



حالة سكان قطر 2022

خمسة أعوام على انطلاق السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر

أكتوبر 2022





حالة سكان قطر 2022

خمسة أعوام على انطلاق السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر

أكتوبر 2022

الفهرس	
الصفحة	العنوان
5	تقديم
7	استهلال
9	الجداول والأشكال
9	أولاً) الجداول
10	ثانياً) الأشكال
13	المحور الأول: السكان والقوى العاملة
15	أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية
15	1- النتائج التفصيلية للمتابعة
21	2- مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية
23	ثانياً) صورة إحصائية عامة
23	1. الإنجازات
32	2. التحديات
35	المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة
37	أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية
37	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
43	2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية
45	ثانياً) صورة إحصائية عامة
45	1. الإنجازات
51	2. التحديات
55	المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب
57	أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية
57	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
59	2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية
60	ثانياً) صورة إحصائية عامة
60	1. الإنجازات
65	2. التحديات

الصفحة	العنوان
67	المحور الرابع: الصحة العامة والصحة الإنجابية
69	أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية
69	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
72	2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية
73	ثانياً) صورة إحصائية عامة
73	1. الإنجازات
81	2. التحديات
83	المحور الخامس: المرأة والطفولة
85	أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية
85	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
87	2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية
88	ثانياً) صورة إحصائية عامة
88	1. الإنجازات
93	2. التحديات
95	المحور السادس: كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
97	أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية
97	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
100	2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية
101	ثانياً) صورة إحصائية عامة
101	1. الإنجازات
109	2. التحديات
110	الخاتمة: التقييم العام والتوجهات المستقبلية
110	أولاً) التقييم العام
114	ثانياً) التوجهات المستقبلية

من دواعي الفخر والاعتزاز أن يأتي إنجاز هذا التقرير الوطني الجديد بالتزامن مع النجاح المبرر الذي حققته دولة قطر في التجهيز والإعداد لانطلاق كأس العالم في العشرين من نوفمبر 2022، لتضيف بذلك إنجازاً نوعياً آخر إلى الإنجازات التنموية المشهودة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي تهدف إلى توفير حياة كريمة لساكني الديار القطرية الطيبة الذين يتطلعون دائماً لغد أفضل في ظل عالم متغير يجعل من تلبية احتياجاتهم المتنامية استراتيجية بعيدة المدى تحتم علينا بذل الجهد والعمل المتواصلين لتحقيق المزيد من هذه الإنجازات.

علاوة على ما سبق، تتمثل أهمية إنجاز هذا التقرير في هذا الوقت بالذات من كونه يرصد نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، إضافة إلى نتائج تقييم هذه السياسة، والتي أظهرت أن معظم الأهداف المعتمدة في برنامج السياسة السكانية الثانية (67%) قد تحققت إلى حد كبير، وأن بعضها الآخر (22%) قد تحقق إلى حد ما. أما الأهداف التي لم تتحقق، لسبب أو لآخر، فلم تتجاوز نسبتها الـ (11%).

وعليه، يتضمن هذا التقرير، إضافة إلى التقديم والاستهلال والخاتمة. ستة فصول يتناول كل فصل منها محوراً من محاور السياسة السكانية التي تم في كل منها عرض نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، ومستوى التقدم الحاصل في تحقيق أهداف هذه السياسة، إضافة إلى الصورة الإحصائية العامة التي تم فيها استعراض أهم الإنجازات والتحديات.

وفي الختام، نتوجه بالشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، بدءاً بمجموعات العمل والجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وصولاً إلى المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الذي بذل جهوداً كبيرة في عملية الإشراف على مجموعات العمل ومتابعة عملها، إضافة إلى تقييم السياسة السكانية الثانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والاستفادة من مخرجاتها في إعداد هذه التقرير.

د. صالح بن محمد النائب
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

شكلت المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر أهمية خاصة تتمثل بالاستفادة من مخرجاتها في إصدار هذا التقرير الخاص بـ "حالة سكان قطر 2022، والذي يتضمن:

- **نتائج المتابعة:** كما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، يتضمن هذا التقرير نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، حيث تمكنت مجموعات العمل الست المؤلفة من 49 عضواً يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، من جمع البيانات المطلوبة من الجهات المعنية بتطبيق برنامج عمل المرحلة المذكورة، والتي تم إدراجها في الفقرة الأولى من فقرات كل محور من المحاور الستة التي تشكل فصول هذا التقرير.
- **مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية:** بعد استعراض نتائج المتابعة، تم عرض نتائج تقييم برنامج عمل السياسة السكانية في الفقرة الثانية من فقرات كل محور من محاور السياسة السكانية الستة، حيث تم في هذه الفقرة الحكم النهائي على مدى التقدم الفعلي الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة في هذا البرنامج، وذلك اعتماداً على المنهجية التي تم فيها إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، كأداة منهجية لجمع البيانات، والتي ساعدت في توفير الشروط اللازمة للمقارنة بين نتائج المرحلة الأولى مع نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل المتابعة. إضافة إلى الأداة المذكورة، تم تطبيق آلية منهجية تضمنت سلباً لتوزيع الإجراءات من أجل معرفة مستوى التقدم في تحقيق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية.
- **الصورة الإحصائية العامة:** استكمالاً للبيانات التي قامت مجموعات العمل بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق السياسة السكانية، بل وضبطاً لهذه البيانات، قام المكتب الفني بإعداد صورة إحصائية عامة حول محاور السياسة السكانية من خلال رصد واقع وتحولات المؤشرات الكمية الأساسية الخاصة بكل محور، والتي يوفرها بالدرجة الأولى جهاز التخطيط والإحصاء أو تلك الصادرة عن مصادر إحصائية مختلفة من الداخل أو الخارج.

وفي هذا السياق، تم اللجوء إلى وصف البيانات الإحصائية المعروضة في جداول وأشكال بيانية مكملّة لنتائج المتابعة وتحليلها عبر سلاسل زمنية تارة ومقاطع عرضية تارة أخرى.

إضافة إلى ما سبق، تتضمن خاتمة هذا التقرير تقييماً عاماً لعملية المتابعة الميدانية لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك من حيث مستوى الأداء العام لمجموعات العمل، ومستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع مجموعات العمل، ومستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها. كما تتضمن الخاتمة التوجهات المستقبلية المتمثلة برسم الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر.

وخلافاً لتقارير حالة سكان قطر المنجزة خلال السنوات الخمس الماضية، فإن هذا التقرير سوف لن يختتم بمجموعة من التوصيات، بل بتوصية واحدة تؤكد على ضرورة التعاون الوثيق بين اللجنة الدائمة للسكان والجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية الثالثة من أجل تطبيق خلاق لبرنامج عمل هذه السياسة.

الجدول والأشكال

أولاً الجدول

- الجدول (1): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور السكان والقوى العاملة
- الجدول (2): ترتيب الدول في تقرير التنافسية لعام 2022
- الجدول (3): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور النمو الحضري والإسكان والبيئة
- الجدول (4): تطور عدد السكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان بين عامي 2010 و2020
- الجدول (5): توزيع المباني المكتملة حسب الاتصال بشبكة المرافق العامة خلال سنوات التعداد (2010-2020)
- الجدول (6): المتوسط السنوي لجودة الهواء في مدينة الدوحة حسب مؤشر ملوثات الهواء والموقع لعام 2020
- الجدول (7): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور التعليم والتدريب والشباب
- الجدول (8): أعداد الطلاب بحسب المرحلة التعليمية والسنة الدراسية
- الجدول (9): المتدربون حسب جهة التدريب والجنسية والنوع للأعوام 2015 و2020
- الجدول (10): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور الصحة العامة والصحة الإنجابية
- الجدول (11): تصنيف دول مختارة بحسب مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2021
- الجدول (12): عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور ومعدلاتها لكل 100.000 نسمة من السكان
- الجدول (13): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور المرأة والطفولة
- الجدول (14): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2021
- الجدول (15): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور المرأة والطفولة
- الجدول (16): التوزيع النسبي لكبار السن المشتغلين (بعمر 65 سنة فما فوق) بحسب المهن الرئيسية والجنسية والعام
- الجدول (17): المسنونون المستفيدون من خدمات مركز إحسان حسب نوع الخدمة والجنسية والنوع لعام 2021

الجدول (18): التوزيع النسبي للأشخاص ذوي الإعاقة بحسب المستوى التعليمي والجنسية والعام
الجدول (19): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في كل محور
الجدول (20): الحكم النهائي على الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية

ثانياً الأشكال

- الشكل (1): معدل النمو السكاني في دولة قطر حسب تقدير عدد السكان في منتصف الأعوام (2015-2021)
- الشكل (2): مضعل الأعمار للسكان في قطر لعام 2020
- الشكل (3): الفئات العمرية الموسعة لسكان الدولة بحسب سنوات التعداد (1986 و 2004 و 2020)
- الشكل (4): التوزيع النسبي للفئات العمرية (0-14 سنة و 15-64 سنة) للقطريين حسب السنوات
- الشكل (5): معدل المشاركة الاقتصادية بحسب البلدان لعام 2021
- الشكل (6): نسبة الإعالة العمرية بحسب البلدان لعام 2021
- الشكل (7): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بحسب البلدان لعام 2021
- الشكل (8): التوزيع النسبي للعمالة الماهرة وعالية المهارة لقوة العمل الوافدة لعامي 2016 و 2021
- الشكل (9): نسبة الزيادة في المباني المكتملة بين عامي 2010 و 2020 بحسب البلدية
- الشكل (10): التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الوحدة السكنية خلال تعدادي 2010 و 2020
- الشكل (11): مساحة المسطحات الخضراء (م²) خلال الفترة الزمنية (2015-2020)
- الشكل (12): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2020
- الشكل (13): أعداد المدارس الحكومية والخاصة حسب المرحلة التعليمية خلال العامين الدراسيين (2015-2016) و (2019-2020)
- الشكل (14): التوزيع النسبي للشباب في قطر بعمر (15-24 سنة) بحسب الحالة التعليمية للأعوام 2015 و 2020
- الشكل (15): معدل الإصابة لكل 10.000 نسمة من الأمراض السارية المستهدفة عالمياً للأعوام 2014 و 2019
- الشكل (16): معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100.000 مولود حي وعدد حالات الوفاة خلال الفترة (2011-2020)
- الشكل (17): معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية في قوة العمل خلال الفترة (2016-2021)
- الشكل (18): أعداد الطلبة الجامعيين بحسب الجنس ونوع التعليم للأعوام الدراسية (2015/2016 و 2019/2020)
- الشكل (19): إجمالي عدد الحضانات ورياض الأطفال وعدد المقعدين فيها للعامين الدراسيين (2015/2016 و 2019/2020)
- الشكل (20): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة حسب السنوات
- الشكل (21): تطور مؤشر الشيخوخة للقطريين للفترة (2015-2020)

الشكل (22): التوزيع النسبي لكبار السن (بعمر 65 سنة فأكثر) بحسب الحالة التعليمية والعام
الشكل (23): المسنون المستفيدون من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع للأعوام 2015-2021
الشكل (24): لتوزيع النسبي للأشخاص ذوي الإعاقة المشتغلين بحسب مستوى المهارة والجنسية والعام
الشكل (25) الأشخاص ذوو الإعاقة المستفيدين من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع خلال
الفترة (2015-2021)

المحور الأول

السكان والقوى العاملة

أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

السكان والقوى العاملة				الهدف 1: زيادة عدد المواطنين	
إجراء 1: استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة		
وجود توجه لاستصدار تشريع خاص بصندوق الزواج					
إجراء 2: إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية					
وجود مواد تعليمية وإرشادية تدعو لخفض المهور وتكاليف الزواج					وفقاً لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، تم طرح موضوع المهر في: • درس الفقه في الصف العاشر (صفحة 65 الفصل - الدراسي الأول)، حيث تم تضمين الدرس نشاطاً يحث على تيسير سبل الزواج وأثار المغالاة في المهور على الفرد والمجتمع. • درس التفسير في الصف الحادي عشر (الفصل الدراسي الأول صفحة 97 / المحافظة على حقوق النساء)، حيث تمت إضافة إجراءات تساعد على التخفيف من تكاليف المهور والزواج.
إجراء 3: التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف في المدن الكبرى بالدولة					
عدد صالات الأفراح منخفضة التكاليف	• 15 قاعة				
إجراء 4: وضع معايير واضحة لمنح الجنسية القطرية للمقيمين بصورة دائمة وأصحاب الخبرات والتخصصات النادرة					
وجود توجه للتوسع في تطبيق أحكام وبنود قانون الجنسية القطري					• بحسب وزارة الداخلية، تخضع إجراءات منح الجنسية القطرية لأحكام القانون رقم (38) لسنة 2005 م والذي تم بموجبه إلغاء العمل بقانون الجنسية القطرية رقم (2) لسنة 1961م، حيث تمنح الجنسية بموجب قرار أميري في حال توافرت الشروط الموضحة بأحكام القانون، كما أشار قرار وزير الداخلية رقم (14) لسنة 2007م إلى المستندات الواجب إرفاقها بطلبات الحصول على الجنسية القطرية، وكذلك القرار الأميري رقم (23) لسنة 2006م بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لشؤون الجنسية وتحديد اختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامها وتحديداً المادة (14) التي حددت اختصاص اللجنة بدراسة الطلبات المقدمة لاكتساب الجنسية القطرية ودراسة الموضوعات الأخرى ذات الصلة.
إجراء 5: تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الحد من حوادث المرور					
نسبة الحوادث المرورية المميتة من مجموع الحوادث المرورية	• بحسب وزارة الداخلية، تراجعت نسبة الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية من 13.3 % من إجمالي الحوادث عام 2010 م إلى 6.7 % عام 2017 م وإلى 6.01 % عام 2021				
نسبة الحوادث المرورية التي تؤدي إلى إعاقات من مجموع الحوادث المرورية	• بحسب وزارة الداخلية تراجعت نسبة الإصابات البليغة من 32.5 % من إجمالي الحوادث عام 2010م إلى 28.1 % عام 2017 م وإلى 22.1 % عام 2021				

إجراء 6: الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في الميادين المختلفة

المؤشر المستهدف

واقعه الفعلي
موجود كإجراء في
طور:
التنفيذ
النشر
التخطيط

مضمونه

معدل المشاركة الاقتصادية للقطريين
(15 سنة فأكثر) لعام 2021

مجموع	إناث	ذكور	فئات
2.9	0.3	5.5	19-15
41.6	19.9	60.4	24-20
77.8	69.6	86.2	29-25
85.9	72.0	98.2	34-30
83.7	73.7	96.2	39-35
82.2	70.3	97.4	44-40
75.3	61.5	93.0	49-45
65.1	37.3	92.2	54-50
54.3	30.4	82.1	59-55
17.9	8.7	27.8	64-60
5.3	1.6	8.1	65

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة 2021

التوزيع النسبي لحالات التقاعد المبكر للقطريين حسب الفئة العمرية لعام 2021

الفئة العمرية	العدد	%
30 <	6	0.05
39 - 30	95	0.78
49 - 40	1421	11.64
59 - 50	4459	36.54
69 - 60	5115	41.91
+ 70	1108	9.08
المجموع	12204	100.00

المصدر: الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، 2021

معدل المشاركة الاقتصادية للقطريين

التوزيع النسبي لحالات التقاعد المبكر للقطريين حسب الفئة العمرية

الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إجراء 1: توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة

وجود توجه لدى شركات القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأتمتة		تمضي وزارة التجارة والصناعة في تنفيذ الحلول المنوطة بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وذلك لمعالجة اختلال التركيبة السكانية لدولة قطر. وفيما يتعلق بحل "توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة" فإن عملية توسيع نطاق الأتمتة لزيادة الإنتاجية وتقليل العمالة غير الماهرة تُعتبر عملية تطوير مستمرة. ويجري التنسيق مع شركتي الميرة واللؤلؤ على انجاز بعض المشاريع النموذجية، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق الحل سالف الذكر في قطاع التجزئة. ومن الممكن في حال نجاح تلك المشاريع النموذجية أن يتم تعميم وسائل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة على القطاعات الأخرى
---	--	--

إجراء 2: منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها				
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	البلد	موجود كإجراء في طور:		
		التخطيط	التنفيذ	
وجود تدابير عملية لاتخاذ الإجراء المذكور				• بحسب وزارة المالية، فإن مؤسسات القطاع الخاص الملتزمة بتحديث وسائل مؤسسات القطاع الخاص الملتزمة بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها يتم منحها الأولوية في مناقصات الدولة
إجراء 3: التركيز على استقدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم والتخفيف من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين				
وجود لوائح تفصيلية بالتخصصات المعنية باقتصاد المعرفة				• بحسب وزارة العمل، توجد ضوابط تحت الشركات على استقدام العمال ذوي المهارة التخصصية وذلك بتحديد التصنيف للمسميات الوظيفية التي تناسب نشاط المنشأة
إجراء 4: الاستفادة من العمالة الوافدة في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية				
عدد الكوادر الوطنية التي خضعت لدورات تدريبية على يد متخصصين من العمالة الوافدة حسب مجال التخصص	• بحسب ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي، بلغ عدد الكوادر الوطنية التي خضعت لدورات تدريبية على يد متخصصين من العمالة الوافدة (27,081) موظفاً. وقد قدم الدورات التدريبية (104) مدربين من العمالة الوافدة، منهم (19) مدرباً يتبع لديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي و (9) مدربين يتبعون لجهات مختلفة، إضافة إلى (76) مدرب مستقل			
إجراء 5: حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة				
نسبة المبتعثين للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة إلى مجموع المبتعثين القطريين	• أفادت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي أن نسبة المبتعثين في المجالات المرتبطة باقتصاد المعرفة (الرياضيات، وعلوم الحياة، والعلوم الفيزيائية، والهندسة والتكنولوجيا- كما وردت في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) إلى مجموع المبتعثين بلغت 26.7% (48% للذكور، 19.4% للإناث).			
الهدف 3: الحد من استقدام العمالة				
إجراء 1: الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع				
عدد العاملين الذين تم نقلهم لجهات مختلفة، بعد انتهاء المشاريع التي جاؤوا لتنفيذها			طلبات العمال لتغيير جهة العمل 2021	
			حالة الطلبات	
			عدد الطلبات المقدمة	
			عدد الطلبات الموافق عليها	
			عدد الطلبات المرفوضة	
			عدد الطلبات تحت الدراسة	
			عدد الطلبات الملغية	
			المصدر: وزارة العمل	
إجراء 2: التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والتنوعية				
عدد المؤسسات والشركات التي التزمت بضوابط استقدام العمالة ونسبتها من مجموع المؤسسات والشركات حسب عدد العاملين فيها ونشاطها الاقتصادي			• حسب وزارة العمل جميع الشركات ملتزمة بضوابط الاستقدام	

إجراء 3: تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه		
	البلد	موجود كإجراء في طور:				
		القطاع	الجهة			
عدد طلبات نقل الكفالة من كفالة عائلية إلى كفالة عمل					• في حين بلغ عدد طلبات نقل الكفالة من كفالة عائلية إلى كفالة عمل (1012) عام 2017، وصل إلى (5212) عام 2021	
وجود آليات ووسائل تسهيل تشغيل أفراد العائلات في المؤسسات المختلفة					• بحسب وزارة العمل، فإنه بإمكان أفراد العائلات القيام بذلك إما عن طريق تقديم طلب تصريح كفالة عمل على كفالة ذويهم، أو تقديم الطلب إلكترونياً على موقع الوزارة	
إجراء 4: تسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل						
نسبة الوافدات في قوة العمل					• 64.3% من مجموع الوافدات (15 سنة فأكثر) عام 2020	
إجراء 5: منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط						
نسبة التوطين في القطاع الخاص					• في حين نسبة التوطين في القطاع الخاص (14.1%) عام 2018، بلغت (17%) عام 2021	
وجود الحوافز المذكورة					• تقوم وزارة العمل بالتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص بتوطين الوظائف لديها والقيام بتأهيل وتدريب الكوادر لكي تكون بمستوى القطاعات الخاصة، حيث تعد تلك الإجراءات بمثابة حوافز وامتيازات تقوم بها الوزارة في برامج التوطين	
إجراء 6: إنشاء نظام معلومات إلكتروني لإدارة الاستقدام						
وجود نظام معلومات إلكتروني في وزارة العمل لإدارة ومتابعة الاستقدام					• أفادت وزارة العمل بأنها، وبالتعاون مع غرفة قطر، أطلقت منصة إلكترونية لتدوير العمالة الماهرة في السوق المحلي	
إجراء 7: إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلّة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة						
عدد المراكز المذكورة					• بحسب وزارة الداخلية، وصل عدد المراكز المذكورة إلى 14	
وجود آليات التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة في البلدان المرسلّة					• وفقاً لوزارة الداخلية، تقوم مراكز تأشيرات قطر في الخارج بالتحقق من المؤهلات والخبرات للعمالة المطلوبة داخل الدولة وإجراء المقابلات وموافاة جهات الاختصاص بالدولة بأفضل العناصر من تلك العمالة	
الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة						
إجراء 1: إنشاء صندوق تأمين وطني للوافدين، يساهمون فيه بالإضافة إلى مساهمة أصحاب الأعمال، ويسلم المبلغ المودع فيه للعامل عند انتهاء عقد عمله						
وجود توجه لإنشاء الصندوق المذكور					• بحسب وزارة العمل، تم إصدار القانون رقم (17) لسنة 2018 بإنشاء صندوق دعم وتأمين العمال، إضافة إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019 بتشكيل مجلس إدارة صندوق دعم وتأمين العمال	
إجراء 2: إجراء دراسات مستمرة للعمالة السائبة والعمالة المنزلية						
عدد الدراسات الخاصة بالعمالة السائبة والعمالة المنزلية					• بحسب وزارة الداخلية، تم إجراء 3 دراسات عام 2020 حول الموضوع المذكور، ودراسة واحدة عام 2021	

إجراء 3: متابعة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة، ووضع رسوم إضافية على تجاوز هذا الحد						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه		
	الوقت	المكان	موجود كإجراء في طور:			
عدد الأسر التي يتجاوز عدد العاملين فيها الحد الأعلى المسموح به ونسبتهم إلى مجموع الأسر القطرية					• أفادت وزارة الداخلية بعدم وجود تجاوزات	
وجود آليات محددة لمراقبة الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة					• بحسب وزارة الداخلية، يتم منح موافقات استقدام العمالة المنزلية من قبل اللجنة المختصة بوزارة الداخلية وفقاً لآليات وشروط وضوابط محددة ومن بينها عدد افراد الأسرة والظروف الصحية وما الى ذلك	
إجراء 4: تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والاتجار بالتأشيرات						
عدد الشركات الوهمية					• أفادت وزارة الداخلية بأن عدد الشركات المقدم ضدها شكاوى بتهمة المتاجرة بالتأشيرات ارتفع من (7) شركات عام 2017 إلى 280 شركة عام 2021	
عدد المتاجرين بالتأشيرات					• أفادت وزارة الداخلية بأن عدد الأشخاص المقدم ضدهم شكاوى بالمتاجرة بالتأشيرات ارتفع من (11) شخصاً عام 2017 إلى (58) عام 2021	
وجود آليات محددة لرصد نشاطات الشركات المذكورة ومحاسبتها					• أكدت وزارة الداخلية على وجود آليات وضوابط وإجراءات لرصد نشاطات الشركات الوهمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتحويلها إلى النيابة العامة واستكمال الإجراءات القانونية بشأنها وحظر أنشطتها	
					• أفادت وزارة العمل بأنه تم إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة العمل ووزارة الداخلية، إضافة إلى وزارة التجارة والصناعة لدراسة الإجراءات الحالية لإنشاء الشركات بهدف التنسيق ووضع الضوابط والآليات المناسبة للقضاء على الشركات الوهمية	
الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن						
إجراء 1: متابعة دراسة توزيع الجنسيات على المهن المختلفة، وأخذ نتائج الدراسة بالاعتبار لدى الموافقة على الاستقدام لمهن معينة						
وجود دراسة حول توزيع الجنسيات على المهن					• بحسب وزارة العمل، فإنه في إطار الدراسات المتعلقة بتوزيع الجنسيات على المهن، تم تطوير نظام إلكتروني لاستقدام العمالة ضمن معايير تضمن ضبط تركيز الجنسيات في المهن المختلفة، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية	
إجراء 2: فتح باب الاستقدام من جنسيات غير التي يتركز أبنائها في المهن المشار إليها						
وجود توجه لفتح باب الاستقدام من جنسيات غير التي يتركز أبنائها في بعض المهن					• أفادت وزارة العمل بأنها تقوم بتنفيذ الإجراء المذكور بالتنسيق مع جهات الاختصاص	
إجراء 3: توجيه الشركات لتنوع مصادر العمالة وإخطار أصحاب العمل بأهمية ذلك على المجتمع						
عدد الشركات التي التزمت بتنوع جنسيات العمالة ونسبتها.					• أفادت وزارة العمل بأن جميع الشركات تخضع لموافقة الوزارة من حيث تنوع جنسيات العمالة لديها وفقاً للضوابط التي حددتها	

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			
	القياس	الوقت	التخطيط	
وجود آليات مراقبة ومتابعة الشركات لتنفيذ الإجراء المذكور				• وفقاً لوزارة العمل يوجد نظام مراقبة آلي لرصد عدد العمالة
إجراء 4: إعطاء الأولوية للجنسيات العربية في الاستقدام				
نسبة الجنسيات العربية من مجموع الوافدين	• بحسب وزارة الداخلية ارتفعت نسبة الجنسيات العربية من (17%) من إجمالي الوافدين عام 2017 إلى (19.9%) عام 2021			

2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية (2017-2022) في مجال السكان والقوى العاملة: تشير نتائج المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر إلى وجود إنجازات مهمة في مجال السكان والقوى العاملة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف، كما يبين تقرير تقييم السياسة السكانية المذكورة^(*). فبحسب الجدول رقم (1) المستمد من التقرير المشار إليه، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة (26) إجراءً، تراوح الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة بين 100% و59.7%. وعليه، بلغ عدد الأهداف التي تحققت إلى حد كبير (4) أهداف من مجموع الأهداف المعتمدة البالغ عددها (5). أما الأهداف التي تحققت إلى حد ما، فقد بلغ عددها (1) فقط.

الجدول (1): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محاور السكان والقوى العاملة

نتائج التقييم			الإجراءات المنفذة	الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة	الإجراءات المعتمدة	الأهداف المعتمدة
الأهداف						
مستوى التقدم في تحقق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)						
لم يتحقق (أقل من 50%)	تحقق إلى حد ما (50 -79%)	تحقق إلى حد كبير 80 % فأكثر				
	✓		59.7%	6		1. زيادة عدد المواطنين
		✓	80%	5		2. دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة
		✓	92.8%	7		3. الحد من استقدام العمالة
		✓	88%	4		4. التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة
		✓	100%	4		5. العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن
-----	1	4	-----	26		المجموع
-----	20%	80%	%			

^(*) يتضمن تقرير تقييم السياسة السكانية الثانية ما قامت به اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، من مراجعة معمقة وشاملة لغايات السياسة السكانية وأهدافها وإجراءاتها استناداً إلى منهجية محددة تشتمل على أداة التقييم وآلية توزيع الإجراءات بهدف معرفة مستوى التقدم في تحقيق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية المذكورة، والتي أقرها مجلس الوزراء في اجتماعه العادي (21) لعام 2017 المنعقد بتاريخ 2017/5/31.

ما ورد في الجدول رقم (1) يعني ما يلي:

❖ كل الأهداف التي تحققت إلى حد كبير لن يتم تكرارها في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة، بل سيتم استبدالها بأهداف أخرى جديدة تستجيب للتغيرات والتحولات السكانية والتنمية الحاصلة في البلاد.

❖ الهدف الذي تحقق إلى حد ما، سيتم تكراره في برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه من حيث المضمون والإجراءات، وذلك بما يتماشى مع مستجدات الواقع السكاني والتنموي للدولة.

ثانياً) صورة إحصائية عامة

1. الإنجازات

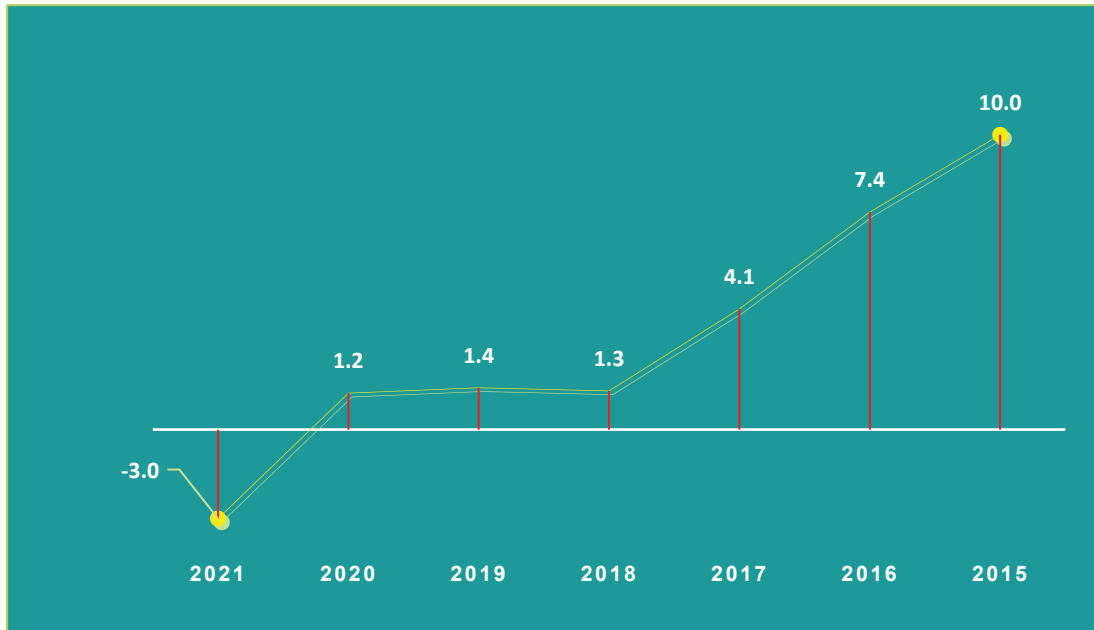
على ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، سيتم فيما يلي استعراض أهم التحولات والإنجازات التنموية التي تحققت في مجال السكان والقوى العاملة خلال السنوات القليلة الماضية، ولأسيما السنوات التي شهدت تطبيق السياسة السكانية المذكورة، وهي:

أ- السكان:

ازداد عدد سكان دولة قطر من 2,404,776 نسمة عام 2015 إلى 2,748,162 نسمة عام 2021. وقد ترافقت هذه الزيادة في عدد السكان بالكثير من التحولات والتغيرات السكانية، أهمها:

❖ انخفاض معدل النمو السكاني: على الرغم من الزيادة المطلقة في الحجم الكلي للسكان، كما ذكر سابقاً، إلا أن معدل النمو السنوي تراجع من 10% عام 2015 إلى -3.0% عام 2021، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

الشكل (1): معدل النمو السكاني في دولة قطر حسب تقدير عدد السكان في منتصف الأعوام (2015-2021)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء: الإحصاءات السكانية والاجتماعية 2021، الفصل الأول، تقدير عدد السكان في منتصف العام ويعود السبب الأساسي في انخفاض معدل النمو السنوي للسكان في قطر إلى ضبط عملية استقدام العمالة الوافدة، الأمر الذي يتوافق مع أهداف السياسة السكانية الثانية التي دعت إلى الحد من

اختلال التركيبة السكانية من خلال الحد من استقدام العمالة والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة.

وارتباطاً بما سبق، يتوقع أن تبدأ التركيبة السكانية بالتعافي نسبياً خلال هذا العقد، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- مرحلة العمران الكبرى التي شهدتها قطر بدأت بالتقلص منذ عام 2020، وستشهد مستويات أكثر تواضعاً من الاستثمار في السنوات القادمة
- حصة قطاع البناء والتشييد من العمالة التي بلغت 38% في عام 2014 بدأت تتجه إلى الانخفاض الحاد بعد عام 2020 وتقترب من الحصة المشاهدة في دول أخرى
- بدأت دولة قطر في التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة من خلال سعيها للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي (الرقمنة) الذي أصبح في ظل جائحة كورونا يمثل مطلباً مهماً من متطلبات مجتمع المعرفة في عالمنا المعاصر، الأمر الذي يعني أن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية هي التي ستكون أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد القطري الحديث. وقد تمثل سعي دولة قطر المذكور بالاستثمارات الكثيفة في هذا المجال، وفي إنجاز واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، واستراتيجية قطر للبحوث والتطوير والابتكار 2030، واستراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي... الخ.

ما سبق لا يعني بأي حال من الأحوال أن التوازن في التركيبة السكانية ممكن على المدى المنظور، لهذا لا بد من التعايش مع بعض مظاهر عدم التوازن والنظر إليها على أنها ميزة نسبية يمكن الاستفادة منها في تحقيق المزيد من الإنجازات التنموية من جهة واستمرار عجلة الاقتصاد بالدوران من جهة ثانية، فجدوى أي مشروع تنموي (كبير أو صغير) يقاس بعدد مستهلكيه المفترضين، وإلا سيتحول إلى عبء اقتصادي على أصحابه.

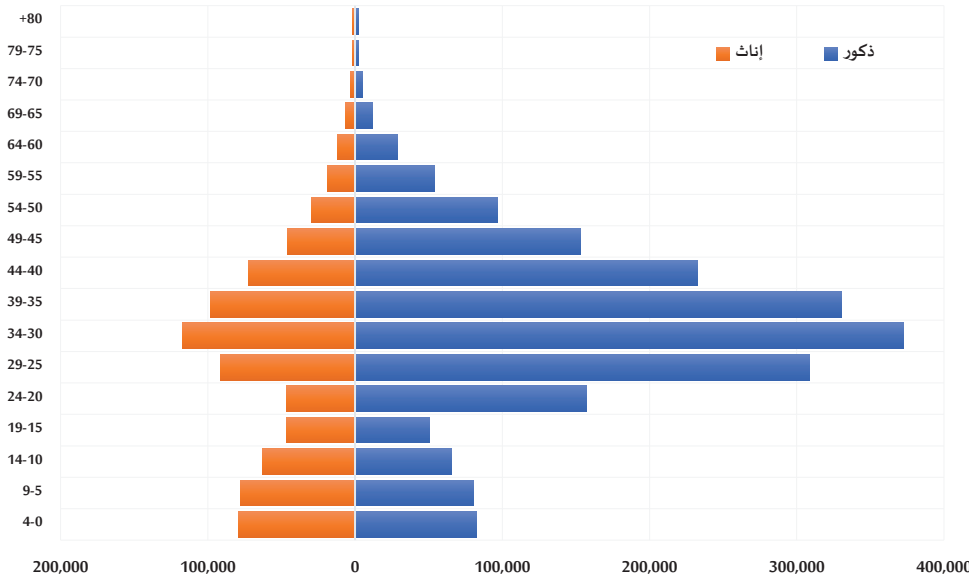
من جانب آخر، فإن معدل نمو السكان القطريين، وإن بقي مرتفعاً قياساً بمعدل النمو السنوي للسكان في قطر، إلا أنه تراجع أيضاً خلال السنوات القليلة الماضية التي شهدت تطبيق السياسة السكانية الثانية، حيث، انخفض من 3.7% عام 2016 إلى حوالي 2.4% عام 2020، وذلك نتيجة لاتجاه معدلات خصوبة المرأة القطرية نحو الانخفاض، وبالتالي تناقص معدل المواليد القطريين (تشير النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية- المواليد والوفيات، الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، إلى تراجع معدل الخصوبة الكلية بالنسبة للمرأة القطرية من 3.20 ولادة حية عام 2015 إلى 2.48 عام 2020. أي أنه انخفض بنسبة 22.5% خلال فترة المقارنة، وأن معدل المواليد الخام

للقطريين تراجع من 10.92 عام 2015 إلى 10.24 عام 2020، أي أنه انخفض بنسبة 4.6% خلال فترة المقارنة).

وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى عوامل عديدة لعل أبرزها ارتفاع مستوى المعيشة، وأسلوب الحياة الحضرية، وإقبال المرأة القطرية المتزايد على التعليم والعمل، مما يؤدي إلى تأخر سن الزواج الأول لدى الفتيات، ومن ثم إلى تأخر متوسط عمر المرأة عند الإنجاب (تشير البيانات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء إلى ارتفاع متوسط العمر الذي تلد فيه النساء القطريات من 31.7 سنة عام 2015 إلى 32.1 سنة عام 2020). إضافة إلى ما سبق، يمكن أن يكون ارتفاع معدل الطلاق العام لدى القطريين واحداً من أسباب الانخفاض المذكور (تشير البيانات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء لعام 2021 إلى ارتفاع معدل الطلاق العام من 7.9 عام 2015 إلى 11 عام 2021).

❖ **انفتاح النافذة الديموغرافية:** كغيرها من الكثير من بلدان العالم الأخرى، تشهد قطر تحولات كبيرة في الهيكل العمري لسكانها، وهو ما يلخصه مضلع الأعمار للسكان في قطر، كما هو مبين في الشكل رقم (2).

الشكل (2): مضلع الأعمار للسكان في قطر لعام 2020

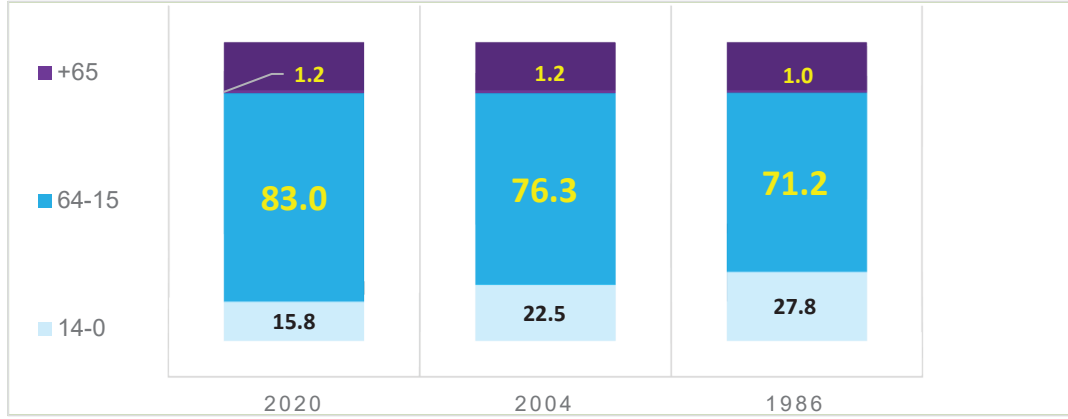


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020

وبمقارنة نتائج تعداد عام 2020 المدرجة في الشكل البياني رقم (2) مع نتائج التعدادات السكانية السابقة، ولاسيما نتائج تعدادات الأعوام 1986 و2004، فإن أهم التغيرات الحاصلة في الهيكل العمري للسكان في قطر خلال ما يزيد عن ثلث قرن من الزمن تتمثل في انفتاح النافذة الديموغرافية

(Demographic window)، أو ما يعرف تنموياً بالفرصة أو الهيبة الديموغرافية (Demographic gift)، والتي تعني انخفاض نسبة فئة الأطفال دون سن الـ 15 بالمقارنة مع إجمالي السكان، مقابل ارتفاع نسبة فئة السكان في سن العمل (15 – 64 سنة)، وبقاء نسبة الفئة العمرية في الأعمار المتأخرة (65 سنة فأكثر) منخفضة، كما هو مبين في الشكل رقم (3).

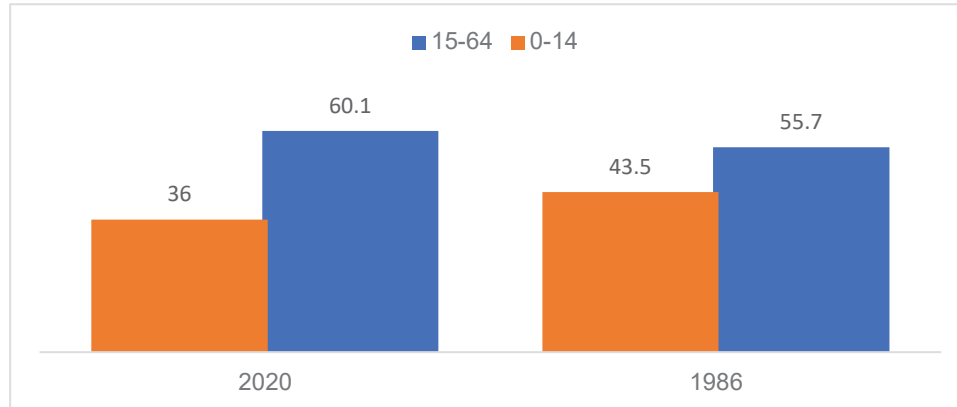
الشكل (3): الفئات العمرية الموسعة لسكان الدولة بحسب سنوات التعداد (1986 و 2004 و 2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، التعدادات السكانية لعام 1986 و 2004 و 2020

وإذا ما أردنا الوقوف عند هذه الظاهرة السكانية لدى القطريين من سكان الدولة، سنجد أنه خلال السنوات الأخيرة بدأت الزيادة السكانية تشق طريقها لصالح الفئات العمرية في سن العمل، بينما بدأت تنخفض نسبة عدد الأطفال أقل من 15 سنة، حيث تناقصت نسبة السكان دون الـ 15 سنة من 43.5% عام 1986 إلى 36% عام 2020، مقابل ارتفاع في نسبة الفئة السكانية بعمر (15 – 64 سنة) من 55.7% إلى 60.1% من إجمالي عدد السكان القطريين للأعوام ذاتها، كما هو مبين في الشكل رقم (4).

الشكل (4): التوزيع النسبي للفئات العمرية (14-0 سنة و 64-15 سنة) للقطريين حسب السنوات



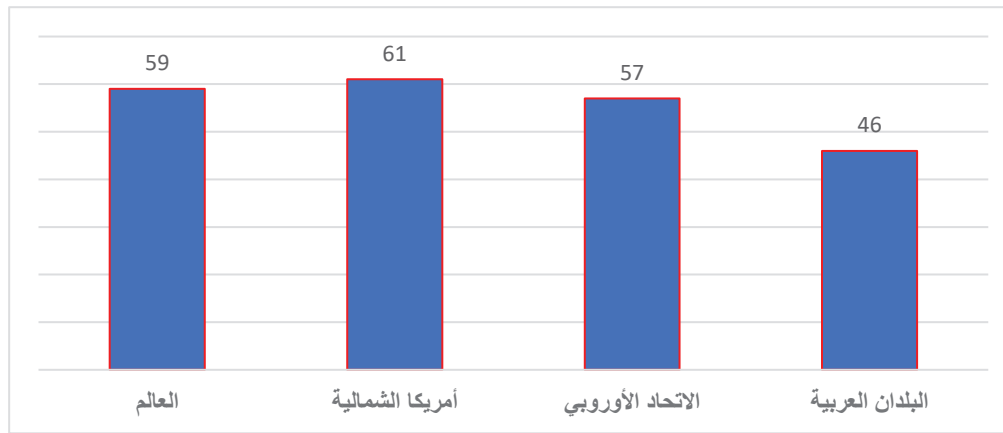
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات السكانية 1986 و 2020

ب- القوى العاملة:

بحسب مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2021 بلغ عدد السكان النشيطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) 2,023,917 يتوزعون إلى؛ 115,865 قطريون (أي بنسبة 5.7%) و1,908,052 غير قطريين (أي بنسبة 94.3%)، الأمر الذي، وإن كان قد ساهم في اختلال تركيبة سوق العمل، إلا أنه أدى إلى تحقيق الكثير من الإنجازات التنموية، أهمها:

❖ ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية: نظراً لما تمتلكه قطر من قدرات وإمكانات مادية أنعم الله بها عليها، عملت ولا تزال تعمل على الاستفادة المثلى من تزايد حجم الفئات العمرية بعمر العمل من القطريين وغير القطريين، حيث يعد معدل المشاركة الاقتصادية (النسبة المئوية للنشيطين اقتصادياً من مجموع السكان 15 سنة فأكثر من العمر) في دولة قطر من أعلى المعدلات في العالم؛ فوفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء (مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2021)، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة بدولة قطر 87.4%، وهو أعلى بكثير من مثيله على مستوى العالم، والذي سجل في العام المذكور 59% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عاماً فما فوق، كما هو مبين في الشكل رقم (5).

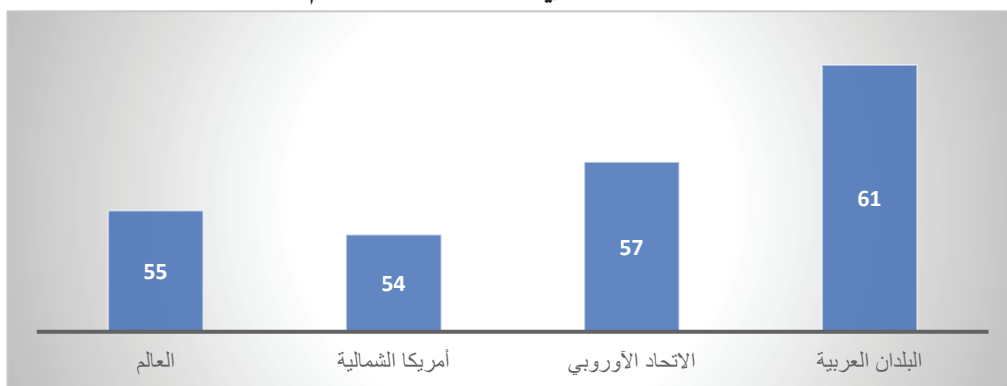
(5): معدل المشاركة الاقتصادية بحسب البلدان لعام 2021



المصدر: بيانات البنك الدولي، 2021: data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.ZS

❖ انخفاض نسبة الإعالة العمرية، أي نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد عن 65 سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (15-64) سنة. وبحسب أحدث البيانات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء (الإحصاءات السكانية والاجتماعية 2021، الفصل الأول) بلغت نسبة الإعالة العمرية في قطر 20.8% عام 2021، وبذلك تعد من أكثر نسب الإعالة انخفاضاً في بلدان ومناطق العالم، كما هو مبين في الشكل رقم (6).

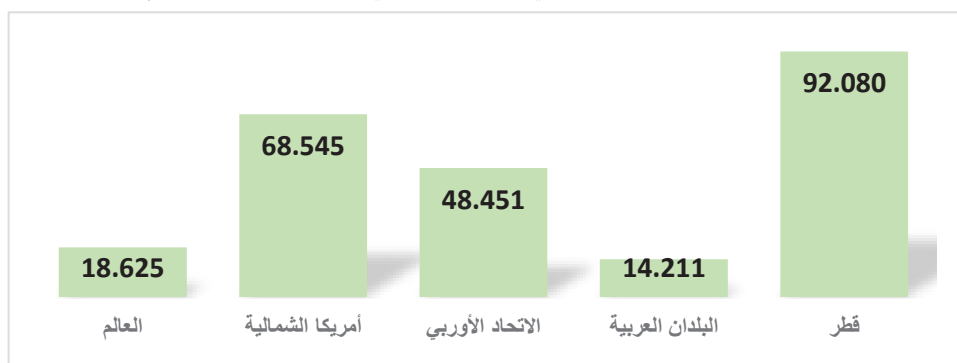
الشكل (6): نسبة الإعالة العمرية بحسب البلدان لعام 2021



المصدر: بيانات البنك الدولي، 2021: data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.DPND?locations=QA

❖ ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي: وفقاً للشكل البياني رقم (7)، فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في قطر وصل عام 2021 إلى 92.080 دولاراً أمريكياً (بمعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار الدولي)، وبذلك يكون الأعلى في العالم، حيث يزيد بحوالي خمس مرات عن المعدل العالمي الذي سجل 18,625 دولاراً أمريكياً في العام المذكور.

الشكل (7) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بحسب البلدان لعام 2021



المصدر: بيانات البنك الدولي، 2021: data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD?locations=QA

وقد ساهم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (كمؤشر على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية والازدهار)، إضافة إلى العمر المتوقع عند الولادة (كمؤشر على مستوى التطور الصحي) ومتوسط سنوات الدراسة (كمؤشر على المستوى التعليمي)، في تصنيف دولة قطر ضمن قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً؛ فوفقاً لأحدث تقرير من تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 2022، احتلت دولة قطر المرتبة 42 من أصل 189 دولة شملها التقرير المذكور.

وفي سياق متصل، حلت دولة قطر في المرتبة الثانية عربياً، بعد الإمارات العربية المتحدة، والـ 46 عالمياً في مؤشر الرخاء والازدهار العالمي لعام 2021 (THE LEGATUM PROSPERITY INDEX) الصادر عن معهد ليغاتوم البريطاني، والذي يقيس أداء 167 دولة، بالاعتماد على 12 ركيزة في ثلاثة مجالات أساسية للازدهار،

تشمل المعايير الشاملة للمجتمعات، وبيئة الاستثمار والاقتصادات المفتوحة، والظروف المعيشية والصحية والتعليمية للأشخاص.

وبعد قطر احتلت البحرين المركز الـ 56 عالمياً، تلتها الكويت في المركز الـ 58، وسلطنة عُمان في المركز الـ 67، والسعودية في المركز الـ 75.

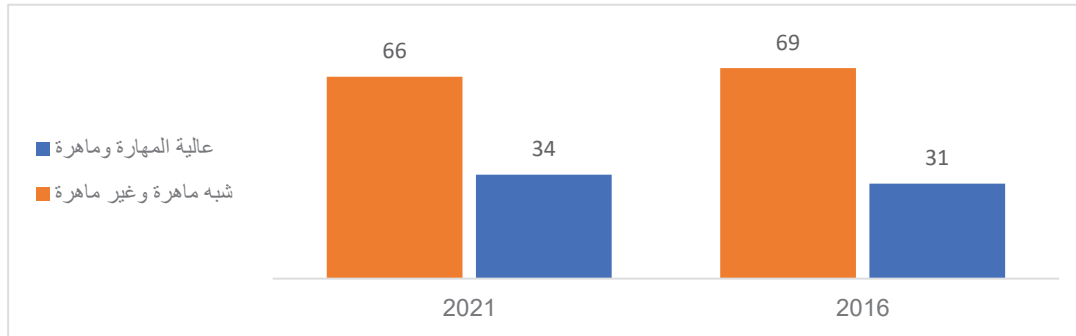
وعلى الصعيد العالمي، جاءت الدنمارك في رأس قائمة أكثر الدول ازدهاراً، ومن ثم النرويج فالسويد، تليها فنلندا وبعدها سويسرا، فيما تذيّل الترتيب العالمي كل من مصر وجزر القمر والعراق وموريتانيا وليبيا وسوريا والسودان والصومال واليمن كأدنى معدلات الازدهار في التصنيف.

❖ تغيير نسبي للتركيبة المهارية لقوة العمل الوافدة:

إن المعالجة الممكنة للحد من اختلال التركيبة السكانية المتعلقة بتزايد أعداد الوافدين تكمن في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الداعية إلى التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة؛ فتحديث وسائل الإنتاج والخدمات وأتمتها ستؤدي بالضرورة إلى الحد من الحاجة إلى الأيدي العاملة من جهة، وإلى تحسين نوعية العمالة المستقدمة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، يشير الشكل البياني رقم (8) إلى أن نسبة العمالة عالية المهارة (المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون والاختصاصيون المساعدون) والعمالة الماهرة (الكتابة، والعاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك) ارتفعت من 31% عام 2016 من مجموع العاملين غير القطريين إلى 34% عام 2021.

الشكل (8): التوزيع النسبي للعمالة الماهرة وعالية المهارة لقوة العمل الوافدة لعامي 2016 و2021



المصدر: تم احتساب النسب استناداً إلى بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعامي 2016 و2021

يدل ما سبق على ازدياد الاهتمام بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة، وهو ما أكدته نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، وأهمها:

- توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة
- التركيز على استخدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم والتخفيف من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين

وارتباطاً بما سبق، شكلت رؤية قطر الوطنية 2030 خريطة الطريق التي أكدت على أهمية التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة وضرورته من خلال استخدام كل أدوات العصر من تكنولوجيا المعلومات، ونظم التعليم والتدريب والاستثمار بالبحث العلمي والاتصالات، والابتكار في كل المجالات. وترجمة لما جاء في هذه الرؤية، تم وضع استراتيجية التنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص لدولة قطر 2017-2022، والتي تهدف إلى تحديث الاقتصاد القطري وانتقاله نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد معايير استعمال التقنيات الحديثة في تنفيذ أنشطة الاستثمار في الدولة، كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العديد من الأنشطة بغرض تعميم الخدمات التكنولوجية الحديثة.

وفي سياق متصل، تهدف النتيجة الوسيطة الحادية عشرة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 إلى تقديم فرص منصفة لكافة المتعلمين للالتحاق ببرامج عالية الجودة للتعليم والتدريب في مرحلة ما بعد الثانوية بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم، وذلك من خلال زيادة أعداد خريجي تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وزيادة عدد القطرين الحاصلين على شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) بشكل عام، وفي التخصصات العلمية بشكل خاص، ورفع معدلات تخرج الطلبة القطريين (ذكور وإناث) في تخصصات اقتصاد المعرفة (الرياضيات العلوم - تكنولوجيا المعلومات - الهندسة) بحلول 2022. بناءً عليه، حققت قطر تقدماً ملموساً في انطلاقتها نحو اقتصاد المعرفة، حيث أظهر تقرير التنافسية العالمية للعام 2022، والذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) سنوياً في سويسرا، احتلال دولة قطر المرتبة الثانية عربياً والـ 18 عالمياً من أصل 64 دولة معظمها من الدول المتقدمة. كما يبين الجدول رقم (2).

الجدول (2): ترتيب الدول في تقرير التنافسية لعام 2022

2022		بعض الدول المشاركة في تقرير التنافسية
الترتيب العالمي	الدرجة	
2	100.00	الدنمارك
18	83.85	قطر
20	80.42	النمسا
24	76.82	السعودية
34	66.62	اليابان
52	51.44	تركيا
63	21.95	فنزويلا

Source: IMD, World Competitiveness Yearbook 2022

وبحسب ما ورد في التقرير المذكور، فقد احتلت قطر مراتب متقدمة في العديد من المؤشرات، وأهمها:

- الأداء الاقتصادي المرتبة (9)
 - الكفاءة الحكومية المرتبة (7)
 - كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة (14)
 - البنية التحتية في المرتبة (38)
- وقد لعبت العوامل التالية دوراً إيجابياً في الترتيب السابق لدولة قطر، أهمها:
- تدني معدل البطالة (المرتبة الأولى)
 - الأمن السيبراني (المرتبة الأولى)
 - ريادة الأعمال (المرتبة الثالثة)
 - استخدام وتحليل البيانات الضخمة (المرتبة الثالثة).

خلاصة

سواء نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية الثانية أم الصورة الإحصائية المكملة لهذه النتائج تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال السكان والقوى العاملة، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030، الذي ينص على "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"، إذ يعد معدل المشاركة الاقتصادية في دولة قطر (النسبة المئوية للنشيطين اقتصادياً من مجموع السكان 15 سنة فأكثر من العمر) من أعلى المعدلات في العالم، كما اتضح من العرض السابق.

وإذا كانت المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية، ما تزال دون مستوى مثيلاتها في البلدان الصناعية المتقدمة، بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية التي تحد من هذه المشاركة، فإن السياسة السكانية تدعو إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي للمرأة عن طريق تهيئة الظروف المناسبة للمواءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها المنزلية، والحد من ظاهرة التقاعد المبكر بوجه عام وتقاعد الإناث بوجه خاص. ومع ذلك يعدّ معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية من أعلى المعدلات في المنطقة العربية.

ومن شأن تحقيق الهدف الثاني من أهداف هذا المحور "التوجه نحو اقتصاد المعرفة"، أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، مع الحد من اختلالات التركيبة السكانية، التي تسببها الأعداد الكبيرة من القوى العاملة المستقدمة من مختلف دول العالم لتلبية خطط التنمية الطموحة للدولة. كما يسهم هذا التوجه في رفع مستوى تعليم العمالة الوافدة ومهاراتها، بحيث يقترب من تحقيق هدف العمل اللائق للجميع.

وتحقق التشريعات والأنظمة الخاصة بضمان حصول العمال الوافدين على حقوقهم في السكن الملائم، والحد الأدنى المناسب للأجور، والتأكيد على تحويل الأجور إلى حسابات بنكية في تواريخ محددة، وعدم وضع قيود على التحويلات المالية للعاملين، والعمل على تدوير العمالة ... وغير ذلك من الإجراءات المتضمنة في الأهداف المتعلقة بـ "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، و"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ..." و"ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

2. التحديات:

رغم الإنجازات المتحققة في مجال السكان والقوى العاملة، إلا أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية في مجال السكان والقوى العاملة، إضافة إلى مستجدات الواقع، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي لا بد من مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لتذليلها، وإدراج هذه الحلول في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) الذي يُنتظر البدء في تنفيذه بعد عرضه على مجلس الوزراء الموقر واعتماده له. وأهم التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها خلال عملية إعداد السياسة السكانية الجديدة ووضع الحلول المناسبة، هي:

❖ انخفاض نسبة المواطنين من إجمالي السكان وقوة العمل: تراكمت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع

مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد. والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل الولادات الخام، وانخفاض معدل الإنجاب الكلي، وتأخر سن الزواج. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وأسلوب الحياة الحضرية التي يعيشون في ظلها، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة.

❖ التداعيات الناجمة عن اختلال التركيبة السكانية وسوق العمل: إن الاستمرار في إقامة المشروعات

التنموية وتنفيذ البرامج الاقتصادية أمر ضروري ومطلوب في بلد يمتلك القدرات المادية اللازمة والكافية لذلك، إذ من غير المعقول في مثل حالة قطر إرجاء هذه المشروعات أو توقيف العمل بها لأي سبب كان، الأمر الذي جعل دولة قطر واحدة من أكثر الدول جذباً واستعانة بالقوى العاملة الوافدة. بناءً عليه، يصعب الحديث عن إمكانية إصلاح جذري لاختلال التركيبة السكانية لدولة قطر، فالحلول المطروحة سابقاً بهذا الشأن هي، وكما ذكر آنفاً، تساعد في الحد من هذا الاختلال، إذا تراكمت بحزمة أخرى من الحلول الهادفة إلى مواجهة التداعيات المترتبة عن اختلال التركيبة السكانية، كرفع القدرة الاستيعابية للقطاعات الخدمية وتحسين جودتها، وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الاجتماعي والثقافي.

❖ الاعتماد الزائد على العمالة غير الماهرة: اعتمد نمط النمو في الاقتصاد القطري بصورة أساسية على نمو

عوامل الإنتاج، أي العمل ورأس المال. لهذا، فقد اعتمد نمو العمل على استقدام عمالة وافدة ذات تكلفة منخفضة نسبياً. فالعرض والطلب في سوق العمل القطري لا يتحددان وفق مفهوم طبيعة الموارد البشرية ومبدأ الندرة الاقتصادية اللذين يحددان مستوى الأجور وأنواع النشاطات الاقتصادية المناسبة للبلاد، وإنما يتحددان بما يحدث في أسواق العمل الأجنبية التي يتم استقدام العمالة الوافدة منها. ومثل هذه الظروف تفرز آثاراً اقتصادية سلبية، لا سيما على المدى الطويل على صعيد إنتاجية المجتمع وتنافسيته. بناءً عليه، فإن التحدي الحقيقي هو إعادة هيكلة سوق العمل والخروج من نموذج النمو الحالي والتحول إلى نموذج النمو الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة القائم على

تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة والابتكار، الأمر الذي يعني أن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الحديث.

❖ **وجود فجوة في مهارات المستقبل:** يتطور عالم اليوم بشكل غير مسبوق نتيجة للواقع الجديد الذي فرضته الثورة الصناعية الرابعة والملئ بالفرص والتحديات والمهارات والوظائف الجديدة، كمحلي البيانات، ومتخصصي الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ومهندسي الروبوتات، ومطوري البرامج والتطبيقات، بالإضافة إلى متخصصي التحول الرقمي، ومحلي أمن المعلومات... الخ. إن مثل هذه الوظائف الجديدة تنذر باختفاء عدد كبير للمهن المعروفة حالياً، ولاسيما الوظائف التقليدية والمتكررة التي تحتاج إلى مهارات بسيطة، وظهور المهن المشار إليها، والمرتبطة بالتقانة التي أوجدتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ستحتاج إلى مهارات متطورة للقيام بها. وكغيرها من دول العالم الكثيرة تعاني دولة قطر من وجود فجوة متنامية في المهارات، الأمر الذي يتطلب تعزيز وتكثيف استثماراتها في التعليم ومواءمة المناهج الدراسية لهذه المهارات بما يساهم في إعادة هيكلة سوق العمل على أسس قادرة على توظيف وظائف المستقبل المرتبطة بالتقانة الحديثة.

المحور الثاني

النمو الحضري والإسكان والبيئة

أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم		النمو الحضري والإسكان والبيئة																																
إجراء 1: التوسع في تحسين البنى التحتية للمراكز الحضرية القائمة وتوفير هذه البنى للمدن والمناطق المستحدثة (أو المخطط لاستحداثها) في البلديات الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان																																		
مضمونه	واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف																														
	موجود كإجراء في طور:																																	
		البلدية	القطاع		الخدمة																													
البنية التحتية التي تم تحسينها أوإضافتها إلى المدن والمناطق الحضرية خارج الدوحة حسب نوعها في عام 2021																																		
<table><tr><th colspan="2">نوع البنى التحتية</th><th rowspan="2">البلدية</th></tr><tr><th>طرق (كم)</th><th>صرف (كم)</th></tr><tr><td>35.80</td><td>-</td><td>أم صلال</td></tr><tr><td>91.78</td><td>-</td><td>الظعابين</td></tr><tr><td>49.74</td><td>-</td><td>الخور والذخيرة</td></tr><tr><td>91.95</td><td>0.96</td><td>الوكرة</td></tr><tr><td>3.64</td><td>-</td><td>الشمال</td></tr><tr><td>65.57</td><td>-</td><td>الشيخانية</td></tr></table>				نوع البنى التحتية		البلدية	طرق (كم)	صرف (كم)	35.80	-	أم صلال	91.78	-	الظعابين	49.74	-	الخور والذخيرة	91.95	0.96	الوكرة	3.64	-	الشمال	65.57	-	الشيخانية								
نوع البنى التحتية		البلدية																																
طرق (كم)	صرف (كم)																																	
35.80	-	أم صلال																																
91.78	-	الظعابين																																
49.74	-	الخور والذخيرة																																
91.95	0.96	الوكرة																																
3.64	-	الشمال																																
65.57	-	الشيخانية																																
المصدر: هيئة الأشغال العامة																																		
البنية التحتية التي تم إنجازها في المدن والمناطق الحضرية المستحدثة أو المخطط لاستحداثها حسب نوعها في عام 2021																																		
<table><tr><th rowspan="2">البلدية</th><th rowspan="2">طرق (كم)</th><th rowspan="2">صرف (كم)</th><th rowspan="2">حدائق (كم2)</th></tr><tr><th></th><th></th><th></th></tr><tr><td>أم صلال</td><td>205.13</td><td>7.21</td><td>0.81</td></tr><tr><td>الظعابين</td><td>173.64</td><td>0.82</td><td>2.56</td></tr><tr><td>الخور والذخيرة</td><td>165.08</td><td>87.41</td><td>-</td></tr><tr><td>الوكرة</td><td>449.18</td><td>22.67</td><td>3.33</td></tr><tr><td>الشمال</td><td>214.88</td><td>2.35</td><td>0.95</td></tr><tr><td>الشيخانية</td><td>88.28</td><td>-</td><td>-</td></tr></table>				البلدية	طرق (كم)	صرف (كم)	حدائق (كم2)				أم صلال	205.13	7.21	0.81	الظعابين	173.64	0.82	2.56	الخور والذخيرة	165.08	87.41	-	الوكرة	449.18	22.67	3.33	الشمال	214.88	2.35	0.95	الشيخانية	88.28	-	-
البلدية	طرق (كم)	صرف (كم)	حدائق (كم2)																															
أم صلال	205.13	7.21	0.81																															
الظعابين	173.64	0.82	2.56																															
الخور والذخيرة	165.08	87.41	-																															
الوكرة	449.18	22.67	3.33																															
الشمال	214.88	2.35	0.95																															
الشيخانية	88.28	-	-																															
المصدر: هيئة الأشغال العامة																																		

إجراء 2: التوسع في إنشاء مجمعات "الخدمات الحكومية"، والمرافق الصحية، والأندية الثقافية والرياضية، والمكتبات، ومراكز التسوق... الخ في المناطق والمدن القائمة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في				
	طور:				
	البلدية	القطاع	الوزارة	البلدية	
عدد المجمعات الخدمية المنجزة في المدن والمناطق الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان	العام 2021				
	البلدية	العدد			
	أم صلال	1			
	الظعائن	1			
	الخور والذخيرة	1			
	الوكرة	1			
	الشمال	1			
	الشيخانية	1			
المصدر: ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي					
عدد المرافق الصحية المنجزة في المدن والمناطق الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان	العام 2021				
	البلدية	المرافق الصحية			
		مراكز صحية	مستشفيات		
	أم صلال	4	-		
	الظعائن	2	-		
	الخور والذخيرة	2	1		
	الوكرة	3	1		
	الشمال	4	-		
الشيخانية	1	1			
المصدر: هيئة الأشغال العامة					
عدد المكتبات والمرافق الثقافية والرياضية	العام 2021				
	البلدية	المكتبات والمرافق الثقافية			
		مكتبة	ثقافة	رياضة	
	أم صلال	-	-		4
	الظعائن	-	-		5
	الخور والذخيرة	1	1		6
	الوكرة	1	-		3
	الشمال	1	-		5
الشيخانية	-	-		5	
المصدر: وزارة الثقافة، ووزارة الرياضة والشباب					

إجراء 3: التوسع في إنشاء المدارس (بما في ذلك المدارس الأجنبية) بمنح المواطنين امتيازات خاصة، وذلك لتحفيزهم نحو الاستثمار في المناطق البعيدة، وفتح فروع للجامعات وتوفير معاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع أنشطة المراكز الحضرية القائمة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان

مضمونه	واقعه الفعلي				المؤشر المستهدف
	موجود كإجراء في طور:	موجود كإجراء في طور:			
		البلدية	المدن والمناطق القائمة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان حسب المرحلة (مدارس.... / كليات جامعية....) والهدف (تعليم/ تدريب)	المدن والمناطق القائمة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان حسب المرحلة (مدارس.... / كليات جامعية....) والهدف (تعليم/ تدريب)	
العام 2021					
البلدية	مدارس حكومية	مدارس خاصة	معاهد	مراكز تعليمية	
أم صلال	12	10	-	-	
الظعائن	14	14	-	9	
الخور والذخيرة	10	10	-	3	
الوكرة	15	40	1	5	
الشمال	7	1	2	9	
الشيخانية	12	2	-	-	
المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي					

إجراء 4: توفير فرص العمل والتشجيع على ممارسة الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب خارج حدود بلديتي الدوحة والريان

• 2020 احتلت بلدية الوكرة المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيها، حيث بلغ هذا العدد (296,306) عاملاً في القطاعين العام والخاص، تلتها الشيخانية (211,167)، ثم الخور والذخيرة (193,940)، وأم صلال (67,999)، والظعائن (46,772)، والشمال (8,554).		عدد العاملين في القطاعين العام والخاص
العام 2021		عدد ورش العمل بحسب البلدية
	البلدية	
	أم صلال	
	الظعائن	
	الخور والذخيرة	
	الوكرة	
	الشمال	
	الشيخانية	
المصدر: وزارة التجارة والصناعة		
العام 2021		عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب البلدية
	البلدية	
	أم صلال	
	الظعائن	
	الخور والذخيرة	
	الوكرة	
	الشمال	
	الشيخانية	
المصدر: بنك قطر للتنمية		

إجراء 5: تقديم التسهيلات والمزايا المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى

مضمونه	واقعه الفعلي				المؤشر المستهدف														
	البلدية	موجود كإجراء في طور:																	
		البلدية	القطاع	البلدية															
• بحسب وزارة التجارة والصناعة، فإن العمل جار على تخطيط وتطوير وإدارة المناطق الصناعية وتجهيزها بالخدمات والمرافق العامة وتنظيم عملية تخصيص الأراضي الصناعية للمستثمرين. وتقع هذه المناطق الصناعية خارج حدود بلدية الدوحة وبالتحديد في مسيعيد والكرعانة وبركة العوامر والوكير والخور.					وجود برنامج أو خطة أو تدابير تتضمن تسهيلات ومزايا لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار خارج الدوحة														
العام 2021																			
<table><tr><th>البلدية</th><th>عدد المشاريع</th></tr><tr><td>أم صلال</td><td>2010</td></tr><tr><td>الظعائن</td><td>2074</td></tr><tr><td>الخور و الذخيرة</td><td>1550</td></tr><tr><td>الوكرة</td><td>3340</td></tr><tr><td>الشمال</td><td>456</td></tr><tr><td>الشيخانية</td><td>452</td></tr></table>						البلدية	عدد المشاريع	أم صلال	2010	الظعائن	2074	الخور و الذخيرة	1550	الوكرة	3340	الشمال	456	الشيخانية	452
البلدية	عدد المشاريع																		
أم صلال	2010																		
الظعائن	2074																		
الخور و الذخيرة	1550																		
الوكرة	3340																		
الشمال	456																		
الشيخانية	452																		
المصدر: وزارة التجارة والصناعة																			
عدد المشاريع التنموية العائدة للقطاع الخاص بحسب البلدية																			

إجراء 6: استصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للمواطنين القاطنين خارج الدوحة

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود

إجراء 1: التوسع في إنشاء المدن العمالية والتأكد من استيفائها الشروط المناسبة لمعيشة سكانها

العام 2021			
اسم المدينة العمالية	البلدية	عدد العمال فيها	نسبة العمال إلى مجموع العمالة الوافدة في قطر الخاضعة لقانون العمل
المدينة الآسيوية	الريان	86,640	5%
مدينة بروة البراحة	الوكرة	40,681	2%
مدينة بروة مكينس	الشحانية	44860	3%
المجموع		172,181	10%

المصدر: وزارة العمل

عدد المدن العمالية التي تم إنشاؤها حسب البلدية وعدد العمال فيها ونسبتهم من مجموع العمالة الوافدة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			
	الخطوة	المرحلة	الوقت	
وجود لجان وطنية للتأكد من استيفاء المدن العمالية الشروط اللازمة لمعيشة سكانها ونوعيتهم				تقوم إدارة التفتيش بوزارة العمل بالتفتيش والتأكد من توفر اشتراطات السلامة والصحة المهنية في سكن العمال ومواقع العمل. وذلك استناداً للمادة رقم (16) من القرار الاميري رقم (57) لسنة 2021 والذي حدد اختصاصات وزارة العمل، وكذلك بحسب القرار الوزاري بشأن تحديد اشتراطات ومواصفات السكن المناسب للعمل، فان إدارة تفتيش العمل تقوم بحملات تفتيش بشكل دوري على جميع المدن العمالية ومواقع سكن العمال الأخرى للتأكد من استيفاء هذه السكنات من اشتراطات السكن اتي نص عليها القرار الوزاري المشار اليه.
وجود خطط مستقبلية لبناء مدن عمالية جديدة بحسب البلدية				
إجراء 2: استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات				
وجود توجه لاستصدار التشريع المذكور				
إجراء 3: تنفيذ المراكز العمرانية المقترحة بالخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر				
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			
	الخطوة	المرحلة	الوقت	
اعتماد مخططات المراكز العمرانية				بحسب وزارة البلدية تم اعتماد مخططات واشتراطات 19 مركز عمراني، كما يتم عمل تحديث دوري سنوي للمخططات والاشتراطات التخطيطية لمواكبة التغييرات العمرانية ومتطلبات التطوير
عدد المراكز العمرانية المنفذة				لم يتم تنفيذ أى مركز عمراني من المراكز الـ 16 المعتمدة حتى تاريخه، وذلك لأن تنفيذ المراكز يعتمد على مبادرات الملاك والمطورين داخل المراكز العمرانية، وهو ما لم يحصل حتى الآن
إجراء 4: تنفيذ المخططات المكانية للبلديات				
تطبيق الاشتراطات التخطيطية المعتمدة وإلغاء الاشتراطات المؤقتة الحالية				
إجراء 5: إعداد واعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر				
إعداد الاستراتيجية				تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للإسكان واعتمادها وجاري العمل على تنفيذها مع كافة شركاء التنمية المعنيين
اعتماد الاستراتيجية				
تنفيذ السياسات الخاصة بالإسكان				

الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة

إجراء 1: تفعيل كود البناء القطري للمباني الخضراء وتشجيع المستثمرين العقاريين والمواطنين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر

وجود مبادرات لتعزيز المباني الخضراء	• سعت وزارة البلدية لتنظيم عملية تطبيق ممارسات الاستدامة والمباني الخضراء من قرارات وخطة تنفيذية، حيث قامت بإنشاء لجنة للإشراف على تطبيق ممارسات الاستدامة والمباني الخضراء ومتابعة تنفيذ الخطط والقرارات المتعلقة بشأنها				
عدد رخص البناء الملتزمة بالكود القطري للمباني الخضراء	• بحسب مجلس قطر للمباني الخضراء بلغ عدد المباني الحاصلة على شهادة التقييم (81)				
متوسط استهلاك الفرد من المياه والكهرباء	• الكهرباء 15.5 ك/س عام 2020، والمياه 228 متر مكعب عام 2020				

إجراء 2: العمل على زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات

مساحة المسطحات الخضراء (م ²) بحسب البلدية	العام 2021				
	البلدية	الدوحة	الريان	أم صلال	الشيخانية
		2,243,888	3,143,271	130,704	69,908
		412,654	336,156	814,407	176,943
		الوكرة	الظعائن	الخور والذخيرة	الشمال
		المصدر: وزارة البلدية			
عدد الأشجار بكافة أنواعها التي تم زرعها بحسب البلدية	العام 2021				
	البلدية	الدوحة	الريان	أم صلال	الشيخانية
		67,004	65,536	11,165	4,410
		152,704	8,839	9,552	11,510
		الوكرة	الظعائن	الخور والذخيرة	الشمال
		المصدر: وزارة البلدية			
عدد الحدائق والمتنزهات التي أنشئت بحسب البلدية	العام 2021				
	البلدية	الدوحة	الريان	أم صلال	الشيخانية
		56	25	6	3
		6	9	24	5
		الوكرة	الظعائن	الخور والذخيرة	الشمال
		المصدر: وزارة البلدية			

2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية (2017-2022) في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة

تُظهر نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر بأن إنجازات مهمة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة قد تحققت. وقد تمثلت هذه الإنجازات بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف، كما يبين تقرير تقييم السياسة السكانية الثانية، والذي تمت الإشارة إليه في المحور السابق.

فبحسب الجدول رقم (3) المستمد من التقرير المشار إليه، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة (13)، تراوح الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة بين 100% و62.8%. وعليه، بلغ عدد الأهداف التي تحققت إلى حد كبير (2) من مجموع الأهداف المعتمدة البالغ عددها (3). أما الأهداف التي تحققت إلى حد ما، فقد بلغ عددها (1) فقط.

الجدول (3): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور النمو الحضري والإسكان والبيئة

نتائج التقييم			الإجراءات	الأهداف المعتمدة	الأهداف المعتمدة
الأهداف		الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة			
مستوى التقدم في تحقيق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)					
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما				
(أقل من 50%)	(79- 50%)	80 % فأكثر			
		✓	83.5%	6	1. العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم
	✓		62.8%	5	2. حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود
		✓	100%	2	3. توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة
-----	1	2	-----	13	المجموع
-----	33%	%67	%		

ما سبق يعني أن:

- ❖ الهدف الأول والثالث لن يتم تكرارهما في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة، بل سيتم استبدالهما بأهداف أخرى جديدة تستجيب للتغيرات والتحولات السكانية والتنمية في مجال النمو الحضري المستدام.
- ❖ أما الهدف الذي تحقق إلى حد ما، فسيتم تكراره في برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه من حيث المضمون والإجراءات، وذلك بما يتماشى مع مستجدات الواقع السكاني والتنمية للدولة.

ثانياً) صورة إحصائية عامة

1. الإنجازات

على ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية وغير المحلية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التي تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما السنوات التي شهدت تطبيق السياسة السكانية المذكورة، وهي:

أ- النمو الحضري:

دعت السياسة السكانية للدولة في مجال النمو الحضري إلى ضرورة العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مدن آمنة ومستدامة تتوفر فيها فرص عمل كافية، ومؤسسات تعليمية مناسبة، ومساكن لائقة، وخدمات إدارية وثقافية وترفيهية وافية، وبنى تحتية، ومساحات خضراء جاذبة بما يجعلها مناطق استقرار للمواطن والمقيم، وذلك بهدف تخفيف الضغط عن البلديتين المذكورتين. وقد لعبت الدعوة المذكورة، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة، دوراً مهماً في تطوير المراكز الحضرية الكائنة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان، الأمر الذي تؤكد بعض المؤشرات، مثل:

❖ ازدياد عدد سكان الغالبية العظمى من المراكز الحضرية الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان:

من أجل تخفيف الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على بلديتي الدوحة والريان، ولاسيما بلدية الدوحة، دعت السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) إلى "العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم". وبالفعل، لم تأل الدولة جهداً في سبيل تنمية وتطوير المراكز الحضرية المذكورة بهدف جذب أكبر عدد ممكن من السكان للاستقرار فيها، كما هو مبين في الجدول رقم (4)، الذي يشير إلى أنه باستثناء بلدية الخور والذخيرة، فقد ازداد عدد السكان في كل البلديات الأخرى الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان.

الجدول (4): تطور عدد السكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان

بين عامي 2010 و2020

البلدية	عدد السكان		حجم الزيادة		نسبة الزيادة (%)	
	عام 2010	عام 2020	الكلية	السنتوية	الكلية	السنتوية
الوكرة	141,222	265,102	123,880	12,388	87.7	8.8
أم صلال	60,509	149,701	89,192	8,919	147.4	14.7
الخور والذخيرة	193,983	140,453	-53,530	-5,353	-27.6	-2.8
الشمال	7,975	16,730	8,755	876	109.8	11.0
الظعابين	43,176	100,083	56,907	5,691	131.8	13.2
الشيخانية	62,962	161,240	98,278	9,828	156.1	15.6

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد 2020

وتعود الزيادة في عدد سكان الغالبية العظمى من المراكز الحضرية القائمة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى جملة التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة بهذا الخصوص، كما دلت على ذلك نتائج المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة تنفيذ السياسة السكانية، وأهمها:

- التوسع في تحسين البنى التحتية للمراكز الحضرية المذكورة
- التوسع في إنشاء مجمعات "الخدمات الحكومية"، والمرافق الصحية، والأندية الثقافية والرياضية، والمكتبات، ومراكز التسوق...والخ
- التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية
- توفير فرص العمل والتشجيع على ممارسة الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

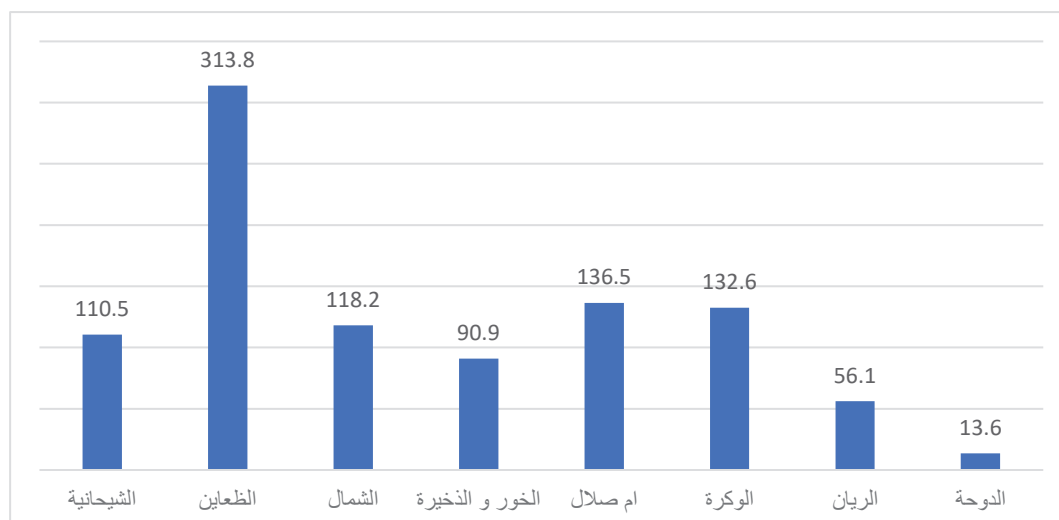
ب- الإسكان:

ليس المسكن مجرد وسيلة للوقاية من الظروف الطبيعية فحسب، بل أيضاً للحماية الاجتماعية وتعزيز الاستقرار وتكوين الأسرة. وانطلاقاً من ذلك، وكبقية القطاعات الحيوية، نال قطاع الإسكان في دولة قطر قسطاً كبيراً من الاهتمام تمثل في قرار مجلس الوزراء رقم (4) لعام 2008 الذي تضمن قواعد وإجراءات منح المنتفع بنظام الإسكان من القطريين المبلغ المخصص لشراء الأرض وقرض الإسكان بقيمة 1.200.000 ريال قطري.

كما حدد قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (18) لعام 2014 الاشتراطات والمواصفات المتعلقة بتوفير السكن المناسب للعمال. ولم يقتصر الاهتمام بمسألة الإسكان في قطر على القرارات والتشريعات المذكورة فحسب، بل تعداها إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية المختلفة، ولا سيما السياسة السكانية لدولة قطر التي شددت في غايتها الأساسية وأهدافها الفرعية على ضرورة "حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود". وقد حققت الجهود الهادفة لتطوير وتحسين الأوضاع السكنية للمواطن والمقيم في قطر العديد من الإنجازات، أهمها:

❖ **ازدياد عدد المباني السكنية المكتملة:** بحسب البيانات الرسمية التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، ارتفع عدد المباني المكتملة من 128.074 مبنى عام 2010 إلى 204,056 مبنى عام 2020، أي بزيادة بلغت نسبتها 59.3% خلال تعدادي العامين المذكورين. وبشكل عام، فقد ارتفعت نسبة الزيادة في المباني المكتملة في جميع البلديات بين تعدادي 2010، 2020، أما أعلى نسبة زيادة فقد كانت في بلدية الظعائن، كما هو مبين في الشكل رقم (9).

الشكل (9): نسبة الزيادة في المباني المكتملة بين عامي 2010 و2020 بحسب البلدية



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد عام 2020

❖ ارتفاع نسبة المباني السكنية المتصلة بشبكات المرافق العامة: يشير الجدول رقم (5) إلى تطور حالة المباني السكنية المكتملة من حيث اتصالها بشبكات المرافق العامة (كهرباء مياه، صرف صحي) بين تعدادي 2010 و2015.

جدول (5): توزيع المباني المكتملة حسب الاتصال بشبكة المرافق العامة خلال سنوات التعداد (2010 - 2020)

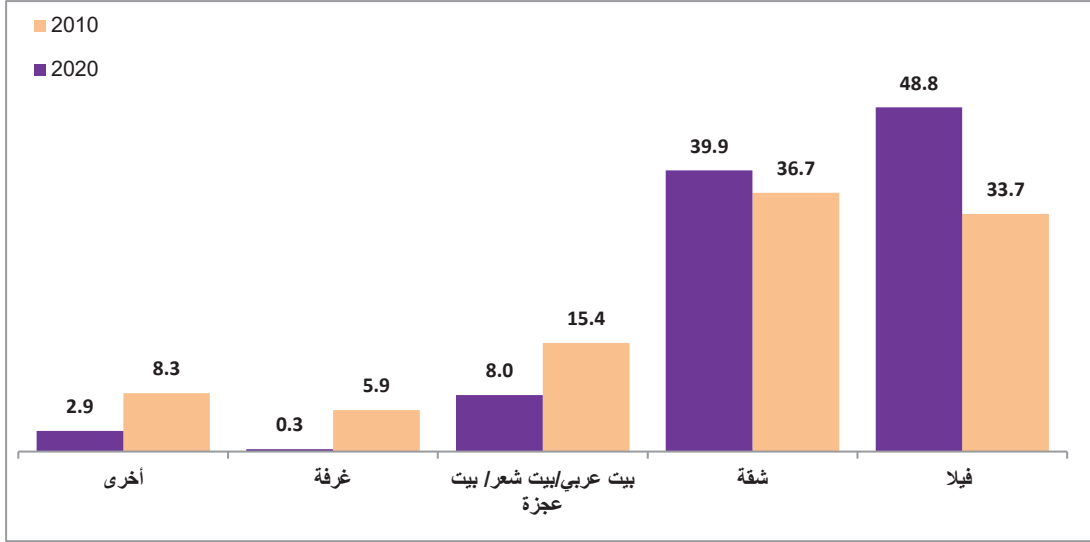
النسبة	تعداد 2020	النسبة	تعداد 2010	البيان	شبكة المرافق العامة
%100	165619	%99.4	111438	متصل	الكهرباء
-	0	%0.6	658	غير متصل	
%100	165619	%96.6	108266	متصل	المياه
-	0	%3.4	3830	غير متصل	
%94.7	156,790	%80.0	89632	متصل	الصرف الصحي
%5.3	8,829	%20.0	22464	غير متصل	
%100.0	165,619	%100.0	112096	المجموع	

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد 2020

❖ ازدياد عدد الوحدات السكنية وارتفاع نسب الأسر الشاغلة لها: ومع ازدياد أعداد المباني السكنية ازدادت أعداد الوحدات السكنية (فلل، شقق...الخ) في تلك المباني من 259.066 وحدة سكنية في تعداد 2010 إلى 403.753 في تعداد 2020، أي بزيادة قدرها 55.8% خلال التعدادين المذكورين.

وفيما يتعلق بإشغال هذه الوحدات السكنية من قبل الأسر في قطر، تشير نتائج تعدادي عام 2010 و2020 المدرجة في الشكل البياني رقم (10) إلى ارتفاع عدد الأسر التي تسكن في الفلل من 33.7% عام 2010 إلى 48.8% عام 2020. والأمر ذاته ينطبق على الأسر التي تسكن في الشقق، والتي ارتفعت نسبتها من 36.7% من مجموع الأسر عام 2010 إلى 39.9% عام 2020.

الشكل (10): التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الوحدة السكنية خلال تعدادي 2010 و2020



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعامي 2010 و2020
إن ارتفاع نسب الأسر التي تسكن الفلل والشقق السكنية خلال عشر سنوات (من 2010 إلى 2020) قابله انخفاض في نسبة الأسر التي تسكن في أنواع أخرى من الوحدات السكنية، ولاسيما البيت العربي وبيت الشعر. فكما يوضح الشكل البياني رقم (10) تراجعت نسبة الأسر التي تسكن في بيت عربي وبيت من الشعر من 15.4% من مجموع الأسر عام 2010 إلى 8.0% عام 2020.

ت- البيئة:

تندرج قضايا البيئة في سلم أولويات دولة قطر التي أصدرت التشريعات والقوانين النازمة لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ووضعت الاستراتيجيات المتنوعة لحماية التنوع الإحيائي والبيولوجي، وصادقت على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية على المستويين الإقليمي والدولي. وفي سياق متصل، دعت السياسة السكانية لدولة قطر إلى ضرورة توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

واستناداً إلى أحدث المعطيات الإحصائية المتوفرة، كما وإلى نتائج المرحلة الخامسة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية، تبين أن إنجازات فعلية قد تحققت في هذا المجال، أهمها:

❖ الحد من ملوثات الهواء في المناطق الحضرية: بسبب النشاط البشري المتزايد والناجم عن الزيادة الكبيرة لسكان الدولة الذين يتركز معظمهم في بلديتي الدوحة والريان، أولت دولة قطر اهتماماً

بالغاً بوسائل التحكم والسيطرة على مصادر تلوث الهواء، فأصدرت قانون حماية البيئة رقم 30 لعام 2020 حددت فيه المعايير الخاصة بجودة الهواء، وأنشأت محطات لرصد تركيز ملوثات الهواء المبينة في الجدول رقم (6).

الجدول (6): المتوسط السنوي لجودة الهواء في مدينة الدوحة حسب مؤشر ملوثات الهواء والموقع لعام 2021

المحطة	ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	ثاني أكسيد النيتروجين NO ₂	الأوزون O ₃ (مكغ/م ³)	أول أكسيد الكربون CO	الجزيئات الدقيقة PM10
الكورنيش	نظيف*	نظيف	نظيف	نظيف	طبيعي**
جامعة قطر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	طبيعي
اسبارزون	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الإحصاءات البيئية، الفصل الحادي عشر 2021

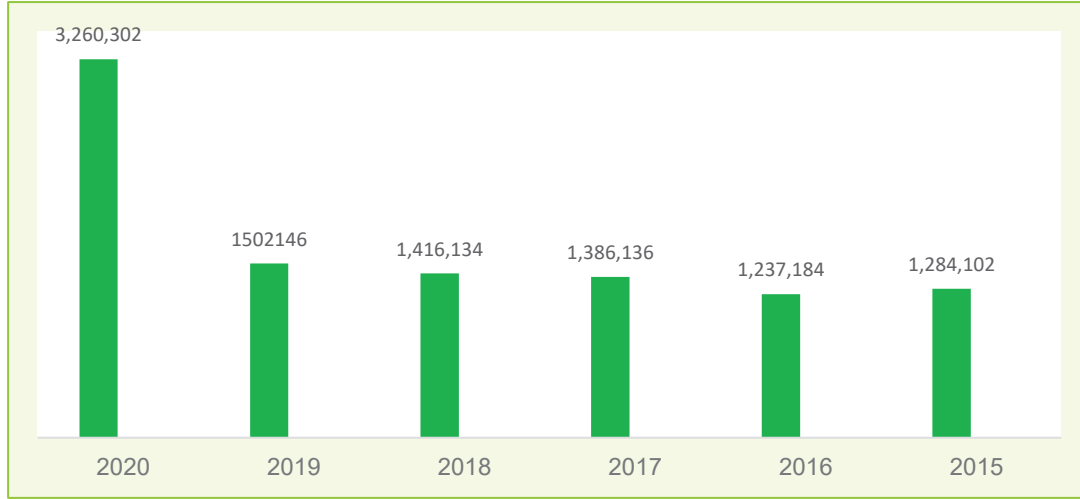
* نظيف: 0-50

** طبيعي: 51-100

ويشير الجدول (6) إلى أن أجواء مدينة الدوحة نظيفة وطبيعية، وتعكس الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به بحسب معايير الجودة الوطنية المحددة في الأحكام التنفيذية لقانون حماية البيئة القطري رقم 30 لعام 2002، وهو 80 ميكرو غرام في المتر المكعب. وكذلك الأمر بالنسبة لأكاسيد النيتروجين التي تقل قيم انبعاثاتها عن قيم الانبعاثات المسموح بها في القانون المذكور، وهي 100 ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد. أما بخصوص الملوثات بالجزيئات الدقيقة، فهي ظاهرة طبيعية لمناخ دولة قطر الصحراوي ومقاربة لدول الإقليم المجاورة.

❖ **زيادة المساحات الخضراء:** من بين أكثر ما تهتم به التنمية المستدامة هو المساحات الخضراء. فإلى جانب أهميتها الجمالية، تسهم المساحات الخضراء في التوازن البيئي، فهي مصدر عيش الكائنات الحية بما فيها الإنسان، كما تسهم في تقليل من ملوثات الهواء والأخطار البيئية. بناءً عليه، ازدادت المساحات الخضراء بشكل كبير في قطر، وذلك في ظل تنامي مشروعات البنية التحتية من طرق وميادين وحدائق ضمن استعدادات الدولة لمونديال 2022. فوفقاً للشكل البياني رقم (11)، ارتفعت مساحة المسطحات الخضراء في الدولة من حوالي 1.3 مليون متر مربع عام 2015 إلى حوالي 3.3 مليون متر مربع عام 2020، أي بنسبة نمو سنوي وصلت إلى 20.5% خلال الفترة الزمنية (2015-2020)

الشكل (11): مساحة المسطحات الخضراء^(*) (م ٢) خلال الفترة الزمنية (2015-2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، تقرير الإحصاءات البيئية في دولة قطر 2020، يونيو 2021

خلاصة

سواء نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية الثانية أم الصورة الإحصائية المكتملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، وأنها حققت بالفعل جميع الغايات المتعلقة بالهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على ضرورة "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". وفي هذا السياق، وفرت الدولة السكن اللائق لكل سكانها، إضافة إلى تخصيصها أرضاً وقرضاً للقطريين المقبلين على الزواج (تضمن قرار مجلس الوزراء رقم 4 لعام 2008 قواعد وإجراءات منح المنتفع بنظام الإسكان من القطريين المبلغ المخصص لشراء الأرض وقرض الإسكان بقيمة 1.200.000 ريال قطري). كما عملت الدولة ولا تزال تعمل على تأمين السكن اللائق للعمالة الوافدة، فأنشأت عدداً من المدن والمجمعات العمالية الكبيرة.

من جانب آخر، نجحت دولة قطر في الحد من معدلات تلوث الهواء. فعلى سبيل المثال تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به بحسب معايير الجودة الوطنية المحددة في الأحكام التنفيذية لقانون حماية البيئة القطري رقم 30 لعام 2002، وهو 80 ميكرو غرام في المتر المكعب. وكذلك الأمر بالنسبة لأكاسيد النيتروجين التي تقل قيم انبعاثاتها عن قيم الانبعاثات المسموح بها في القانون المذكور، وهي 100 ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد. أما بخصوص الملوثات بالجزيئات الدقيقة، فهي ظاهرة طبيعية لمناخ دولة قطر الصحراوي ومقاربة لدول الإقليم المجاورة.

(*) مساحة المسطحات الخضراء لا تشمل الحدائق العامة التي بلغ عددها 104 عام 2020 وبمساحة تقدر بقرابة 2 مليون متر مربع (المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الإحصاءات البيئية في دولة قطر 2020، يونيو 2021)

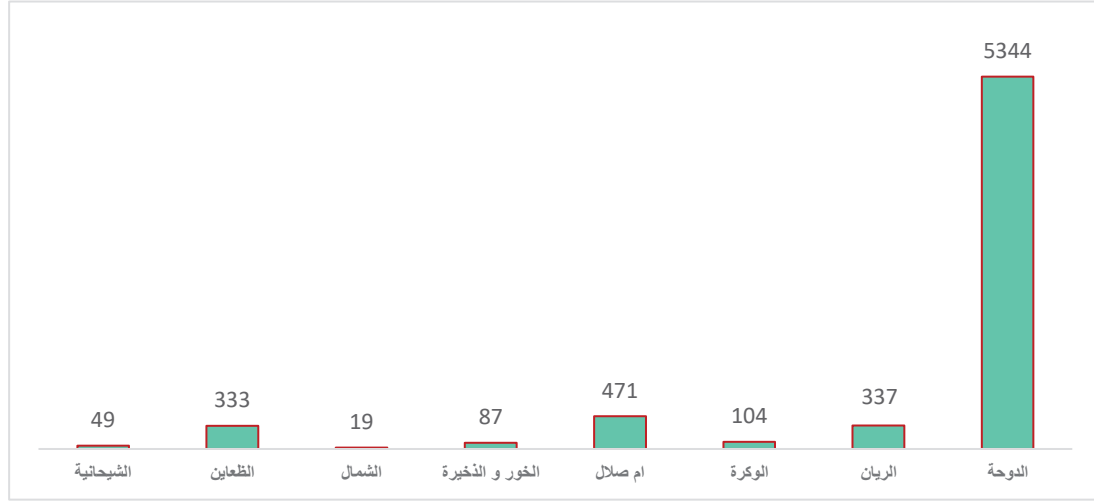
2. التحديات:

رغم الجهود الحثيثة لتحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم (ويتضح ذلك من خلال ما تم إنجازه على مستوى البنى التحتية، والمجمعات الحكومية، والمرافق الصحية، والأندية الرياضية، والمدارس، وفرص العمل، والتسهيلات المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه البلديات)، إلا أن الواقع المعاش لا يزال يشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي لا بد من مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لتذليلها، وإدراج هذه الحلول في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) الذي يُنتظر البدء في تنفيذه بعد عرضه على مجلس الوزراء الموقر واعتماده له. وأهم التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة خلال عملية إعداد السياسة السكانية الجديدة ووضع الحلول المناسبة، هي:

❖ **التوزيع الجغرافي للسكان:** سواء كانت مدن المستقبل المنشودة في قطر كلاسيكية أم ذكية على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة، فإن الدروس المستفاد من جائحة كورونا تحتم علينا مواصلة العمل من أجل تخفيف الضغط عن مدينة الدوحة، وذلك لأن الاكتظاظ السكاني في المدن الكبرى يمكن أن يكون مصدراً من مصادر انتشار هذا الوباء.

لا شك أن النمو الحضري السريع في دولة قطر عموماً، والدوحة خصوصاً، هو أحد أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها البلاد، وهو دليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تم تحقيقه، إلا أن هذا النمو لم يكن متوازناً من حيث الكثافة السكانية التي بلغت، كما يظهر الشكل البياني رقم (12): 5344 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في بلدية الدوحة، مقابل 19 فقط في بلدية الشمال. وعلى الرغم من أنه ليس شرطاً أن تتعادل الكثافة السكانية في الدوحة مع بقية المراكز الحضرية في الدولة، غير أن الخلل الكبير في التوزيع الجغرافي للسكان يترك أثراً سلبياً على قطاع الخدمات، كخدمات الصحة والتعليم وشبكة الطرق العامة، الأمر الذي يدعو إلى الاستمرار في تنفيذ الإجراءات التي دعت إليها السياسة السكانية للدولة والهادفة في نهاية المطاف إلى إصلاح هذا الخلل أو الحد من تداعياته على أقل تقدير، وذلك من خلال الاستمرار في العمل من أجل تخفيف الضغط السكاني عن الدوحة لصالح المراكز الحضرية الأخرى.

الشكل (12): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2020



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020

❖ **التحول من المدن الكلاسيكية إلى مدن المستقبل الذكية:** المدينة الذكية، كما يعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات، بأنها «مدينة مبتكرة تستخدم تقنية المعلومات والاتصالات وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، والقدرة على المنافسة، لتحسين نوعية الحياة، وتلبي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية»^(*). ولأن سكان قطر يعيشون اليوم في المدن والمراكز الحضرية المختلفة، فقد بات من الطبيعي أن يزيد من حجم المسؤوليات الملقاة على الدولة التي لا بد لها من مواصلة التحول نحو المدن الذكية كأحد أهم الآليات التي تتمكن بمقتضاها الحد من تداعيات الكوارث والأوبئة من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الخدمات العامة والبنية التحتية العصرية، كالطاقة والمياه والطرق والاتصالات والصحة، والاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة في مختلف المجالات، كالروبوتات والذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية القيادة وغيرها، وشبكات الجيل الخامس وغيرها من التقنيات الحديثة. فحرصاً من دولة قطر على تأمين ما ذكر ومواكبة تطور تكنولوجيا المعلومات، تم إنشاء برنامج قطر الذكية "تسمو" الذي يمثل منصة للانطلاق نحو المدن الذكية. ومع ذلك تظل الحاجة لتعزيز ثقافة الاعتماد على تقنية الاتصالات ممكنة في حال كون البرامج المصممة لإدارة الخدمات إلكترونياً في المدينة الذكية جاذبة للمواطنين والمقيمين ويعتمد عليها وعملية وأمنة ومرنة.

❖ **التغير المناخي والأوبئة:** بينت الوقائع المناخية الأخيرة في العديد من بلدان العالم إلى أن تفاقم الظواهر الجوية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتفشى الأوبئة مسؤولية أممية قبل أن تكون وطنية، وذلك لما

^(*) International Telecommunication Union (2019) "Smart Sustainable Cities"

تشكله هذه الظواهر من تهديد للسلام والأمن الدوليين، إضافة إلى إعاقتها الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تعد دولة قطر واحدة من بين الدول الكثيرة المعرضة لتفشي الأوبئة والكوارث المرتبطة بارتفاع سطح البحر، كالسيول أو الفيضانات، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة لحشد الجهود واتخاذ المزيد من الإجراءات العاجلة والجادة للتعامل مع الآثار المحتملة لتغير المناخ ومعالجة الأسباب الجذرية له والحد من انتشار الأوبئة.

❖ **المباني الخضراء الصديقة للبيئة:** يدعم القطاع الحكومي التوجه نحو البناء الأخضر، ولكون هذا النوع من البناء اختياري حتى تاريخه، وبسبب تكلفته العالية نسبياً مقارنة بالبناء العادي، فإن التحدي القائم حالياً يتمثل في كيفية تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين في العمل على توفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة.

صحيح أن مجلس قطر للمباني الخضراء يقوم بالعديد من النشاطات بهذا الشأن (إصدار كتيب "مفتاحك لبيت أخضر" موجه للملاك والمصممين والمطورين العقاريين، وإلقاء محاضرات توعوية وفنية ابتداءً من عام 2010... الخ)، إلا أن هذه الجهود المقدرة غير كافية لتشجيع القطاع الخاص لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة، الأمر الذي يتطلب قيام وزارة البيئة والتغير المناخي بوضع برنامج أو خطة وطنية مدروسة لهذا الغرض.

المحور الثالث

التعليم والتدريب والشباب

أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة				التعليم والتدريب والشباب	
إجراء 1: رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية والمؤسسات التدريبية وربط المناهج بسوق العمل					
مضمونه	واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف	
	بشكل	موجود كإجراء في طور:			
		الآن	قريباً		
• لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وكافة المؤسسات ذات الصلة (جامعة قطر، جامعة حمد، جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا...) توجه وخطط وبرامج لرفع المستوى المهني للعاملين				وجود توجه لرفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل والمؤسسات التدريبية وربط المناهج بسوق العمل	
إجراء 2: رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية (الأبنية، التنظيم، الإدارة...)					
• لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وكافة المؤسسات ذات الصلة خطط لرفع كفاءة المؤسسات المذكورة				وجود خطة لرفع كفاءة المؤسسات المذكورة	
إجراء 3: التوسع في اعتماد تقنيات المعلومات في مختلف المراحل التعليمية ومختلف أنواع التدريب					
• بحسب تقرير إحصاءات التعليم في قطر للعام الدراسي 2020-2021، بلغ عدد أجهزة الكمبيوتر في المدارس الحكومية والخاصة لكل المراحل 73913 في المدارس الحكومية، و45162 في المدارس الخاصة. بما يعادل نسبة 100% من المؤسسات التعليمية التي تعتمد تقنية المعلومات من مجموع المؤسسات التعليمية (المدارس)				نسبة المؤسسات التعليمية التي تعتمد تقنيات المعلومات في برامجها من مجموع المؤسسات التعليمية حسب المرحلة التعليمية	
• بحسب وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، فإن جميع الدورات التدريبية تعتمد على تقنية المعلومات بنسبة 100%. وفي هذا السياق، توفر مؤسسة قطر منصة بلاك بورد التعليمية المتخصصة، كما تم تصميم وتقديم دورات تدريبية متخصصة للمعلمين في مختلف محاور ونظم المعلومات لإكسابهم المهارات التقنية اللازمة لمواكبة التقدم التقني في مجال التعلم				عدد الدورات التدريبية التي تعتمد على تقنية المعلومات حسب نوع التدريب	
الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية					
إجراء 1: إنشاء وحدات الإرشاد الأكاديمي في مختلف المؤسسات التعليمية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة					
• بحسب أحدث البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بلغ عدد الوحدات الإرشادية 64 وحدة في المدارس الحكومية (المرحلة الثانوية فقط)				عدد وحدات الإرشاد الأكاديمي حسب المراحل التعليمية والبلديات	
إجراء 2: تعميم الإرشاد المهني للشباب وتقوية برامج					
• بحسب آخر البيانات المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي عن عام 2021 توجد وحدات الإرشاد الأكاديمي في المدارس الحكومية بنسبة 62.7% من مجموع هذه المدارس، وفي المدارس الخاصة بنسبة 100%				نسبة المدارس الإعدادية والثانوية التي تتضمن وحدات للإرشاد المهني	
إجراء 3: تعميم الإرشاد الوظيفي للتوفيق بين كفاءات المتخرجين والمتطلبات الوظيفية في القطاعين العام والخاص					
				وجود برنامج أو خطة لتعميم وحدات الإرشاد الأكاديمي والمهني في المراحل التعليمية المختلفة	

الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري					
إجراء 1: مواصلة التوسع في إنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية متخصصة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود كإجراء في طور:				
		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
مضمونه					
عدد مراكز الأبحاث والوحدات البحثية العلمية	• بحسب بيانات المكتبة الوطنية ووزارة الثقافة والرياضة، ارتفع عدد مراكز الأبحاث والوحدات البحثية العلمية التي تم حصرها في دولة قطر من 50 مركز ووحدة عام 2017 إلى 71 عام 2021				
عدد موظفي البحث والتطوير	• بحسب جهاز التخطيط والإحصاء بلغ عدد موظفي البحث والتطوير بالمعادل بوقت كامل 3336 عام 2018				
إجراء 2: ربط توسع المؤسسات البحثية بتحولات الواقع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي					
نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإنفاق الحكومي	• بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.51% من الإنفاق المحلي الإجمالي				
عدد المنتجات البحثية (مقالات، كتب...)	• بحسب نتائج مسح "البحث والتطوير في دولة قطر 2018" الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، فقد أنتجت مؤسسات التعليم العالي 4531 منتجاً بحثياً				
الهدف 4: ضمان مشاركة الشباب					
إجراء 1: تنويع المبادرات المؤسسية الداعمة لمشاركة الشباب في المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والتنسيق بينها					
نسبة الشباب القطريين المنخرطين في مراكز الشباب من إجمالي الشباب القطريين	• 50% من إجمالي الشباب القطري				
عدد الفعاليات والأنشطة الشبابية	• بلغ عدد الفعاليات والأنشطة الشبابية 1165 عام 2020				
وجود دمج للبعد الشبابي في الاستراتيجيات التنموية	• يوجد دمج واضح في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لقطاع الثقافة والرياضة 2018-2022، حيث تم تخصيص نتيجة وسيطة خاصة بالشباب، وهي النتيجة السابعة (شباب ممكن ومؤهل لدور فاعل في المجتمع)				
إجراء 2: ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين					
وجود خطط وبرامج تضمن تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين	• جميع البرامج والخطط تستهدف الشباب ذكوراً وإناثاً دون أي تمييز بشكل يضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.				

2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية (2017-2022) في مجال التعليم والتدريب والشباب

تبين نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر بأن إنجازات مهمة في مجال التعليم والتدريب والشباب قد تحققت. وقد تمثلت هذه الإنجازات بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف، كما يبين تقرير تقييم السياسة السكانية الثانية، والذي تمت الإشارة إليه في المحور الأول.

فبحسب الجدول رقم (7) المستمد من التقرير المشار إليه، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة (10)، تراوح الوزن النسبي للنهائي للإجراءات المنفذة بين 100% و83% وعليه، فإن جميع الأهداف المعتمدة في هذا المحور تحققت إلى حد كبير.

الجدول (7): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور التعليم والتدريب والشباب

نتائج التقييم			الإجراءات المعتمدة	الإجراءات المعتمدة	الأهداف المعتمدة	
الأهداف		الإجراءات				
مستوى التقدم في تحقق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)		الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة				
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما					تحقق إلى حد كبير
(أقل من 50%)	(79 - 50 %)					80 % فأكثر
		✓	100%	3	1. تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة	
		✓	100%	3	2. تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية	
		✓	87%	2	3. إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري	
		✓	83%	2	4. ضمان مشاركة الشباب	
-----	-----	4	-----	10	المجموع	
-----	-----	100%	%			

ما سبق يعني أن كل الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية الثانية، والتابعة لهذا المحور، لن يتم تكرارها في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة، بل سيتم استبدالها بأهداف أخرى جديدة تستجيب للتغيرات والتحولات السكانية والتنمية في مجال التعليم والتدريب والشباب.

ثانياً) صورة إحصائية عامة

1. الإنجازات

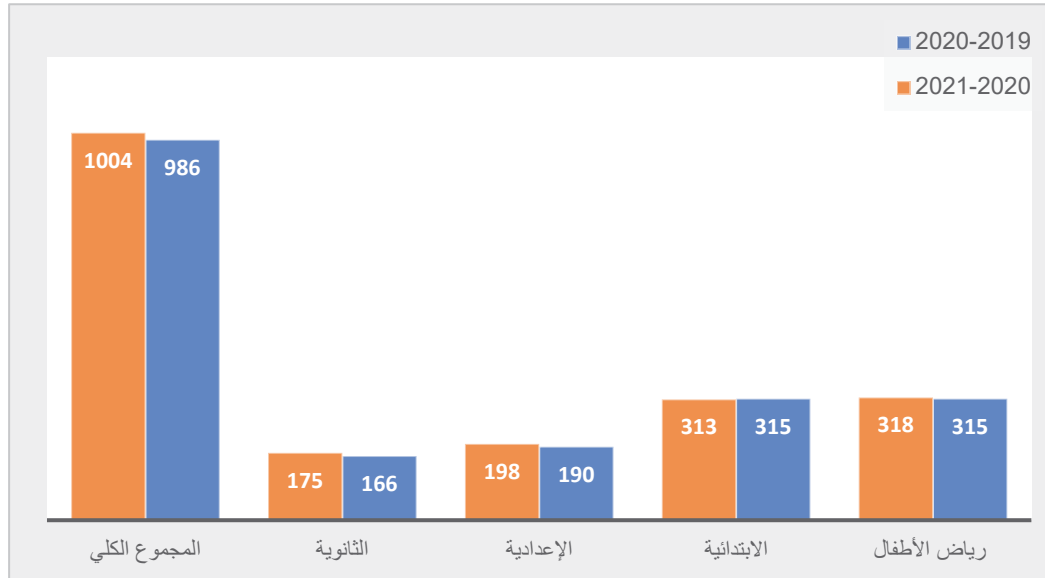
استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال التعليم والتدريب والشباب، تأتي الصورة الإحصائية العامة المدعومة بالبيانات والإحصاءات المتوفرة لترصد التحولات والإنجازات التنموية التي تحققت في المجال المذكور خلال السنوات المنصرمة، ولأسيما السنوات التي شهدت تطبيق السياسة السكانية الثانية، وأهمها:

أ- التعليم:

خطت دولة قطر في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو بناء منظومة تعليمية حديثة ومتطورة. وتستمد مسيرة التعليم دعائمها من توجهات الدولة التي تعتبر التعليم أحد المقومات الأساسية للمجتمع القطري، كما أكدته الدستور الدائم للدولة في مادته 25. وفي سياق متصل، تستند المنظومة التعليمية والمبادرات الوطنية المختلفة في مجال التعليم إلى ثلاثة مبادئ إرشادية رئيسة، هي: الجودة، والعدالة، والكفاءة، وقد أدى هذا التوجه إلى تحقيق إنجازات هامة، منها:

❖ **التوسع في البنية التحتية لقطاع التعليم:** نتج عن التوجه المذكور التوسع المتواصل للخريطة التعليمية، ولأسيما البنية التحتية لمختلف المؤسسات التعليمية في الدولة، ليبلغ عدد هذه المؤسسات 1,184 عام 2020 بعد أن كان لا يتجاوز الـ 950 سنة 2016، كما هو مبين في الشكل رقم (13).

الشكل (13): أعداد المدارس الحكومية والخاصة حسب المرحلة التعليمية خلال العامين الدراسيين (2020-2019) و(2021-2020)



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، إحصاءات التعليم السنوية في دولة قطر للعام الدراسي 2021-2020

وإذا كان الاستثمار المؤسسي في مجال التعليم قد شمل مختلف المراحل التعليمية دون استثناء، إلا أن مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي قد عرفت، وفقاً للشكل البياني رقم (13)، توسعاً ملحوظاً نتج عنه تزايد عدد المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة، ليرتفع عددها إلى 511 مؤسسة عام 2020 بعد أن كان لا يتجاوز الـ 405 مؤسسة سنة 2016. ويشهد هذا التطور المتواصل للتعليم ما قبل الابتدائي على مدى عناية الدولة بالطفولة وحرصها على توفير فرص تعليمية مناسبة لهذه الشريحة السكانية، وذلك تحقيقاً لهدف رفع معدلات الالتحاق الإجمالي بالصف الأول من التعليم الابتدائي.

❖ **ازدياد أعداد الطلبة في مختلف المراحل التعليمية:** نتج عن ازدياد عدد سكان الدولة في سن التمدرس وتوسع البنية التحتية في مجال التعليم نمو أعداد الطلبة المتحقين بمختلف المستويات التعليمية في السنوات الأخيرة. فبحسب الجدول رقم (8)، ارتفع إجمالي أعداد طلبة المدارس الحكومية والخاصة من 288.634 طالب وطالبة في العام الدراسي 2016/2015 إلى 331,551 في العام الدراسي 2021/2020. وفي سياق متصل، ارتفع عدد طلاب الجامعات من 28,668 إلى 41,425 خلال الفترة المدروسة ذاتها.

الجدول (8): أعداد الطلاب بحسب المرحلة التعليمية والسنة الدراسية

السنة الدراسية		المرحلة التعليمية
2021/2020	2016/2015	
49,220	53,469	رياض الأطفال (تشمل الحضانات)
161,585	138,715	الابتدائية
65,815	53,170	الإعدادية (تشمل الإعدادية التخصصية)
54,931	43,280	الثانوية (تشمل الثانوية التخصصية)
331,551	288,634	مجموع الطلاب (المدارس)
41,425	28,668	مجموع الطلاب (الجامعات)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع، 2021

ب- التدريب:

نتج عن توسع الأنشطة الاقتصادية وتنوع تركيبة المهن في مختلف القطاعات تزايد الطلب في مجالات التدريب المتعددة، بل وتنامت احتياجات مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية والخدماتية للتدريب. وقد تمثل ذلك بازدياد عدد المراكز التدريبية في مختلف القطاعات؛ فبحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء عام 2020، بلغ عدد المراكز التدريبية 59 مركزاً في العام المذكور. وأدى هذا

التوسع إلى تنوع البرامج التدريبية المقترحة، والتي وصل عددها إلى 2959 برنامجاً في العام ذاته. بالإضافة لذلك، تحققت العددي من الإنجازات في مجال التدريب، مثل:

❖ **توسع الفرص التدريبية:** ساهم ازدياد أعداد المراكز التدريبية وتعدد برامجها في زيادة أعداد المتدربين الذين ينتمون إلى فئات اقتصادية واجتماعية نشطة من المواطنين وغير المواطنين، كما يبين الجدول رقم (9).

الجدول (9): المتدربون حسب جهة التدريب والجنسية والنوع للأعوام 2015 و2021

جهات التدريب	العام	قطريون		غير قطريين		المجموع	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
وزارات ومؤسسات حكومية	2015	13,120	12,737	90,589	44,645	103,709	57,382
	2020	18,050	22,398	194,685	143,981	212,735	166,379
مؤسسات شبه حكومية	2015	1,533	872	11,865	658	13,398	1,530
	2020	5,069	1,947	14,436	1,178	19,505	3,125
مراكز التدريب الخاصة	2015	4,191	5,142	5,732	4,847	9,923	9,989
	2020	561	750	2,716	1,621	3,277	2,371

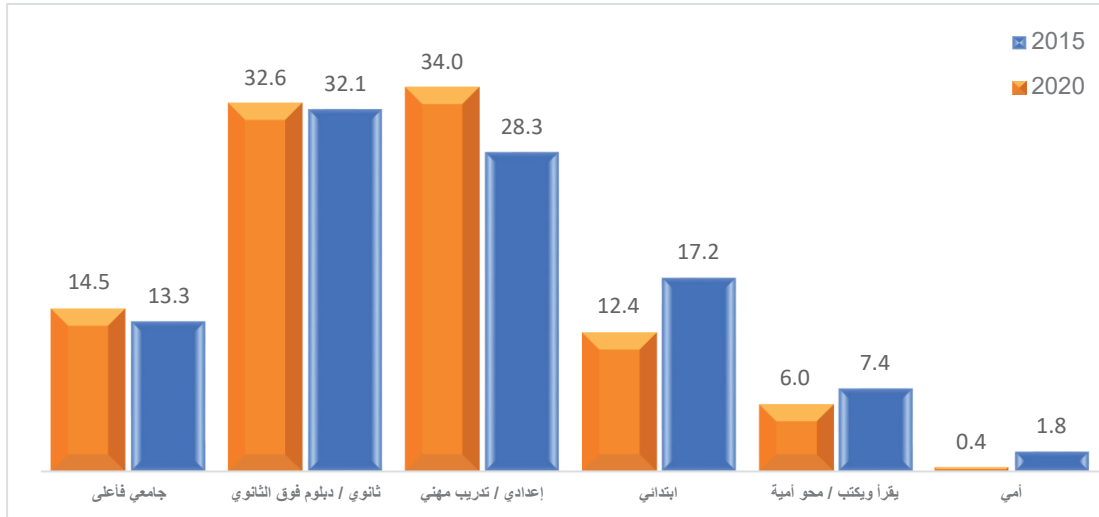
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التدريب/ الفصل الخامس للأعوام 2015 و2021

ت- الشباب:

بحسب تقديرات عدد السكان منتصف عام 2021 بلغ عدد الشباب في قطر بعمر (15-24 سنة) أكثر من 288 ألف، أي حوالي 10.5% من مجموع سكان قطر. ونظراً لأهمية هذه الشريحة، فقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالشباب من الجنسين، حيث تعمل على تمكينهم في مجالات التنمية الشاملة كالتعليم والتدريب والعمل والصحة وغيرها من مجالات الحياة الأخرى، وذلك استناداً إلى مبادئ وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة ورؤية قطر الوطنية 2030، وبما يتفق مع أهداف خطة التنمية المستدامة (SDGs) 2030. ولعل أهم الإنجازات المتحققة في هذا المجال هي تمكين الشباب تعليمياً، كما سيتبين من الفقرة التالية:

❖ **ارتفاع المستوى التعليمي للشباب بعمر 15-24 سنة:** نجح النظام التعليمي القطري في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل رقم (14). أن المستويات التعليمية للشباب القطري عرفت بعض التحولات فيما بين 2015 و2020، حيث ارتفعت نسبة حاملي الشهادات الجامعية فما فوق، إضافة إلى الدبلوم والثانوية.

الشكل (14): التوزيع النسبي للشباب في قطر بعمر (15-24 سنة) بحسب الحالة التعليمية للأعوام 2015 و2020



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة إحصاءات القوى العاملة لعام 2015 و نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020

إن ارتفاع نسبة فئات أعمار العمل في قطر، ولاسيما الشباب بعمر 15 إلى 24 سنة، شكل رصيماً خصباً لصناعة المستقبل، حيث أدى التخطيط السليم للاستفادة من هذه الفئات العمرية في سوق العمل إلى إحداث معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتحسين مستوى المعيشة لدى السكان نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، إضافة إلى ازدياد فرص الادخار والاستثمار لدى الفئات العمرية المشار إليها، وانخفاض نسبة الإعالة العمرية.

❖ تحقيق دولة قطر للمرتبة 32 في مؤشر تنمية الشباب العالمي الصادر عن رابطة الكومنولث في تقريرها الأخير، والذي يرصد حالة تنمية الشباب في 181 دولة حول العالم. وبهذا تكون دولة قطر قد قفزت 34 مرتبة على المستوى العالمي في هذا المؤشر، مما يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للشباب في مختلف المجالات

خلاصة

تتقاطع الغاية الرئيسية لهذا المحور "الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة"، بصفة مباشرة مع بعض مضامين هدفين من أهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف الرابع "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، والهدف التاسع "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار"، حيث تبنت الدولة مشروعات تستهدف زيادة القدرات البشرية العاملة في مجالات البحث والتطوير، ورفع نسبة الإنفاق عليه لكونه العنصر الأساسي في تعزيز القدرات الابتكارية التي تسهم في بناء اقتصاد المعرفة.

ففي مجال توسيع الفرص التعليمية للجميع، والتي ترتبط بجوانب مختلفة من الهدف الرابع المذكور، ساهمت الدولة في توسيع الفرص التعليمية لمن هم في سن الدراسة من الجنسين، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الملتحقين بمختلف المراحل وتوسع البنى التحتية التعليمية ورفع مستوى التحصيل العلمي لمختلف مكونات المجتمع وخاصة الشباب، وهو ما يتماشى مع جزء من الغاية 4-6 من الهدف الرابع والمرتبطة بضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

2. التحديات

رغم الإنجازات المتحققة في مجال التعليم والتدريب والشباب، إلا أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات في هذا المجال. وأهم التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها خلال عملية إعداد السياسة السكانية الجديدة ووضع الحلول المناسبة لها، هي:

- ❖ أهم الدروس المستفادة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) هي أن التعليم عن بعد عبارة عن خيار مهم يمكن اللجوء إليه أثناء الأزمات وربما قد يستمر كنظام تعليمي مواز للنظام التعليمي التقليدي شرط تطوير الطرائق والإستراتيجيات الحديثة في العملية التعليمية، والتي من شأنها أن تدعم توظيف واستثمار التكنولوجيا الحديثة والتحول نحو التعلم الرقمي.
- ❖ إضافة إلى ما سبق، فإن جائحة كورونا أكدت على الدور الحاسم للبحث العلمي في مواجهتها من خلال دعم الأبحاث والدراسات العلمية لحماية حياة البشر وصحتهم وللمساهمة في نشر المعرفة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمجتمع القطري.
- ❖ وفي سياق متصل، فإن مؤسسات البحث العلمي في قطر لا تحتاج إلى الدعم المالي واللوجستي اللازم لتحقيق أهدافها فحسب، بل توسيع الشراكة مع المؤسسات العلمية المحلية وغير المحلية بما يساعدها على توظيف معارفها ليس محلياً فقط، بل دولياً أيضاً؛ فالاهتمام بالمستوى المحلي فقط يمكن أن يحد من الاستيراد ويولد الثروة ويوظف الكفاءات العلمية، غير أن الاهتمام بالمستوى الدولي يساعد، بالإضافة إلى ما سبق على التصدير وتوليد ثروة أكبر وتوظيف كفاءات علمية أكثر، وهو ما يسعى إليه اقتصاد المعرفة.
- ❖ حظي الشباب، الذي يعد أحد دعائم المستقبل، باهتمام كبير من قبل مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، لكن ورغم كل ما تحقق إلا أن تأخر إصدار السياسة الوطنية للشباب واعتمادها حال دون بلورة رؤية متكاملة لهذه الفئة التي تتداخل اهتماماتها وتطلعاتها بين العديد من مؤسسات الدولة.
- ❖ في ظل التحولات التقنية المتسارعة، فإن تعزيز مفهوم التدريب المستمر في أذهان خريجي المعاهد والجامعات وزيادة الوعي بأهميته يبقى واحداً من التحديات التي تسعى السياسة السكانية الجديدة للتعامل معها. وفي سياق متصل، فإن تقوية الروابط بين مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني مع أصحاب العمل أمر يمكن أن يعود بالفائدة على المتدربين وأرباب العمل، الأمر الذي تم أخذه بعين الاعتبار في السياسة السكانية الجديدة.

المحور الرابع

الصحة العامة والصحة الإنجابية

أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية				الصحة العامة والصحة الإنجابية																				
إجراء 1: التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، ولاسيما خدمات الرعاية الصحية الأولية وتوزيعها جغرافياً، بما يتناسب مع التزايد المستمر لعدد السكان																								
مضمونه			واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف																		
			موجود كإجراء في																					
			طور:																					
			المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة																			
الربع الأول من عام 2022						عدد المشافي والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة حسب البلدية																		
<table><tr><th colspan="2">العدد</th><th rowspan="2">نوع المنشأة</th></tr><tr><th>بقطر</th><th>بالدوحة</th></tr><tr><td>91</td><td>51</td><td>منشأة رعاية طويلة الأمد</td></tr><tr><td>18</td><td>10</td><td>مركز تشخيص وعلاج</td></tr><tr><td>10</td><td>5</td><td>مركز صحة وعافية</td></tr><tr><td>352</td><td>170</td><td>مركز صحي</td></tr></table>			العدد		نوع المنشأة			بقطر	بالدوحة	91	51	منشأة رعاية طويلة الأمد	18	10	مركز تشخيص وعلاج	10	5	مركز صحة وعافية	352	170	مركز صحي			
العدد		نوع المنشأة																						
بقطر	بالدوحة																							
91	51	منشأة رعاية طويلة الأمد																						
18	10	مركز تشخيص وعلاج																						
10	5	مركز صحة وعافية																						
352	170	مركز صحي																						
المصدر: وزارة الصحة																								
● في الربع الرابع من عام 2021 بلغ عدد الأسرة في المستشفيات العامة والشبه حكومية في قطر 3413 سريراً. وفي الربع الأول من عام 2022 بلغ عدد الأسرة في المستشفيات والمراكز التشخيصية في القطاع الخاص فقط 1194. بناءً على ذلك، فإن كثافة الأسرة للدولة (شاملاً القطاع الخاص والحكومي والشبه حكومي) هو: 1.8 سريراً لكل 1000 نسمة						كثافة الأسرة (عدد الأسرة لكل 1000 نسمة من السكان في قطر) حسب البلدية																		
● بناءً على مخرجات الخطة التنفيذية الثانية (2018-2022م) للمخطط التوجيهي للخدمات الصحية بدولة قطر المعدة من قبل وزارة الصحة العامة بالتنسيق والتوافق مع الخطة العمرانية الشاملة، وجد أنه سيتم تفعيل ورفع كفاءة المنشآت الصحية القائمة مع عدم الحاجة إلى تطوير مزيد من المنشآت في معظم مناطق الدولة وبلدياتها. مما يعني أنه قد تم توفير الخدمات الصحية بأنواعها المختلفة بشكل جيد وتوزيع مكاني يفي باحتياجات السكان في المناطق المختلفة بالدولة.						وجود خطط للتوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية (مستشفيات وأسرّة، ومراكز صحية، وعيادات متخصصة من بينها عيادات الطوارئ)، بحيث تواكب تزايد السكان وتوزعهم الجغرافي																		
إجراء 2: تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في القطاع الصحي بما يخدم الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع																								
● بحسب إدارة ترخيص المنشآت الصحية والاعتماد في وزارة الصحة العامة بلغ عدد المشافي والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص (8) مشافي			عدد المشافي والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص																					
● جاري العمل على توجيه القطاع الخاص والمطورين للتنسيق مع الإدارة المعنية بتشجيع الاستثمار في المجال الصحي بوزارة الصحة العامة لتحديد المشروعات التي يمكن المساهمة في تطويرها. بالإضافة إلى التنسيق مع الإدارات المعنية بوزارة الصحة بخصوص طلبات التطوير التي يتم تقديمها للتخطيط العمراني من قبل المطورين بهدف تطوير منشآت رعاية صحية خاصة			وجود خطط أو تدابير لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الصحي																					

إجراء 3: تفعيل قانون العمل القاضي بإنشاء عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه		
	موجود كإجراء في طور:				
	الوقت	الوقت			
عدد المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500 بحسب تو افرعيادة يعمل بها طبيب وممرض	• عدد المنشآت التي فيها 500 عامل فأكثر وفيها طبيب وممرض هو: 43				
إجراء 4: توفير وزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال، وإقامة مراكز صحية داخل المجمعات العمالية					
عدد المراكز الصحية المتخصصة للعمال	• (7) مراكز هي: مركز العمال الصحي الحميلية، ومركز العمال الصحي مسيمير، ومركز العمال الصحي زكريت، ومركز فريج عبد العزيز، وقومسيون مسيمير، وقومسيون الصناعية، وقومسيون رأس لفان				
وجود خطة لتعميم المراكز الصحية داخل المجمعات العمالية					
إجراء 5: التوسع في تهيئة وتأهيل متخصصين في طب الأسرة والمجتمع والارتقاء بمستوى خدماته					
عدد أطباء الأسرة ونسبتهم من مجموع الأطباء البشريين بحسب المستشفيات والمراكز الصحية	• بلغ عدد الأطباء المتخصصين في طب الأسرة 804 سنة 2021 طبيباً، أي بنسبة 10% من مجموع الأطباء المرخصين والعاملين في جميع التخصصات، والبالغ عددهم 7647 طبيباً في العام المذكور				
وجود حملات توعية لنشر مفهوم طب الأسرة في المجتمع وأهمية الخدمات التي يقدمها					• تنفذ هذه الحملات بشكل سنوي خلال اليوم العالمي لطبيب الأسرة
إجراء 6: التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات					
وجود برامج إعلامية للتوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل					• البرامج الإعلامية للتوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل تنفذ بعدة وسائل، كالكتيبات التثقيفية ووسائل التواصل الاجتماعي
الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية					
إجراء 1: منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب					
وجود توجه لاستحداث برنامج تمنح المرأة بموجب إجازة الأمومة المذكورة					
إجراء 2: منح مخصصات مالية للمواليد ووضع برنامج صحي متخصص لمرحلة الميلاد إلى 5 سنوات					
وجود توجه لمنح مخصصات مالية للمواليد					
إجراء 3: توفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها					
وجود توجه لتوفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها					
إجراء 4: إنشاء مراكز متقدمة لأمراض الخصوبة وأبحاثها					
وجود خطة لإنشاء مركز يعنى بأمراض الخصوبة وأبحاثها					

إجراء 5: العمل على زيادة الكوادر المتخصصة بالصحة الإنجابية ودعم تدريبها في الداخل والخارج						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه		
	موجود كإجراء في طور:	الوقت	المكان			
عدد مقدمي خدمات الصحة الإنجابية بحسب نوع عملهم والدورات التدريبية التي خضعوا لها	• بلغ عدد مقدمي خدمات الصحة الإنجابية كما يلي:			مضمونه		
	— مؤسسة حمد الطبية: (282 طبيب وطبيبة)					
	— سدر: (40 طبيب وطبيبة)			مضمونه		
	— المستشفى الكوبي (24 طبيب وطبيبة)					
	— الداخلية (9 طبيب وطبيبة)			مضمونه		
	— مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (طبيبة)					
	— القطاع الخاص (237 طبيب وطبيبة)			مضمونه		
	• فيما يتعلق بالدورات التدريبية التي خضع لها مقدمو خدمات الصحة الإنجابية، فجميع الأطباء يخضعون لدورات تدريبية ومشاركات في مؤتمرات وفعاليات لرفع مستوى الخبرات والمهارات لديهم.					
إجراء 6: التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج						
وجود آليات متابعة دقيقة للمقبلين على الزواج من حيث التزامهم بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج						• بعد الرجوع إلى سجلات إدارة التوثيق الأسرية تبين التزام الأطراف بنتيجة الفحص الطبي، ولا يوجد عقود زواج في حالة عدم تطابق نتيجة الفحص المذكور
إجراء 7: إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة						
وجود خطة محددة لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة ومؤشراتها المختلفة						• خطة إنشاء هذه القاعدة مازالت قائمة من ضمن خطة مشروع إدارة الصحة الإلكترونية "المنصة الوطنية لتبادل المعلومات الصحية". والمشروع حالياً قد بدأ بالفعل وهو حالياً في المرحلة التعاقدية و إعداد خطط التنفيذ

2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية (2017-2022) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية

تشير نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر بأن إنجازات متواضعة قد تحققت في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية. وقد تمثلت هذه الإنجازات بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة بالهدف الأول الذي تحقق إلى حد كبير، في حين لم يتحقق الهدف الثاني، كما يبين تقرير تقييم السياسة السكانية الذي تمت الإشارة إليه في المحور الأول.

فبحسب الجدول رقم (10) المستمد من التقرير المشار إليه، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة (13)، تراوح الوزن النسبي للنهائي للإجراءات المنفذة بين 87.1% و 49.9% وعليه، فإن هدفاً واحداً في هذا المحور قد تحقق إلى حد كبير.

الجدول (10): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي للنهائي للإجراءات المنفذة في محور الصحة العامة والصحة الإنجابية

نتائج التقييم			الإجراءات	الإجراءات المعتمدة	الأهداف المعتمدة
الأهداف		الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة			
مستوى التقدم في تحقق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)					
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما				
(أقل من 50%)	(50 - 79%)	80 % فأكثر			
		✓	87.1%	6	1. تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية
✓			49.9%	7	2. توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية
1		1	-----	13	المجموع
50%	-----	50%	%		

ما سبق يعني أن الهدف الأول في محور الصحة العامة والصحة الإنجابية قد تحقق إلى حد كبير، في حين أن الهدف الثاني لم يتحقق، الأمر الذي يعني استبدال الأول بآخر، وتكرار الثاني مع إجراءاته التي لم تنفذ بعد التعديل والإضافة بما يستجيب للمستجدات الصحية في الدولة.

ثانياً) صورة إحصائية عامة

1. الإنجازات

على ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، سيتم فيما يلي استعراض أهم التحولات والإنجازات التنموية التي تحققت في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما السنوات التي شهدت تطبيق السياسة السكانية المذكورة، وهي:

أ- الصحة العامة:

حقق القطاع الصحي خطوات مشهودة محلياً ودولياً، سواء من حيث توفير أحدث الأجهزة الطبية والمعدات أم من حيث استقطاب أفضل الكوادر الطبية والفنية وتوفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وافتتاح عدة مراكز ومستشفيات جديدة بما يتناسب مع التوزيع الجغرافي للسكان في البلاد. وبفضل ما تقدم، حقق القطاع الصحي إنجازات كثيرة يصعب الإلمام بها في هذا الحيز من التقرير، لهذا سيكتفى فيما يلي باستعراض أهمها، وهي:

❖ تعزيز الأمن الصحي: بشهادة منظمة الصحة العالمية وسواها من المؤسسات الدولية ذات الصلة،

تمكنت دولة قطر، بفضل نظامها الصحي القوي، من التعامل باقتدار مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛ فدولة قطر واحدة من الدول التي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً على المستوى الوقائي والعلاجي، ولديها خطط واضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة من خلال الاستعانة بكوادر صحية عالية التدريب ومؤسسات صحية مجهزة بكل المستلزمات المطلوبة. فمنذ اليوم الأول لتأكيد الحالة الأولى في قطر في 27 فبراير 2020، اتخذت دولة قطر كافة الإجراءات والتدابير التي تميزت بالشفافية، والسرعة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، والتي قامت على ركائز أساسية، هي: إجراء فحص الكشف عن فيروس كورونا وتوفير العلاج اللازم بالمجان للجميع، وتوفير ظروف معيشة وبيئة عمل آمنة للجميع، وتنفيذ حملات توعوية حول التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، الأمر الذي ساهم في تعزيز الأمن الصحي للمواطنين والمقيمين.

وقد تبلورت هذه الاستجابة السريعة من خلال توفير لقاح "كوفيد-19" فأصبحت قطر من أوائل الدول في العالم التي أطلقت أكبر حملة لقاحات وطنية في تاريخها، سعياً منها لتطعيم أكبر قدر عدد ممكن من السكان بهدف تحقيق المناعة الجماعية. وبناءً عليه، حازت دولة قطر على المرتبة (15) بحسب تصنيف مجلة "دير شبيغل" (Der Spiegel) الألمانية(*) للدول التي تعاملت مع وباء فيروس كورونا على أفضل وجه.

(*) نشرت مجلة "دير شبيغل" (Der Spiegel) الألمانية تصنيفاً للدول التي تعاملت مع وباء فيروس كورونا على أفضل وجه، جاء في مقدمتها فنلندا، وحازت قطر المرتبة 15، وهي الدولة العربية الوحيدة التي أدرجت ضمن التصنيف

ما سبق، ساهم في تصنيف دولة قطر في مواقع متقدمة على مستوى الأمن الصحي؛ فبحسب المؤشر العالمي ذو الصلة (GHS) (*) تبوّأت دولة قطر المرتبة الأولى عربياً والـ 49 عالمياً من أصل 195 دولة شملها المؤشر المذكور، كما يبين الجدول رقم (11).

الجدول (11): تصنيف دول مختارة بحسب مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2021

الدولة	الترتيب حسب المؤشر	درجة المؤشر (من 100)
أمريكا	1	75.9
سنغافورا	24	57.4
قطر	49	48.7
السعودية	61	44.9
الإمارات	80	39.6
عُمان	81	39.1
الكويت	88	36.8
البحرين	92	36.3
الصومال	195	16.0

Source: Global Health Security Index 2021/ www.ghsindex.org

- ويعود الفضل في تعزيز الأمن الصحي، على النحو الذي تم عرضه، إلى عدة أمور أهمها:
- اهتمام الدولة الدائم بقطاع الصحة، والذي تجلّى في ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030 التي عبرت عن طموح دولة قطر في أن يكون سكانها أصحاء بدنياً ونفسياً.
- الدعم الثابت والمتزايد لهذا القطاع من خلال الميزانية السنوية المخصصة لهذا القطاع، والتي ارتفعت من حوالي 2.2 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 4.5 مليار دولار عام 2021، و 5.49 مليار دولار عام 2022. الأمر الذي ساهم في استمرار تحقيق العديد من الإنجازات التي تدل عليها الكثير من المؤشرات الصحية ذات الصلة، ولاسيما المؤشرات المرتبطة بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- الخطة الوطنية للأمن الصحي التي أعدتها وزارة الصحة العامة، والتي من شأنها تعزيز تطبيق والتزام دولة قطر باللوائح الصحية الدولية 2005، وذلك بمشاركة منظمة الصحة العالمية

(*) مؤشر الأمن الصحي العالمي (GHS) الذي أصدره مركز "جونز هوبكنز" للأمن الصحي بالولايات المتحدة هو أول تقييم شامل للأمن الصحي والقدرات ذات الصلة، ويشمل 195 دولة، ويهدف إلى إحداث تغييرات قابلة للقياس في الأمن الصحي الوطني، وتحسين القدرة الدولية على معالجة أحد أكثر المخاطر انتشاراً في العالم وهو: تفشي الأمراض المعدية التي يمكن أن تؤدّي إلى الأوبئة والجائحات الدولية

والشركاء في القطاع الصحي، والعمل على إضافة عدد من الخطط الاحترازية والمكملة للإطار الوطني للطوارئ الصحية.

❖ **التحول نحو المدن الصحية:** من الدروس المستفادة من جائحة كورونا هو أن المدن لن تصبح مستدامة وقادرة على الصمود في وجه الأوبئة إلا إذا صُممت من منظور صحي. والمدينة الصحية هي التي تعمل دائماً على تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة، وذلك لأن صحة المرء هي نتيجة للظروف السائدة في المنزل أو في المدرسة أو في مكان العمل مثلما هي نتيجة لمستوى الجودة في مرافق تقديم الرعاية الصحية. بناءً عليه، فإن التحدي المرتبط بالمدن الصحية يتمثل بالقدرة على إنشاء نظام إنذار مبكر في هذه المدن للتنبؤ بالأوبئة والأمراض عبر مراقبة شبكة الصرف الصحي، وبدعم السلوك الحضري الصحي والسليم للمواطنين، من خلال وضع التصميمات الهندسية أو العمرانية التي تتيح لساكلي هذه المدن ممارسة السلوكيات الصحية داخل النطاق العمراني.

وتتويجا للجهود الكبيرة من كافة قطاعات الدولة في توفير خيارات مستدامة لتحقيق صحة ورفاه سكان دولة قطر، حصلت مؤخراً جميع بلديات قطر، إضافة إلى جامعة قطر والمدينة التعليمية بمؤسسة قطر، على لقب المدينة الصحية من منظمة الصحة العالمية التي أكدت على أن الحصول على هذا اللقب يحتاج لتحقيق 64 مؤشراً من أصل 80 مؤشراً، وهو ما حققته دولة قطر بجدارة،

❖ **تواصل مسيرة تطوير وتحسين منظومة الرعاية الصحية:** رغم كل التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على القطاع الصحي، فقد واصلت منظومة الرعاية الصحية في قطر مسيرة التطوير والتحسين، والتي تمثلت بالعديد من الإنجازات^(*)، أهمها:

● افتتاح العديد من المرافق التخصصية الجديدة، إضافة إلى مركز "نوفر" الذي يهدف إلى تقديم أفضل مستوى من الخدمات العلاجية والتأهيلية والوقائية الشاملة والرعاية المجتمعية المتكاملة والبرامج التعليمية والبحوث التطبيقية لمرضى الإدمان. وقد ساهم الاستثمار في المرافق والخدمات والتقنيات الصحية الجديدة في تطوير البنية التحتية بالقطاع الصحي في البلاد بهدف تلبية الاحتياجات الصحية.

● تطوير برنامج زراعة الأعضاء الذي نجح في إجراء المئات من عمليات زراعة الكلى والكبد، كما تمكن العام الماضي من إجراء أول عملية زراعة رئة في قطر، بنسبة نجاح وصلت 100%، مما يجعل مؤسسة حمد الطبية واحدة من أكثر مراكز زراعة الأعضاء شمولاً في المنطقة، كما ارتفع عدد المتبرعين إلى حوالي 450 ألف متبرع.

(*) المصدر: www.thearabhospital.com

● قامت وزارة الصحة العامة بتطوير النظام الإلكتروني لإدارة الصيدلة والرقابة الدوائية، وهو النظام الذي يهدف إلى تسجيل المنتجات الصيدلانية والموافقة أو رفض تداولها في قطر، وإلى تسهيل الخدمات المقدمة من إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية، وذلك بتقليل المعاملات الورقية واثتمامها بشكل أسهل وأسرع.

● عملاً بالقانون رقم 8 لسنة 1990 بشأن تنظيم مراقبة الأغذية الأدمية، عملت وزارة الصحة العامة على تطوير نظام الكتروني لسلامة الأغذية، وهو النظام الذي يهدف إلى تغطية أكبر عددٍ من المنشآت الغذائية في دولة قطر، وضمان مطابقة معايير الصحة في المنشآت الغذائية وسلامة الأغذية طبقاً لمقاييس ومعايير منظمة الصحة العالمية، بما يتماشى مع فعاليات كأس العالم FIFA قطر 2022 ورؤية قطر 2030

● ساهم تطور خدمات الإسعاف والمرافق الجراحية في جعل دولة قطر من أفضل الدول في العالم في مجال السلامة المرورية، فقد تم تحسين الاستجابة ما بعد الحادث للحد من الوفيات والإصابات الخطيرة، حيث بلغ زمن الاستجابة الهاتفية للحادث حوالي 6 ثواني، وزمن الوصول إلى موقع الحادث داخل الدوحة 7 دقائق وخارج الدوحة 8 دقائق في 91% من الحالات.

● تدشين موقع إلكتروني للشيخوخة الصحية، وافتتاح عيادات مختصة بالذاكرة وطب الشيخوخة في 3 مراكز صحية، وتدشين خدمات استشارية في طب الشيخوخة في أقسام الطوارئ، إلى جانب افتتاح عيادة لطب الشيخوخة في مستشفى الوكرة، وافتتاح مراكز متنقلة في أماكن مختلفة لتقديم خدمات الرعاية المنزلية، إضافة إلى نشر الوعي في صفوف كبار السن حول الخرف وأهمية التشخيص المبكر والعلاج المناسب له.

● إجراء المسح الوطني الثالث حول رأي ووعي الجمهور عن الصحة النفسية في دولة قطر. وإنشاء خط المساعدة الوطني للصحة النفسية. إضافة إلى إطلاق خدمة الصحة النفسية الافتراضية للمرأة، والتي تدعم وصول النساء إلى الاستشارة والعلاج في مجال الصحة النفسية. كما تم إنشاء خدمات جديدة للطب النفسي ودمجها ضمن خدمات المستشفيات المتخصصة، وتوسعة الطاقة السريرية للصحة النفسية في عدد من المستشفيات، وتطوير وتنفيذ العديد من برامج التوعية لتعزيز الصحة.

● احتفال مؤسسة حمد الطبية هذا العام بمرور 15 سنة على الاعتماد المتواصل والمرموق لشبكة مستشفياتها من قبل اللجنة الدولية المشتركة (JCI) والتي تعني باعتماد وترخيص مؤسسات وبرامج الرعاية الصحية في مجال خدمات رعاية وسلامة المرضى في مختلف أنحاء العالم، وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حصلت

مستشفيات ومرافق مؤسسة حمد الطبية على أكثر من 40 اعتماد من قبل اللجنة المذكورة على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يؤكد على تطبيق المؤسسة للمعايير الدولية والتزامها بتقديم أفضل مستوى ممكن من الرعاية الصحية لجميع المرضى.

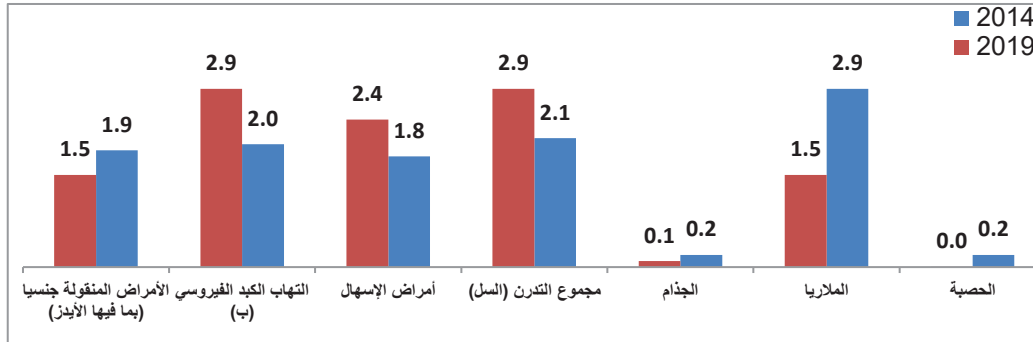
- حصلت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية على الاعتماد الكندي الدولي للمرة الثالثة، والذي يركز على أحدث الوسائل العلمية في التميز والجودة في تقديم الخدمات الطبية، حيث يعد الاعتماد الكندي للخدمات الصحية من الاعتمادات العريقة والمتميزة عالمياً. إضافة إلى ذلك حصول مختبرات المؤسسة على اعتماد المعهد الأميركي لعلم الأمراض (CAP).

- تعاقدت وزارة الصحة العامة مع البورد الأميركي، وهي المؤسسة الوحيدة في العالم المتخصصة في مجال اعتماد خدمات الصحة العامة، وذلك من أجل الحصول على هذا الاعتماد الدولي، حيث يجري العمل لكي تكون دولة قطر أول دولة تحصل على شهادة اعتماد خدمات الصحة العامة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصل ذلك بالفعل.

❖ تحسن مؤشرات الصحة العامة: الإنجازات المشار إليها وسواها من إنجازات القطاع الصحي انعكست إيجاباً على المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة، ومنها:

- تراجع معظم معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً: بفضل الجهود الحثيثة المبذولة من طرف الدولة في سبيل ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، تمكنت دولة قطر من السيطرة إلى حد كبير على الأمراض الوبائية، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي لم يتجاوز عدد الوفيات الناجمة عنه الـ 682 حالة حتى يوم 2022/10/12 (تاريخ الانتهاء من إعداد مسودة هذا التقرير). وتعود أسباب انخفاض الوفيات إلى جملة عوامل أهمها، وكما ذكر سابقاً، قوة النظام الصحي واقتداره، إضافة إلى أن فئة الشباب في دولة قطر تشكل النسبة الأكبر من سكانها، مما أسهم في الحد من الوفيات نتيجة الوباء مقارنة بالدول الأخرى، ولاسيما الدول الأوروبية وأمريكا. أما بالنسبة للأوبئة الأخرى، يشير الشكل البياني رقم (15) إلى نجاح دولة قطر إلى حد بعيد في السيطرة على الأمراض السارية المستهدفة عالمياً، وأنها ماضية بثبات نحو وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد الوبائي وسواها من الأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030، كما نصت على ذلك الغاية (3-3) من غايات التنمية المستدامة 2030.

الشكل (15): معدل الإصابة لكل 10.000 نسمة من الأمراض السارية المستهدفة عالمياً
للأعوام 2014 و2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

بناءً على ما سبق، فمن المتوقع أن يكون النجاح أكبر في المستقبل القريب بعد الاهتمام المتنامي بالتوجه الوقائي للنظام الصحي القطري على أثر جائحة كورونا، بما في ذلك التوجه نحو تعميم مراكز الاستقدام على الدول المرسل للعمال، والتي من مهامها الأساسية جلب عمالة سليمة صحياً قبل دخولها البلاد.

- انخفاض معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور: بالإضافة إلى قانون المرور الصادر بالمرسوم رقم (19) لسنة 2007 وتعديلاته، ساهمت حملات التوعية المستمرة التي تقوم بها إدارة المرور في قطر بخفض معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية من 7.5 حالة لكل 100.000 نسمة من السكان عام 2015 إلى 4 حالات عام 2020، كما هو مبين في الجدول رقم (12).

الجدول (12): عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور ومعدلاتها لكل 100.000 نسمة من السكان للسنوات 2015 و2020

السنة	العدد	التغير (%)	المعدل
2015	227	-39.2	7.5
2020	138		4

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية القطرية، إحصائيات المرور، سنوات مختلفة

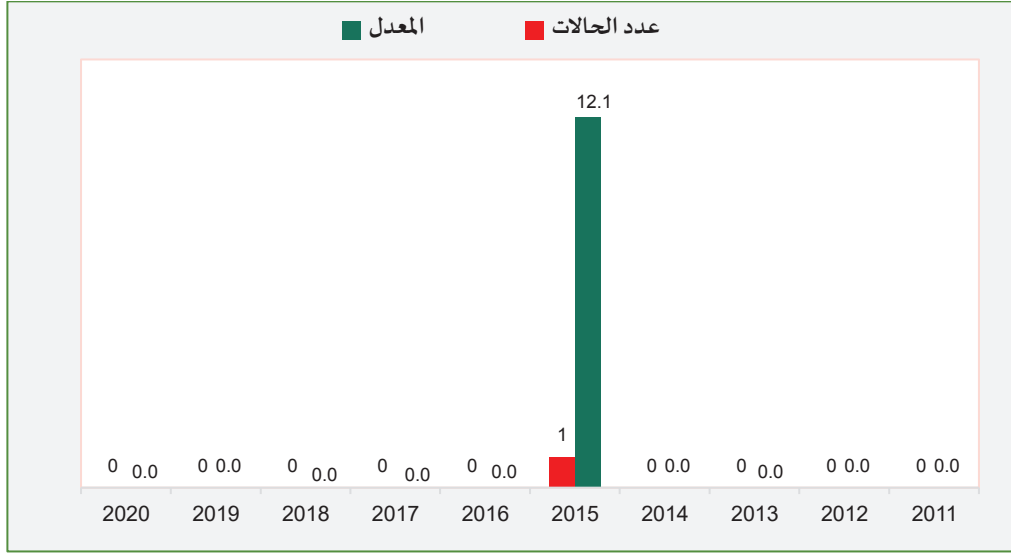
وهكذا يقل معدل الوفيات المسجل في دولة قطر لكل 100 ألف نسمة عن المعدل العالمي البالغ (18.2) بنسبة 78%.

ب- الصحة الإنجابية:

ارتقت الصحة الإنجابية في دولة قطر إلى مستويات متقدمة، حيث حصل مختبر الصحة الإنجابية بمركز صحة المرأة والأبحاث التابع لمؤسسة حمد الطبية على شهادة ISO التي يمنحها مركز انترنك البريطاني للاعتماد، وذلك لتطبيق المختبر المذكور المعايير الأخلاقية بأعلى جودة عند تقديم خدمات علاج العقم وأطفال الأنابيب للأزواج في قطر. إضافة إلى ما تقدم، فقد ألزم النظام الصحي القطري المواطنين والمقيمين بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج بدءاً من تاريخ 14 ديسمبر 2009، وذلك بهدف المحافظة على الأسرة في دولة قطر وحمايتها ونشر الوعي بين الأسر لتحقيق أكبر وقاية من مخاطر الأمراض الجينية والوراثية والانتقالية التي تشكل تحديات خطيرة لمرحلة ما بعد الزواج. وهكذا، فقد تميزت مسيرة الصحة الإنجابية في قطر بالعديد من الإنجازات التي تعكسها مجموعة من المؤشرات ذات الصلة، وأهمها:

- ❖ **100% من النساء يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية:** أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بخدمات الرعاية الصحية الأولية، حيث بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول (100%) منذ العام 2003.
 - ❖ **100% من الحوامل أشرف عليهنّ عمال صحة مدربون:** جميع النساء الحوامل (100%) أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون، الأمر الذي يشير إلى حصول تطور نوعي في قضايا الصحة الإنجابية، وهو ما يسهم في ارتقاء دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال. ففي حين توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون هنالك ثلاث زيارات للفحص خلال مدة الحمل، توفر الدولة زيارة للفحص في كل شهر، وزيارة كل 10 أيام في الشهر الأخير من الحمل، ليكون إجمالي عدد مرات الكشف 12 زيارة خلال فترة الحمل الواحدة.
 - ❖ **حالة وفاة واحدة للأمهات القطريات (النفاسية) خلال عشر سنوات:** من بين أهداف الرعاية الصحية العالمية التي توافق عليها المجتمع الدولي في عام 2015 كجزء من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، تدعو الغاية (1.3) للوصول إلى أقل من 70 حالة وفاة أمومة لكل 100 ألف حالة ولادة بحلول عام 2030، فكيف تبدو الصورة بالنسبة للأمهات القطريات؟
- يشير الشكل البياني رقم (16) إلى أن حالات وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل أصبحت نادرة الحدوث، حيث لم يتم تسجيل سوى حالة واحدة فقط خلال عشر سنوات، أما بخصوص المعدل السنوي لوفيات الأمهات القطريات (النفاسية)، فقد سجل 12.1 عام 2015، وهو عام حدوث الوفاة المذكورة.

الشكل (16): معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100.000 مولود حي وعدد حالات الوفاة خلال الفترة (2011-2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر 2020 (عرض وتحليل)

خلاصة

سواء نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية الثانية أم الصورة الإحصائية المكتملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" ومع بعض غايات الهدف الخامس ذات الصلة بخدمات الصحة الإنجابية. فعلى سبيل المثال، حققت دولة قطر الغاية (3-1) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تنص على "خفض النسبة العالمية للوفيات التنفسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء بحلول عام 2030" في وقت مبكر وقبل موعدها المحدد، حيث أصبحت حالات وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل نادرة الحدوث، إذ لم يتم تسجيل سوى حالة واحدة فقط عشر سنوات (2011-2020). ويعود الفضل في ذلك إلى أن جميع الولادات (100%) في الدولة تمت داخل المستشفيات وتحت إشراف طبي من قبل أخصائيين مهرة.

وفي سياق متصل، بينت نتائج المتابعة أن الجهود التي بذلت في سبيل الارتقاء بخدمات النظام الصحي القطري وتحسينها الدائم قد ساهمت إيجاباً في خفض معظم معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً، كالحصبة والملاريا والجذام والإيدز، إضافة إلى معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة قبل موعدها المحدد في برنامج التنمية المستدامة 2030.

2. التحديات:

رغم الإنجازات المتحققة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، إلا أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، إضافة إلى مستجدات الواقع الصحي المعاش، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تحتاج إلى إيجاد الحلول المناسبة لتذليلها، وإدراج هذه الحلول في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة (2023- 2027) الذي يُنظر البدء في تنفيذه بعد عرضه على مجلس الوزراء الموقر واعتماده له. وأهم التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها خلال عملية إعداد السياسة السكانية الجديدة ووضع الحلول المناسبة، هي:

❖ **الارتقاء بالصحة الإلكترونية والتوسع في مجالات تطبيقها:** رغم أن برنامج قطر الوطني للصحة الإلكترونية والبيانات (QNeDP) قد ساهم في التحول التدريجي نحو رقمنة نظام الرعاية الصحية، إلا أن الارتقاء بهذه الرقمنة، أو الصحة الإلكترونية، والتوسع في مجالات تطبيقها بحاجة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، كوضع استراتيجية وطنية للصحة الإلكترونية، وسن التشريعات اللازمة لضمان سرية المعلومات والبيانات الصحية وطريقة تخزينها والدخول إليها وأنظمة الترميز اللازمة، والتنسيق بين مقدمي الخدمات الصحية العامة، للتأكد من قابلية التوافق بين الأنظمة الإلكترونية لتخزين وانتقال المعلومات بينها بسلاسة، وتدريب مقدمي الخدمات الصحية الإلكترونية.

❖ **توفير البرامج الداعمة للحد من تراجع معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية:** من أجل الحد من اختلال التركيبة السكانية في قطر، دعت السياسة السكانية إلى أهمية زيادة عدد السكان القطريين، وذلك من خلال توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية (كاستحداث برنامج تُمنح المرأة بموجبه إجازة أمومة كافية ولا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب، وتخصيص منح مالية للمواليد الجدد، ووضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة) غير أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة السياسة السكانية الثانية بينت عدم وجود توجه ملموس حالياً لتوفير هذه البرامج.

❖ **تطوير قواعد البيانات الصحية:** في ظل تنامي الحاجة الوطنية للحصول على أحدث البيانات الصحية، وذلك نظراً لدور هذه البيانات في صنع السياسات والخطط واتخاذ القرارات الصحية السليمة على المستوى الوطني، تسعى الجهات المعنية بالقطاع الصحي في الدولة إلى تطوير قواعد البيانات الصحية، إلا أن بعض هذه القواعد، ولاسيما قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية، تحتاج إلى المزيد من التطوير بحيث تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وبحيث يتم الحصول عليها في وقت قياسي.

❖ **وضع آليات متابعة للمتقدمين للفحص الطبي قبل الزواج:** من أجل تحقيق هدف "الصحة للجميع" الذي تأخذه الحكومة على عاتقها، يفرض القانون القطري على المواطنين الخضوع للفحص الطبي قبل الزواج

بهدف تجنبهم الأمراض الوراثية وتقليل الإصابة في صفوفهم وتوفير الحماية لهم ولأولادهم وأحفادهم، غير أن المشكلة تكمن في عدم وجود آليات متابعة دقيقة للمتقدمين للفحص الطبي قبل الزواج، وبالتالي لا توجد معلومات عن نسبة المقبلين على الزواج الذين التزموا بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج من إجمالي المتقدمين لهذا الفحص.

المحور الخامس

المرأة والطفولة

أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

المرأة والطفولة				الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة	
إجراء 1: توسيع مجالات مشاركة المرأة، ولاسيما المشاركة في قوة العمل					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	البلدية	القطاع	موجود كإجراء في		
			طور:		
نسبة النساء النشيطات اقتصادياً حسب المهنة					
	نسبة النساء النشيطات اقتصادياً حسب المهنة لعام 2020				
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء					
إجراء 2: التوسع في المبادرات والبرامج الداعمة لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة					
عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار خلال السنوات الثلاث الماضية			• تتولى 3 سيدات حقائب وزارية (وزارة الصحة+ وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي+ وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة)، وتشارك بعضوية مجلس الشورى (2 نساء)، والمجلس البلدي (2). ووكيل نيابة (6)، بالإضافة إلى 2545 قطرية تشغل وظائف حكومية عليا في مجالات متعددة		
وجود تشريعات تضمن نسب معينة لتواجد المرأة في المهن العليا					
إجراء 3: توفير بيئة تساهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل جزئي، عمل عن بعد...)					
وجود توجه لمراجعة مواد قانون العمل فيما يتعلق بعمل المرأة					
الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل					
إجراء 1: إنشاء مستشفى خاص بالأطفال وزيادة عدد الوحدات والأقسام داخل المستشفيات القائمة في البلديات					
وجود خطة أو برنامج لإنشاء مشفى خاص بالأطفال					
وجود خطة لزيادة عدد الوحدات والأقسام الخاصة بالأطفال داخل المستشفيات القائمة في مختلف البلديات					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه	
	الوقت	موجود كإجراء في				
		طور:				
		التوقيت	الوقت	المكان		
عدد الوحدات والأقسام الخاصة بالأطفال بحسب القطاع (عام/ خاص/ مختلط)	العام 2021				عدد المشافي (قطاع عام وخاص)	عدد الوحدات والأقسام الخاصة بالأطفال
						14
المصدر: وزارة الصحة العامة						
نسبة وفيات الأطفال الرضع حسب سبب الوفاة	العام 2020				سبب الوفاة	%
						12.4
						48.4
						13.7
						5.6
						0.7
						2.0
						1.3
						16.0
	المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات 2020					
إجراء 2: تعزيز إجراءات حماية الأطفال من التعرض لأنواع العنف المختلفة، وتعزيز الخدمات الصحية المدرسية						
عدد حالات العنف ضد الأطفال خلال السنوات الثلاث الماضية	عدد حالات العنف ضد الأطفال خلال السنوات 2019 و2020 و2021				السنة	عدد الحالات
						431
						332
						342
						1144
المصدر: مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي						
التوزع النسبي للأطفال المستفيدين من برامج الحماية والتأهيل حسب نوع البرنامج	عام 2020				المجالات	العدد
						56
						674
						38
						1166
						1934
المصدر: مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي						

2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية (2017-2022) في مجال المرأة والطفولة

أظهرت نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر بأن إنجازات متواضعة في محور المرأة والطفولة قد تحققت. وقد تمثلت هذه الإنجازات بتنفيذ بعض الإجراءات ذات الصلة بالهدف الثاني، كما يبين تقرير تقييم السياسة السكانية الذي تمت الإشارة إليه في المحور الأول. فبحسب الجدول رقم (13) المستمد من التقرير المشار إليه، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة (5)، تراوح الوزن النسبي للنهائي للإجراءات المنفذة بين 53.2% و 32.1%. وعليه، فإن هدفاً واحداً في هذا المحور قد تحقق إلى حد ما.

الجدول (13): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور المرأة والطفولة

نتائج التقييم				الإجراءات المعتمدة	الأهداف المعتمدة
الأهداف			الإجراءات		
مستوى التقدم في تحقق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)			الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة		
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما	تحقق إلى حد كبير			
(أقل من 50%)	(50 - 79%)	80 % فأكثر			
✓			32.1%	3	1- دعم المشاركة المجتمعية للمرأة
	✓		53.2%	2	2- ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل
			-----	5	المجموع
50%	50%	-----	%		

ما سبق يعني أن الهدف الثاني في محور المرأة والطفولة قد تحقق إلى حد ما، الأمر الذي يستدعي تعديل هذا الهدف وإضافة الإجراءات الجديدة إليه في وثيقة السياسة السكانية الثالثة.

أما الهدف الأول الذي لم يتحقق، فسيتم تكراره مع إجراءاته التي لم تنفذ في السياسة السكانية الثالثة، وذلك مع بعض التعديلات الضرورية من حيث الإضافة أو الحذف بما يستجيب لمستجدات الواقع السكاني في الدولة.

ثانياً) صورة إحصائية عامة

1. الإنجازات

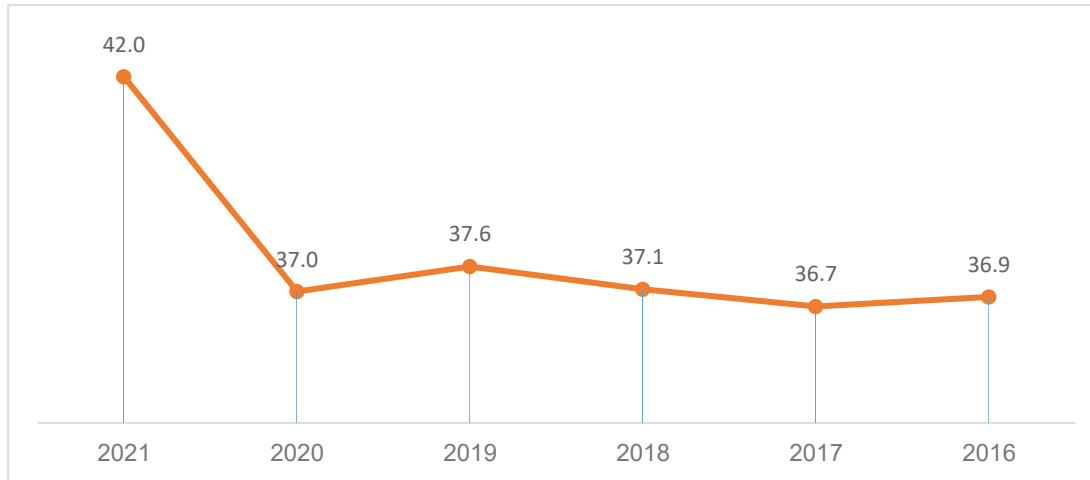
على ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، سيتم فيما يلي استعراض أهم التحولات والإنجازات التنموية التي تحققت في مجال المرأة والطفولة خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما السنوات التي شهدت تطبيق السياسة السكانية المذكورة، وأهمها:

أ- المرأة:

بلورت قطر سياسات وآليات مختلفة لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في شتى مجالات الحياة، ولاسيما في مجال العمل، حيث أصدرت بهذا الشأن التشريعات المتعلقة بحماية حقوق المرأة العاملة، كقانون العمل القطري رقم 14 لسنة 2004 وتعديلاته الذي اعتمد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في فرص العمل والأجر، إضافة إلى قانون الموارد البشرية المدنية رقم 15 لسنة 2016 الذي ساوى المرأة بالرجل. وبفضل ما تقدم، حققت المرأة إنجازات كثيرة تدل عليها العديد من المؤشرات، أهمها:

❖ ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية: انعكست التشريعات المذكورة والسياسات والبرامج ذات الصلة بتمكين المرأة إيجاباً على قضايا تمكينها اقتصادياً، فبحسب الشكل البياني رقم (17)، ارتفع معدل مشاركة المرأة القطرية من 36.9% من مجموع قوة العمل القطرية عام 2016 إلى 42% عام 2021، أي بتغير كلي قدره 15% خلال السنوات الخمس السابقة

الشكل (17): معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية في قوة العمل خلال الفترة (2016-2021)

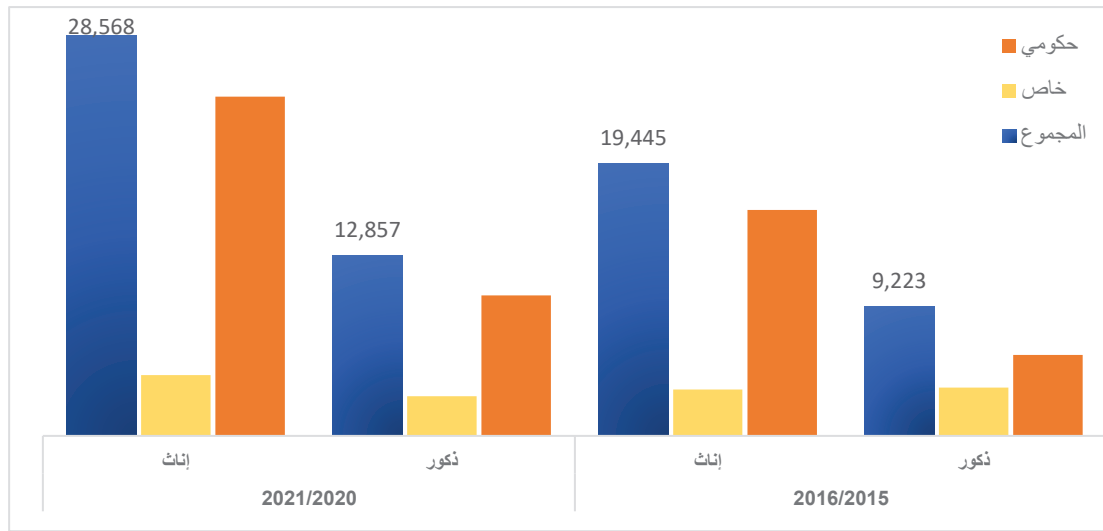


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة 2021

وبازدياد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية تتجه دولة قطر نحو تحقيق مضمون الغاية (5-8)، والمرتبطة بـ "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030".

❖ **ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم:** يشير الشكل رقم (18) إلى أن مجموع عدد الطالبات في الجامعات الحكومية والخاصة بلغ أكثر من ضعف عدد الطلاب، حيث وصلت نسبتهن إلى 67.8% من مجموع الطلاب في العام الدراسي 2016/2015 و69% في العام الدراسي 2021/2020

الشكل (18): أعداد الطلبة الجامعيين بحسب الجنس ونوع التعليم
للأعوام الدراسية (2016/2015 و 2021/2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع 2021

يلاحظ من الشكل رقم (18) أن دولة قطر استطاعت ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص بشكل لافت، وهو ما يؤكد أن المنظومة التعليمية القطرية تمكنت بالفعل من توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (49) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

وفي سياق متصل، يؤكد الشكل المذكور على سعي دولة قطر نحو تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمرتبط بـ "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

❖ **تحسن مشاركة المرأة في الحياة العامة:** يوماً بعد يوم تثبت المرأة القطرية جدارتها بالمشاركة في الحياة العامة وفي كل المواقع الحيوية، سواء كانت موظفة أو قيادية أو مسؤولة لتقدم إضافة نوعية لكل المهمات المنوطة بها؛ فقد تولت المرأة القطرية منصب وزيرة، وعضو مجلس شورى، وعضو مجلس بلدي، وسفيرة، ورئيسة جامعة، ومديرة مؤسسات عامة وخاصة. ولم تقتصر مشاركة المرأة على

المجالات المذكورة، بل تعدتها إلى مجال النظام والأمن، حيث يلاحظ وجودها الكثيف في إدارات الهجرة والجوازات والمرور، إضافة إلى القضاء والنيابة والمحاماة؛ فبحسب الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع عدد المحاميات القطريات المشتغلات من 25 محامية عام 2015 إلى 30 عام 2020، وارتفعت نسبة القطريات العاملات في مهن القضاء ومساعدتهم من 1.7% من مجموع القضاة ومساعدتهم العاملين في المحاكم عام 2015 إلى 5.6% عام 2020.

وقد استندت مشاركة المرأة القطرية في الحياة العامة على موروث ثقافي أطره الدستور الدائم لدولة قطر الذي أكد على دور المرأة الفاعل في المجتمع، والذي كرس مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات مشدداً على منع التمييز بسبب الجنس، وعلى تكافؤ الفرص في التمتع بالخدمات والمشاركة في جميع المجالات على قدم المساواة.

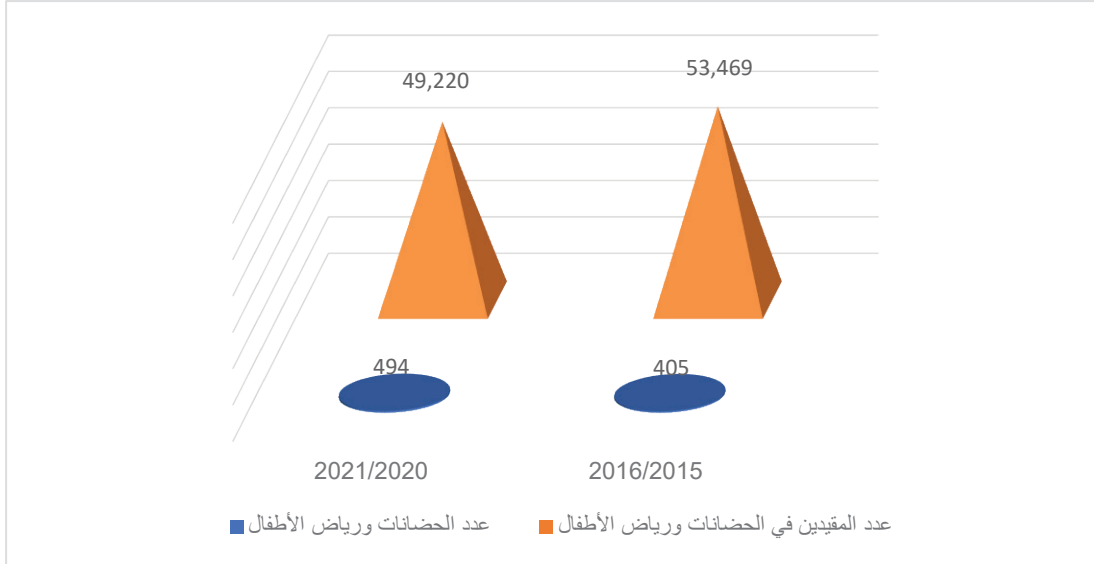
وعكست رؤية قطر الوطنية 2030 تلك المبادئ الدستورية، والتشريعات القانونية ذات الصلة بتمكين المرأة، فأكدت دعم دور المرأة في المجتمع، وتعزيز قدراتها وتمكينها من المشاركة في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار. وفي الواقع العملي، تعد دولة قطر أول دولة خليجية تتسلم فيها امرأة منصباً وزارياً، وذلك في العام 2003، وتلاها تعيين عدد من السيدات في وزارات مختلفة وفي أعوام مختلفة.

ب- الطفولة: بحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء عام 2021، بلغ عدد الأطفال بعمر (0-14) سنة حوالي (435,724)، وهم بذلك يشكلون حوالي 15.8% من إجمالي سكان الدولة. وقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصة بهذه الشريحة العمرية على اعتبار أن أطفال اليوم هم مستقبل الغد؛ فبقدر ما تستثمر فيهم اليوم بقدر ما تحصد غداً من إنجازات يمكن أن تسهم في تقدم هذا البلد وازدهاره. ومن أجل ذلك عملت الدولة على زيادة الاهتمام بالطفل بدنياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً وثقافياً وبكل ما يتصل برفاهه وتمكينه تعليمياً وصحياً في كل مرحلة من مراحل نموه، ولاسيما مرحلة الطفولة المبكرة، وهو ما تدل عليه العديد من المؤشرات، مثل:

❖ التوسع في دور حضانة ورياض للأطفال:

لقد تمثل الاهتمام بقضايا الطفولة في قطر بالعديد من الجوانب، وعلى رأسها إنشاء دور حضانة ورياض أطفال تهدف إلى تقديم خدمات الرعاية المتكاملة للأطفال المقيدين بها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مهاراتهم وملكاتهم في شتى المجالات. وفي هذا السياق، يوضح الشكل رقم (19)، ازدياد أعداد دور الحضانة ورياض الأطفال.

الشكل (19): إجمالي عدد الحضانات ورياض الأطفال وعدد المقيدين فيها
للعامين الدراسيين (2016/2015) و(2021/2020)

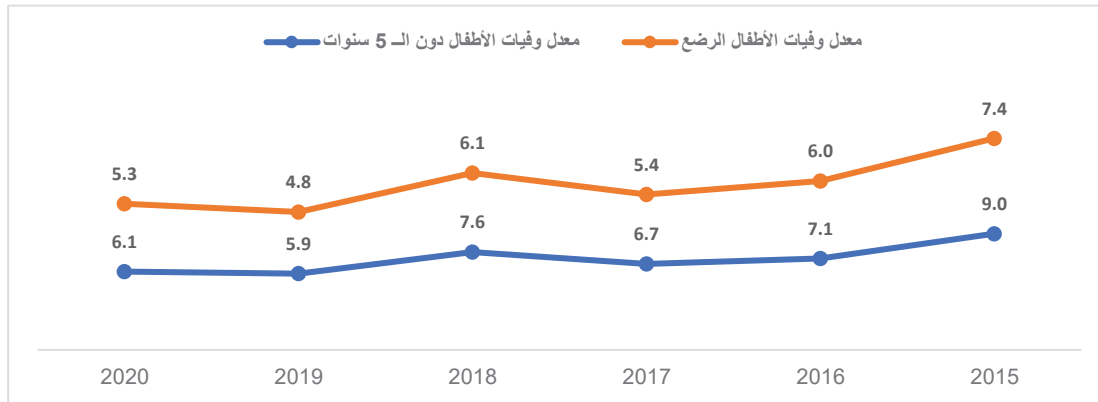


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع 2021

❖ تراجع معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة:

بحسب آخر البيانات الإحصائية الواردة في الشكل رقم (20)، فقد تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع من 7.4 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2015 إلى 5.3 عام 2020. وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والذي تراجع من 9 إلى 6.1 للعامين المذكورين.

الشكل (20): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة حسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (المواليد والفيات) 2020

❖ توفير الدعم والحماية للأطفال:

تحظى قضايا حماية الأطفال في دولة قطر بعناية مؤسساتية، بل وحتى مجتمعية خاصة. ويتجلى هذا الاهتمام في تعدد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الداعمة للطفولة، ولاسيما لمن يتعرضون لسوء المعاملة. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية ومؤسسات المجتمع المدني، تقوم مؤسسات حكومية، مثل المؤسسة

القطرية لحماية الطفل والمرأة، بتوفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول رقم (14).

الجدول (14): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2021

نوع الخدمة	قطريون			غير قطريين			المجموع	
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث
إرشاد وتوجيه	9	12	21	10	8	18	19	20
استشارات اجتماعية ونفسية وقانونية	151	199	350	91	156	247	242	355
إيواء	16	7	23	6	4	10	22	11
خدمات تأهيل	529	438	967	168	425	593	697	863
المجموع	705	656	1,361	275	593	868	980	1,249

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2021

خلاصة

سواء نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية الثانية أم الصورة الإحصائية المكتملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال المرأة والطفولة، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق مضامين بعض غايات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وبعض مضامين غايات الهدف 16 والخاص بـ "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ففيما يخص مضامين الهدف الخامس، ساهمت توجهات الدولة في مجال تمكين المرأة وتعزيز قدراتها كما جاء في برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر، في تحقيق الغاية (1-5) من الهدف الخامس المشار إليه أعلاه والمتعلقة بـ "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان". يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة النساء في المناصب الإدارية التي تعد أحد مكونات الغاية (5-5)، والتي تسعى إلى "كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة"، وذلك من خلال ارتفاع نسبة النساء في المناصب الإدارية في الدولة.

أما فيما يتعلق بالطفولة، فقد حققت دولة قطر إنجازات كثيرة فيما يخص صحة الأطفال ورعايتهم المرتبطة بمضامين معظم غايات الهدف الثالث الذي ينص على "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، والغاية (4-5) بشأن "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030".

2. التحديات

رغم الإنجازات المتحققة في مجال المرأة والطفولة، إلا أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش لهاتين الشريحتين السكائيتين، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تواجههما، والتي تم تحديد طبيعتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وإدراج هذه الحلول في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) الذي يُنتظر البدء في تنفيذه بعد عرضه على مجلس الوزراء الموقر واعتماده له. وأهم التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها خلال عملية إعداد السياسة السكانية الجديدة في مجال المرأة والطفولة، هي:

❖ توفير المناخ الداعم لتوسيع المشاركة المجتمعية للمرأة: إذا كانت مستويات مشاركة المرأة في قوة العمل القطرية واندماجها في مختلف مجالات الحياة في الدولة قد عرفت توسعاً في السنوات الأخيرة، إلا أن اندماجها الأوسع في سوق العمل لازال يعرف تحديات مقارنة بواقع الرجل، وذلك لأسباب مختلفة، أهمها:

- الصورة النمطية السائدة لدى بعض فئات المجتمع، والتي تسعى لتكريس الدور التقليدي للمرأة، والمتمثل بالاهتمام بشؤون الأسرة وتربية الأطفال، الأمر الذي يحرم المرأة ومعها المجتمع من المشاركة الفعالة لكل أبنائه، ذكوراً وإناثاً، في سوق العمل.
- بيئة العمل التقليدية التي يمكن أن تخلق صعوبة أمام المرأة العاملة في الموازنة بين دورها كأم من ناحية ودورها كأمراة عاملة من ناحية أخرى.
- ارتفاع نسبي في معدل البطالة لديها مقارنة بالرجل، وذلك على الرغم من ضالة معدلات البطالة في الدولة بوجه عام. ويعود التفاوت في مستويات البطالة لدى القطريين، ولاسيما خريجات الجامعة، مقارنة بالقطريين بالدرجة الأولى إلى طبيعة اختصاصاتهن الجامعية التي تتركز في العلوم الاجتماعية التي اكتفى سوق العمل بها.

❖ حماية الأطفال وضمان سلامة نموهم

رغم أن الطفولة حظيت باهتمام مؤسساتي ثابت ومتواصل، وذلك من خلال التأسيس لضمان رعاية كامل لكل الأطفال، والذي يسهم في تحقيق نموهم في بيئة آمنة ومستقرة، لكن وعلى رغم كل ما تم تحقيقه في مجال تعليم وصحة الأطفال وحمايتهم، إلا أن الواقع المعاش لهذه الشريحة من شرائح المجتمع يشير إلى وجود بعض التحديات، مثل:

- مشكلات ومخاطر الوزن الزائد والسمنة المفرطة، والتي تعود في أغلب الحالات إلى الجلوس أمام أجهزة الكمبيوتر والألعاب الالكترونية ومشاهدة التلفاز لساعات طويلة، وقلة الحركة وضعف ممارسة النشاط البدني، والاعتماد على وجبات الأطعمة الجاهزة.

- كغيرهم من أطفال العالم، ضاعفت جائحة كورونا (كوفيد-19) مشكلات الصحة النفسية لدى الأطفال في قطر، الأمر الذي فرض توفير عناية صحية إضافية لهم تتمثل بالكوادر المؤهلة في مجال الصحة النفسية، والتي تمتلك الخبرات اللازمة لإجراء التقييم والتشخيص وإدارة حالات الصحة النفسية التي تحتاج إلى العلاج.
- مشكلة التنمر بين الطلبة في المدارس وكذلك التنمر الإلكتروني واحدة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تشكل تحدياً كبيراً في وجه الجهود الرامية لحماية الأطفال وضمان سلامة نموهم إذا لم يتم التصدي لها بالتعاون بين المدرسة والأسرة وجماعة الأقران إضافة إلى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني المتخصصة بالتعامل الوقائي والعلاجي لهذه الظاهرة.

المحور السادس

كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

أولاً) نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية		كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة	
إجراء 1: إنشاء قاعدة بيانات لخبرات الفنتين، والعمل على استفادة الجهات المختلفة من تلك الخبرات			
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه
	موجود كإجراء في طور:		
	٢٠٢١	٢٠٢٢	
	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
عدد الحاصلين على فرصة عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة:		عدد الحاصلين على فرصة عمل من الفنتين المذكورتين ونسبتهم إلى كل من الفنتين حسب نوع العمل	
● في معهد النور 9			
● في كلية المجتمع 2			
عدد الحاصلين على فرصة عمل من كبار السن:			
● في جامعة أبردين 4 منهم محاضرين و (1) مدير إداري بالجامعة			
		وجود قاعدة البيانات المذكورة	
إجراء 2: إنشاء مراكز للتأهيل والتدريب الوظيفي لكبار السن			
		وجود برامج تأهيل وتدريب خاصة بكبار السن	
إجراء 3: تقديم ورش عمل للمقبلين على التقاعد لتهيئتهم للمرحلة القادمة، وتوفير الدعم للقادرين منهم على العمل			
العام 2021		عدد المقبلين على التقاعد كل عام	
البيان	العدد		
متقاعد مدني	1042		
متقاعد عسكري	602		
المصدر: الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية			
● بحسب مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) توجد خطة توعوية لتهيئة كبار السن المقبلين على التقاعد، ولكن تم توقيفها خلال المرحلة السابقة من عام 2020 بسبب تفشي فايروس كورونا		وجود خطة أو برنامج لتهيئة كبار السن المقبلين على التقاعد	
إجراء 4: إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة مهنية بعد الانتهاء من الدراسة، لتهيئتهم للانخراط في مجال العمل، وتهيئة بيئة العمل المناسبة لهم من المواطنين والوافدين			
● ازداد عدد المنخرطين من ذوي الإعاقة في العمل من 153 شخصاً عام 2017 إلى 196 شخصاً عام 2021		عدد المنخرطين من ذوي الإعاقة في العمل	
● ازداد عدد الباحثين عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة من 73 شخصاً عام 2017 إلى 181 شخصاً عام 2021		عدد الباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة	

الهدف 2: العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين					
إجراء 1: تهيئة المباني لاستقبال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق.. إلخ					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود كإجراء في				
	طور:				
مضمونه	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
عدد الرخص الممنوحة لمباني تتضمن تسهيلات خاصة بأفراد الفئتين خلال السنوات الثلاث الماضية	عدد الرخص الممنوحة لإنشاء المباني خلال الفترة المحددة أعلاه هي (12) رخصة بناء جديدة، و(22) تجديد رخصة بناء، (780) رخصة تعديل، بالإضافة إلى (1264) شهادة إتمام بناء و (434) إفادة تطوير عقار				
وجود خطط لأخذ احتياجات الفئتين بعين الاعتبار لدى تصميم المدن الحديثة والشوارع					
إجراء 2: العمل على توفير سيارات مهيأة لاستخدام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين المواقف الكافية لهم					
عدد السيارات المهيأة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن	عدد الباصات 41 باص حالياً وسيتم توفير (70) باص جديد قريباً				
نسبة مواقف السيارات المخصصة لأفراد الفئتين إلى مجموع مواقف السيارات	تخصيص 5% على الأقل من مجموع عدد مواقف السيارات الكلي				
وجود خطة لتخصيص مواقف لسيارات كبار السن، أو إشراكهم بالمواقف المخصصة لذوي الإعاقة					
إجراء 3: إنشاء وتطوير الأقسام المتخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة					
عدد الملتحقين بأقسام طب الشيخوخة والإعاقة خلال السنوات الماضية	عدد الملتحقين ببرامج الزمالة لطب الشيخوخة هم (9)				
وجود خطة لإنشاء أقسام جديدة متخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة، وتطوير القائم منها					
إجراء 4: التوسع في خدمات الرعاية المنزلية المتنقلة. لخدمة كبار السن وذوي الإعاقة					
عدد المستفيدين من خدمات الرعاية المنزلية المتنقلة خلال السنوات الثلاث الماضية	قدم مركز (إحسان) خدمات الرعاية المنزلية لكبار السن القاطنين في المناطق السكنية بدولة قطر حتى عام 2019 وتوقفت الخدمة خلال الأعوام 2020-2021 بسبب تفشي فيروس كورونا، حيث وصل عدد المستفيدين في العام 2018 إلى (336) مستفيد وفي العام 2019 إلى (699) مستفيد ثم تم تحويل الخدمة إلى آليه العمل عن بعد حيث استفاد من خدمة الدعم والإرشاد لكبار السن في المنازل المتقدم من إدارة الرعاية المنزلية عن بُعد خلال العام 2020 (679) وخلال العام 2021 عدد (1005) مستفيد.				
وجود خطة للتوسع في خدمات الرعاية المنزلية المتنقلة					

إجراء 5: توجيه جميع المؤسسات الحكومية والخاصة إلى ضرورة توفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن وذوي الإعاقة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه		
	موجود كإجراء في طور:				
	الوقت	المكان	الوقت	المكان	الوقت
عدد المؤسسات التي توفر بالفعل نوافذ خاصة لأفراد الفئتين حسب القطاع	● لا تزال جميع النوافذ في مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) مخصصة لكبار السن.				
	● مركز الشفلح يقدم خدماته من خلال نافذة كبيرة لذوي الإعاقة وهم منتسبو المركز وليسوا من الزوار الذين يطلبون الخدمة				
	● وفرت هيئة التقاعد والمعاشات والتأمينات الاجتماعية بوابة خدمات الكترونية وتطبيق جوال يشملان تقديم خدمات للمتقاعدين بكل سهولة ويسر.				
وجود تدابير ولو ائح تؤكد على ضرورة توفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن وذوي الإعاقة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة					
إجراء 6: زيادة وتطوير أماكن الترفيه والنوادي المتخصصة لكل من الفئتين، وأخذ احتياجات الإناث منهم بعين الاعتبار					
عدد المستفيدين من أماكن الترفيه من الفئتين ونسبتهم من المجموع العام للفئتين حسب الجنس	● خصص مركز تمكين ورعاية كبار السن: (إحسان) ثلاث نواد ترفيهية لكبار السن				
	● أفادت وزارة الثقافة والرياضة بوجود مراكز ترفيه خاصة بذوي الإعاقة استفاد منها في موسم 2018/2017 من الأشخاص ذوي الإعاقة 279 شخصاً				
	● يستفيد من مركز قطر الاجتماعي الثقافي للمكفوفين 358 شخصاً (190 ذكور و164 إناث) ومن مركز قطر الثقافي الاجتماعي للصم 402 شخصاً.				
	● يوجد أماكن ترفيهية داخلية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المقيمين في الأقسام الداخلية في المستشفيات ويتراوح عدد الملتحقين فيها بين 200 و250) شخصاً				
وجود خطة لتطوير الأماكن المذكورة وزيادة عددها					

2. مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر في مجال كبار السن

والأشخاص ذوي الإعاقة

دلت نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية على أن إنجازات مهمة قد تحققت في محور كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تمثلت هذه الإنجازات بتنفيذ بعض الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الهدف الثاني، كما يبين تقرير تقييم السياسة السكانية الذي تمت الإشارة إليه في المحور الأول. فبحسب الجدول رقم (15) المستمد من التقرير المشار إليه، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الخامسة من مراحل المتابعة (10) إجراءات، وتراوح الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة بين 84.3% و72.6%. وعليه، فإن هدفاً واحداً في هذا المحور قد تحقق إلى حد كبير.

الجدول (15): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في محور كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

نتائج التقييم			الإجراءات المعتمدة	الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة	الأهداف المعتمدة
الأهداف					
مستوى التقدم في تحقق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)					
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما	تحقق إلى حد كبير			
(أقل من 50%)	(50 - 79%)	80 % فأكثر			
	✓		4	72.6%	1. تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية
		✓	6	84.3%	2. العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين
	1	1	10	-----	المجموع
-----	50%	50%	%		

ما سبق يعني أن:

❖ الهدف الثاني لن يتم تكراره في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة، بل سيتم استبداله بهدف آخر جديد يستجيب للتغيرات والتحولات السكانية والتنموية في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

❖ أما الهدف الأول الذي تحقق إلى حد ما، فسيتم تكراره في برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه من حيث المضمون والإجراءات، وذلك بما يتماشى مع مستجدات الواقع السكاني والتنموي للدولة في المجال المذكور.

ثانياً) صورة إحصائية عامة

1. أهم الإنجازات

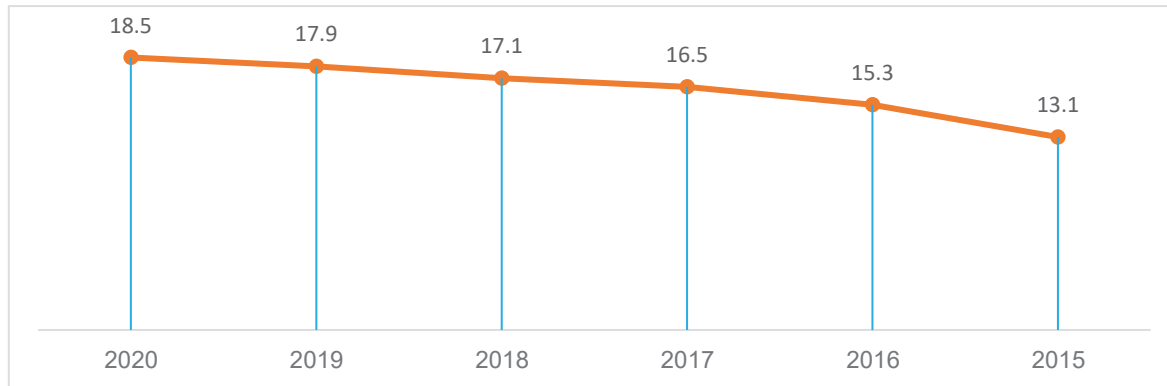
لعبت الإجراءات والتدابير الصحية التي اتخذتها دولة قطر دوراً هاماً في حماية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من خطر الإصابة بفيروس كورونا وتدابيراته المختلفة، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على الإنجازات المتحققة في هذا المجال، والتي كرستها مصادقة قيادة الدولة على قرار مجلس الوزراء رقم (26) لعام 2019 القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

استناداً إلى ما سبق، وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، سيتم فيما يلي استعراض أهم التحولات والإنجازات التنموية التي تحققت في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما السنوات التي شهدت تطبيق السياسة السكانية المذكورة.

أ- كبار السن

بحسب الإحصاءات السكانية والاجتماعية الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ازداد عدد كبار السن في قطر (بعمر 65 سنة فأكثر) من 25,144 عام 2015 إلى 38,140 عام 2021، أي بمعدل نمو سنوي قدره 7.2%. وفي سياق متصل، تبين أحدث المعطيات المتوفرة أن العمر المتوقع عند الولادة للسكان القطريين وصل إلى 81.2 سنة عام 2020، مما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة وفقاً لهذا المؤشر الذي يدل على تطور نظام الرعاية الصحية وتميز الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة لسكانها، الأمر الذي يعني أن قطر بدأت تتحول نحو مرحلة "التَّعَمُّر السكاني" أو التقدم في العمر، أي زيادة نسبة السكان الأكبر سناً في المجتمع. ومن المؤشرات الدالة على تعمر السكان في المجتمع مؤشر الشيخوخة، وهو مؤشر يبين النسبة المئوية للمسنين في مقابل الأطفال، حيث يقارن بين السكان 65 عاماً فأكثر والسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 - 14 سنة. وتبين أحدث البيانات المتوفرة أن هذا المؤشر ارتفع لدى القطريين من 13.1 عام 2015 إلى 18.5% عام 2020، كما هو مبين في الشكل رقم (21).

الشكل (21): تطور مؤشر الشيخوخة للقطريين للفترة (2015 – 2020)



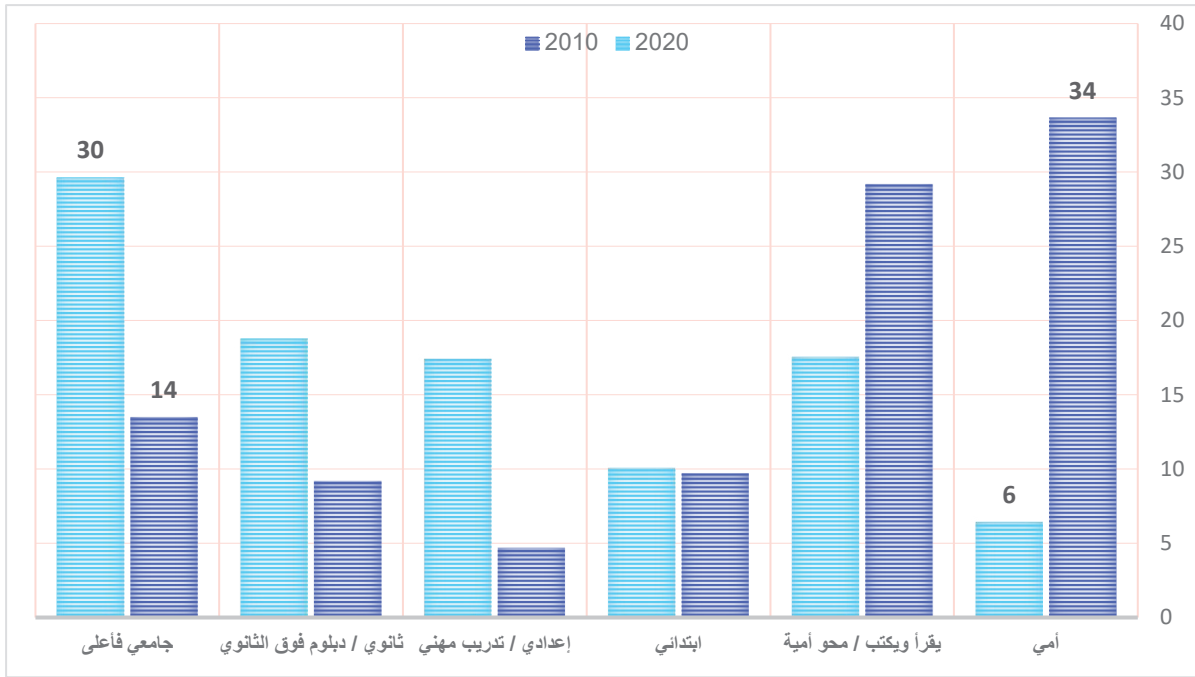
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في أرقام، سنوات مختلفة

وقد عملت الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على تمكين كبار السن وتحسين الخدمات المقدمة لهم في مختلف المجالات، الأمر الذي ساهم في تحسين المؤشرات ذات الصلة، وأهمها:

❖ تراجع نسبة الأمية في صفوف كبار السن: يلاحظ من الشكل رقم (22) تراجعاً كبيراً في نسبة الأمية لدى

كبار السن، ففي حين كانت 34% من مجموع كبار السن (بعمر 65 سنة فأكثر) عام 2010 انخفضت إلى 6% عام 2020، أي بمعدل تراجع سنوي قدره 7.1%.

الشكل (22): التوزيع النسبي لكبار السن (بعمر 65 سنة فأكثر) بحسب الحالة التعليمية والعام



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 و2020

وفي سياق متصل، يشير الشكل البياني (22) إلى ارتفاع نسبة كبار السن الحاصلين على الشهادة الجامعية فأعلى من 14% من مجموع أفراد هذه الشريحة الاجتماعية عام 2010 إلى 30% عام 2020، أي بمعدل نمو سنوي قدره 18.6%.

❖ ارتفاع أعداد كبار السن المشتغلين (بعمر 65 فأكثر) وتحسن مستوى مهاراتهم العالية: بحسب نتائج

التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 و2020، ازدادت أعداد العاملين فعلاً (المشتغلون) من كبار السن من 4,533 مسناً ومسنة عام 2010 إلى 13,244 عام 2020، أي بنمو سنوي قدره 11%. وفي سياق متصل، يشير الجدول رقم (16) إلى تحسن ملحوظ في نسبة العمالة ذات المهارة العالية (المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون والاختصاصيون المساعدون) في صفوف المشتغلين من كبار السن، حيث ارتفعت هذه النسبة من 37% عام 2010 إلى 42% عام 2022.

الجدول (16): التوزيع النسبي لكبار السن المشتغلين (بعمر 65 سنة فما فوق)

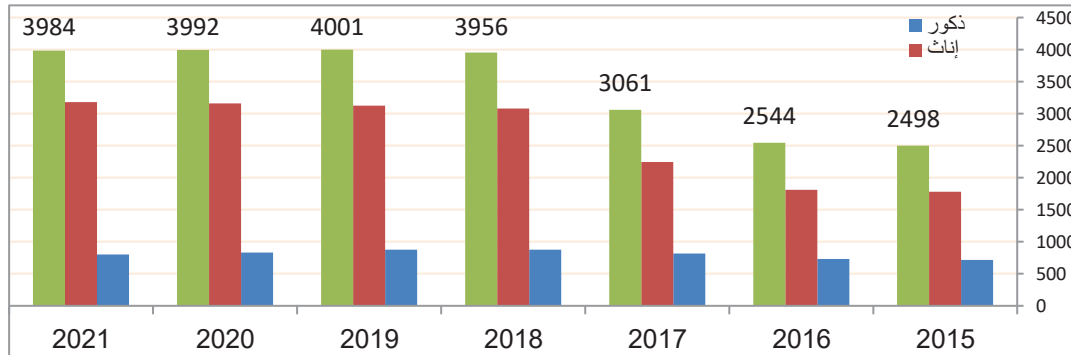
بحسب المهن الرئيسية والجنسية والعام

2020			2010			المهن الرئيسية
المجموع	غير قطريين	قطريون	المجموع	غير قطريين	قطريون	
10	10	57	12	11	22	المشروعون وموظفو الادارة العليا والمديرون
20	20	20	20	21	7	الاختصاصيون
12	12	11	5	4	9	الفنيون والاختصاصيون المساعدون
8	8	11	7	6	14	الكتبة
6	6	0	10	8	25	العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق
1	1	0	2	2	1	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك
18	18	0	15	16	7	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
12	12	0	14	15	5	مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها
14	14	1	15	15	11	المهن العادية
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 و2020

❖ زيادة عدد المسنين المستفيدين من الضمان الاجتماعي (بدل خادم): إن ازدياد أعداد المسنين في قطر دفعت الدولة لوضع احتياجات هذه الشريحة السكانية المتنامية في مكان الصدارة وتطوير الخدمات التي تساعد على العيش براحة وكرامة، وذلك انطلاقاً من التمسك بتعاليم الإسلام السمحاء والمشاعر الإنسانية النبيلة التي تربي عليها القطريون في تعاملهم مع كبار السن، وهو الأمر الذي كان وراء العديد من القرارات والقوانين ذات الصلة، كالقانون رقم (38) لعام 1995 بشأن الضمان الاجتماعي، وقرار وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سابقاً (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة حالياً بشأن صرف 1500 ريال شهرياً كبديل خادم، والذي استفاد منه 3,984 مسن ومسننة عام 2021، كما هو مبين في الشكل رقم (23).

الشكل (23): المسنونون المستفيدون من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع للأعوام 2015-2021



والوالدين أو الأقارب، حيث أتاح هذا القرار إمكانية منح الموظف القطري إجازة لرعاية أحد الوالدين أو الأقارب من الدرجة الأولى المصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم بصفة دائمة.

❖ تنوع خدمات المجتمع المدني: ولا تقتصر الخدمات المقدمة لكبار السن على الدولة فحسب، بل تعدتها أيضاً إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم يد العون والمساعدة لهذه الشريحة السكانية الهامة في مختلف المجالات، كمركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)؛ فبحسب الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ازدادت أعداد كبار السن الذين استفادوا من خدمات المركز المذكور من 913 مسناً عام 2017 إلى 1,463 عام 2021. ويبين الجدول رقم (17) نوع الخدمات التي استفاد منها كبار السن خلال العام الماضي وجنسياتهم وجنسهم.

الجدول (17): المسنونون المستفيدون من خدمات مركز إحسان

حسب نوع الخدمة والجنسية والنوع لعام 2021

نوع الخدمة	قطريون			غير قطريين			المجموع	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
خدمات الرعاية الداخلية	4	1	5	2	2	4	6	3
خدمات الرعاية النهارية	12	202	214	42	67	109	54	269
خدمة شاورني	9	17	26	10	15	25	19	32
خدمات الدعم والإرشاد	206	490	696	123	177	300	329	667
الخدمات التأهيلية	9	52	61	23	0	23	32	52
المجموع	240	762	1,002	200	261	461	440	1,023

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2021

ويشير الجدول رقم (17) إلى أن العدد الأكبر من المسنين (996 من الرجال والنساء) هم أولئك الذين استفادوا من خدمات الدعم والإرشاد، وهي الخدمات التي لجأ إليها المسنون غالباً عبر الهاتف بسبب تفشي وباء كورونا.

ب- الأشخاص ذوو الإعاقة:

بحسب نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعامي 2010 و2020 ازدادت أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال عشر سنوات بأكثر من الضعف بقليل، فبعد أن كان عددهم 7,643 عام 2010 أصبح 18,360 عام 2020. ورغم هذه الزيادة العددية للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن النسبة المئوية لانتشار الإعاقة في قطر بقيت منخفضة جداً (0.4 عام 2010 مقابل 0.6% عام 2020) مقارنة بمثيلتها على المستوى الدولي التي تبلغ حوالي 15% وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية لعام 2020^(*) الأمر الذي يتطلب تطوير آليات العمل الإحصائي الخاصة

(*) المصدر: www.who.int/ar/news-room/events/detail/1442/04/18/default-calendar/international-day-of-persons-with-disabilities

بالأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يمكن رصد حجمهم الفعلي في المجتمع، وذلك لأن الأعراف السائدة في المجتمع القطري لا تشجع على تسجيل جميع حالات الإعاقة.

وبغض النظر عما سبقت الإشارة إليه، إلا أن دولة قطر أولت اهتماماً خاصاً بالأشخاص ذوي الإعاقة، فعملت على دمج القضايا الخاصة بهم وباحتياجاتهم في كافة سياساتها وبرامجها في مختلف المجالات (التعليمية، والرعاية الصحية، والعمل، والمسكن المناسب، والمرافق العامة والخاصة، والثقافة والرياضة)، وسعت لتعزيز وحماية حقوقهم انطلاقاً من نهج دستوري وتشريعي على حد سواء. وكانت دولة قطر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأممية في العام 2008. وقد جسدت دولة قطر اهتمامها بهذه الشريحة السكانية من خلال إنشاء المراكز المتخصصة بخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ووظفت فيها الكوادر المؤهلة لتقديم الخدمة النوعية لهم، الأمر الذي زاد من إقبال العديد من هؤلاء الأشخاص للتسجيل فيها.

ومؤخراً، أعدت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر 2021-2025. وقد تركز الاهتمام في هذه الاستراتيجية على المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد المتعلقة بزيادة تكافؤ الفرص لهؤلاء الأشخاص، وإدماج قضاياهم كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، ومناهضة التمييز ضدهم، وتعزيز حقوقهم وحمايتهم، وتمكينهم في كافة مجالات الحياة، ولاسيما التعليم والعمل.

❖ **تحسن الحالة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة:** يشير الجدول رقم (18) إلى ثلاث حقائق هامة في مجال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة تعليمياً.

الجدول (18): التوزيع النسبي للأشخاص ذوي الإعاقة بحسب المستوى التعليمي والجنسية والعام

عام 2020			عام 2010			المستوى التعليمي
المجموع	غير قطريين	قطريون	المجموع	غير قطريين	قطريون	
4	1	7	26	15	41	أمي
11	7	15	23	20	25	يقرأ ويكتب
4	0	8	2	1	2	محو أمية
18	21	15	13	14	11	ابتدائية
15	16	13	8	9	7	إعدادية
1	1	0	1	1	0	تدريب مهني
21	21	21	11	14	8	ثانوية
5	4	5	4	6	1	دبلوم
23	29	15	12	19	4	جامعي فأعلى
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 و2020

والحقائق التي يشير إليها الجدول (18)، هي:

- انخفاض ملحوظ لنسبة الأمية في صفوفهم، حيث تراجعت من 26% عام 2010 إلى 4% عام 2020
- ارتفاع كبير لنسبة حملة الشهادات التعليمية (الابتدائية حتى ما قبل الجامعية) بينهم، فبعد أن كانت 37% عام 2010، أصبحت 59% عام 2020

- تضاعف نسبة المعاقين الذين حصلوا على شهادة جامعية فأعلى، فبعد أن كانت نسبتهم 12% عام 2010 أصبحت 23% عام 2020

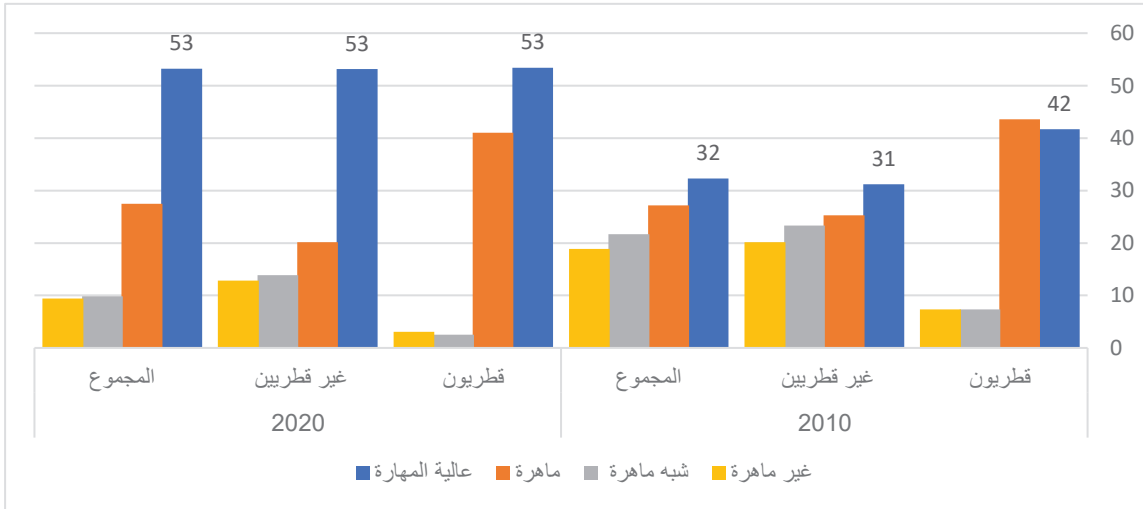
وتعد هذه النسب ملفتة مقارنة بالأوضاع الصحية والاجتماعية الصعبة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة.

❖ ارتفاع نسبة المشتغلين من الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسن مستوى مهارتهم: بحسب نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 و2020، فقد ارتفعت النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون فعلاً (المشتغلون) من 18,4% من مجموع المعاقين في قطر (قطريون وغير قطريين) عام 2010 إلى 25.1% عام 2020.

وفي سياق متصل، يبين الشكل رقم (24) تحسناً ملحوظاً في نسبة العمالة ذات المهارة العالية في صفوف المشتغلين من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 32% عام 2010 إلى 53% عام 2022.

ما سبق يدل على سعي الدولة الحثيث لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصادياً وإعطاء الفرصة للقادرين منهم للعمل في المهن التي تتطلب مستويات مهارية عالية دون تمييز بينهم وبين الأشخاص العاديين في هذا الشأن.

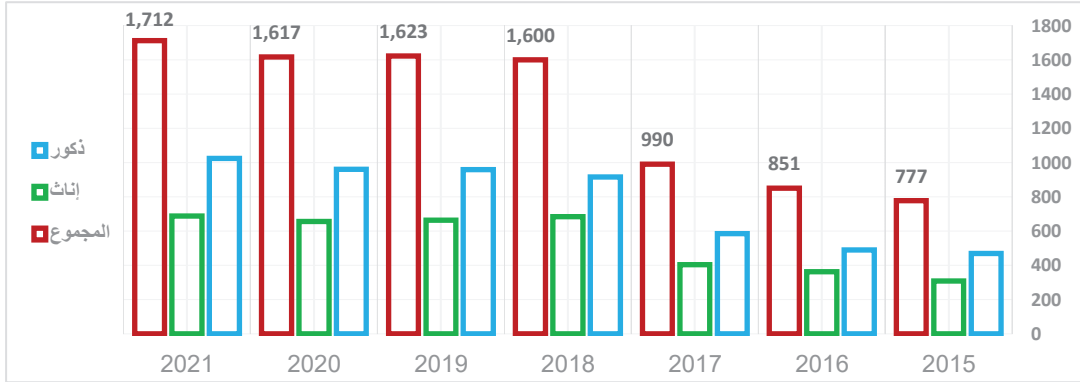
الشكل (24): التوزيع النسبي للأشخاص ذوي الإعاقة المشتغلين بحسب مستوى المهارة والجنسية والعام



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 و2020

❖ ارتفاع أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من الضمان الاجتماعي: لم يقتصر القانون رقم (38) لعام 1995 بشأن الضمان الاجتماعي على المسنين فقط، بل شمل أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة، والأمر ذاته بالنسبة لقرار وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بشأن صرف 1500 ريال شهرياً كبديل خادماً، والذي استفاد منه 1,712 معاقاً عام 2021 كما هو مبين في الشكل رقم (25).

الشكل (25): الأشخاص ذوو الإعاقة المستفيدين من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع خلال الفترة (2015-2021)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني، سنوات مختلفة

خلاصة

سواء نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية الثانية أم الصورة الإحصائية المكتملة لهذه النتائج تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 الذي يؤكد على ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة المستند على الجنس والعمر والإعاقة، والهدف الحادي عشر المتعلق "بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، حيث، وكما تمت الإشارة إلى ذلك في المحور الثاني من محاور هذا التقرير (أي، النمو الحضري والإسكان والبيئة)، قامت الدولة بتوفير المساحات الخضراء والأماكن العامة لكي تصل إليها كافة فئات المجتمع خصوصاً النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

2. أهم التحديات:

رغم الإنجازات المتحققة في مجال تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش لهاتين الفئتين، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات تواجههما. ومن أجل تحسين نوعية حياة هاتين الفئتين، كان لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج هذه الحلول في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) الذي ينتظر اعتماد مجلس الوزراء الموقر له للبدء بتنفيذه في أقرب وقت ممكن. وأهم التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها خلال عملية إعداد السياسة السكانية الجديدة ووضع الحلول المناسبة، هي:

- ❖ مع تزايد أعداد المسنين القطريين، سيتزايد الضغط على نظام الضمان الاجتماعي الخاص بهم، الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى العمل على زيادة المشاركة النشطة للمسنين في سوق العمل وإدماجهم في الحياة الاقتصادية بهدف تمكينهم من الوصول إلى مستويات معيشية أفضل وزيادة مساهمتهم بأقصى ما يمكن في تنمية مجتمعهم.
- ❖ نظراً لخصوصية المشكلات التي تواجه كبار السن في وقتنا الراهن، فإن معالجتها يجب ألا تقتصر على نهج متعدد التخصصات فقط، وإنما أيضاً على نهج متعدد القطاعات؛ فإشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات الدينية، والمسنين أنفسهم في التفكير بكيفية مواجهة هذه المشكلات يمكن أن يساعد صانعي القرار على فهم أدق لمشاكلهم واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها.
- ❖ مع التطور السريع الذي تشهده قطر أصبح التواصل بين الجيران والأهل محدوداً نوعاً ما، الأمر الذي أثار على حاجة المسنين لهذا النوع من التواصل لذي يبعد عنهم شبح العزلة. لهذا، فإن أبرز التحديات التي تواجه القائمين على رعاية كبار السن تتمثل في إمكانية التوسع في "الرعاية النهارية"، التي تتيح لهذه الشريحة السكانية التواصل مع الآخرين في الأندية الصباحية التي يمكن أن تتوفر فيها برامج مختلفة للمسنين في الفترة الصباحية.
- ❖ تلقى المسنون في قطر ولا يزالون يتلقون رعاية صحية مميزة في ظل جائحة كورونا التي عمقت بدورها شعور المسنين بالقلق والاكتئاب، الأمر الذي يتطلب الارتقاء بالرعاية النفسية لهم إلى مستوى الرعاية الجسدية.
- ❖ يعاني بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبات تعوق تعلمهم، الأمر الذي يتطلب التفكير باجتياز هذه الصعوبات من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يمكن أن تسهم في مواجهة التحديات التعليمية التي تواجههم بما يحسن نوعية حياتهم. وفي هذا الإطار، دعم تطوير المبادرات

الجديدة مثل أجهزة الصراف الآلي التي يمكن تفعيلها بواسطة الصوت. كما يمكن للمتعلمين استخدام مجموعة من التقنيات المساعدة لتعزيز استقلاليتهم، وذلك عبر استخدام برامج قارئات الشاشة على سبيل المثال. وفي النهاية، ينبغي تمكين المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والفرص عبر الإنترنت، بما في ذلك خدمات الحكومة الإلكترونية.

❖ البيئة الاجتماعية في قطر لا تشجع كثيراً على تسجيل جميع حالات الإعاقة، ولا سيما إعاقات الإنانث، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام المخططين ومقدمي خدمات الرعاية الخاصة بهذه الشريحة السكانية، وهو ما يتطلب وضع خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة.

❖ رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل توفير بيئة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا إن نظرة المجتمع لذوي الإعاقة ما زالت تمثل عائقاً نفسياً واجتماعياً أمام هؤلاء الأشخاص للمشاركة في الحياة العامة، الأمر الذي يحد من إظهار طاقاتهم وقدراتهم، وبالتالي تنمية مجتمعهم.

❖ ومن أبرز التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عدم توفر مراكز حكومية تابعة للدولة متخصصة بالتأهيل لسوق العمل.

الخاتمة: التقييم العام والتوجهات المستقبلية

استناداً إلى المادة العلمية الواردة في هذا التقرير، والمستمدة أساساً من نتائج المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021- أكتوبر 2022) والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017- 2022)، سيتم في الفقرات اللاحقة إجراء تقييم عام لكل جوانب هذه المرحلة، بما في ذلك دور العوامل المختلفة التي ساعدت في رصد التقدم الحاصل في تنفيذ البرنامج المذكور والنتائج التي تم الوصول إليها. إضافة إلى ما سبق، وارتباطاً بالتحديات التي تمت الإشارة إليها في نهاية كل محور من المحاور التي يتضمنها التقرير، ستتضمن هذه الخاتمة فقرة خاصة بالتوجهات المستقبلية للسياسة السكانية لدولة قطر.

أولاً) التقييم العام للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية أ- التقييم العام لعملية المتابعة:

❖ **مستوى الأداء العام لمجموعات العمل:** كما في المراحل السابقة، شارك في المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة. ورغم استمرار تفشي جائحة كورونا، تمكنت مجموعات العمل الست المذكورة من إنجاز المهام الممنوعة بها. وكان أداء هذه المجموعات في هذه المرحلة مميزاً بوجه عام، حيث لعبت الخبرات التي اكتسبتها هذه المجموعات في المراحل السابقة دوراً إيجابياً في إنجاز معظم المهام التي أنيطت بها، إضافة إلى علاقات التعاون القائمة بينها؛ فهذه المجموعات لا تعمل منفصلة عن بعضها، بل تتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات فيما بينها عند الحاجة.

❖ **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع نقاط الارتكاز:** تميزت هذه المرحلة بالتعاون القائم بين الجهات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج ومجموعات العمل المكلفة بمتابعته، الأمر الذي ساعد على تسهيل مهمة هذه المجموعات من خلال التفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم اللازم لها لما في ذلك من مصلحة وطنية ستعود على الجميع بالنفع دون استثناء. مع ذلك، عانت بعض مجموعات العمل من صعوبة الحصول على البيانات المطلوبة من بعض الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وذلك لأسباب مختلفة أهمها الإجراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة كورونا.

❖ **مستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها:** عموماً يمكن القول بأن معظم البيانات التي جمعتها فرق العمل من الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية كانت مرضية من حيث الدقة والجودة. ورغم ذلك، فإن بعض المجموعات لم تتمكن من تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالبيانات الدقيقة، الأمر الذي دفعه للعمل على تخطي ذلك من خلال التواصل مع المجموعات المعنية والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً،

لتحسين نوعية البيانات المطلوبة. وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها فرق العمل، قام المكتب الفني للجنة بإدراجها في هذا التقرير ودعمها بصورة إحصائية عامة استندت إلى مستويين من مستويات التحليل في كل محور من محاور السياسة السكانية الستة. ففي المستوى الأول من هذا التحليل، تم عرض التكرارات والنسب المئوية للبيانات الإحصائية الداعمة للمعطيات التي تم جمعها من الميدان، وفي المستوى الثاني تم ربط ذلك بأهداف خطة التنمية المستدامة 2030 من أجل معرفة مدى التقدم المحرز في تحقيق دولة قطر لهذه الأهداف.

ب- التقييم العام لبرنامج عمل السياسة السكانية:

بعد مرور خمس سنوات على انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، رأت اللجنة الدائمة للسكان ضرورة إجراء عملية تقييم تفصيلي لذلك البرنامج، وذلك وفقاً للخطوات التالية:

❖ **تحديد المنهجية:** قام المكتب الفني للجنة بتحديد الإطار المنهجي لعملية التقييم التي تعتمد أساساً على القياس الذي يؤدي إلى إصدار الحكم على الموضوع المراد تقييمه وبيان قيمته. وعليه، فقد تم تحديد أداة القياس وآليته على النحو التالي:

- **أداة التقييم:** من أجل أن يكون التقييم موضوعياً، ارتأى المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017- أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017- 2020) لدولة قطر، كأداة منهجية لمعرفة مدى التقدم الفعلي الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة في هذا البرنامج بعد مضي خمس سنوات على تطبيق السياسة السكانية.
- **آلية التقييم:** وقد وفرت أداة التقييم المذكورة الشروط المنهجية اللازمة للمقارنة بين نتائج المرحلة الأولى مع نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، الأمر الذي شكل نقطة انطلاق لعملية التقييم الفعلية التي تم فيها استخدام الآلية المنهجية التي تتضمن سلماً لتوزيع الإجراءات بما يساعد على معرفة مستوى التقدم في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية.

❖ **إجراء عملية التقييم:** واستناداً إلى المنهجية المذكورة، جرت عملية التقييم التي تم بموجبها الوصول إلى نتائج تفصيلية وعامة تركز حول أمرين اثنين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالهدف من عملية التقييم، وهما:

– معرفة مستوى التقدم في تحقيق الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، والذي تم تحديده على النحو المبين في الجدول رقم (19):

الجدول (19): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في كل محور

نتائج التقييم			عدد الإجراءات المعتمدة	عدد الأهداف المعتمدة	المحور		
الأهداف		الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة (*)					
مستوى التقدم في تحقق الأهداف (**) (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)							
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما	تحقق إلى حد كبير					
(أقل من 50%)	(79 - 50%)	80 % فأكثر					
	✓		59.7%	6	الهدف الأول	السكان والقوى العاملة	
		✓	80%	5	الهدف الثاني		
		✓	92.8%	7	الهدف الثالث		
		✓	88%	4	الهدف الرابع		
		✓	100%	4	الهدف الخامس		
		✓	83.5%	6	الهدف الأول	النمو الحضري والإسكان والبيئة	
	✓		62.8%	5	الهدف الثاني		
		✓	100%	2	الهدف الثالث		
		✓	100%	3	الهدف الأول	التعليم والتدريب والشباب	
		✓	100%	3	الهدف الثاني		
		✓	87%	2	الهدف الثالث		
		✓	83%	2	الهدف الرابع		
		✓	87.1%	6	الهدف الأول	الصحة العامة والصحة الإنجابية	
✓			49.9%	7	الهدف الثاني		
✓			32.1%	3	الهدف الأول	المرأة والطفولة	
	✓		53.2%	2	الهدف الثاني		
	✓		72.6%	4	الهدف الأول	كبار السن والأشخاص ذوي	
		✓	84.3%	6	الهدف الثاني		
2	4	12	-	77	-	18	المجموع
11%	22%	67%	-		-		

يشير الجدول رقم (1) إلى أن تقدماً ملحوظاً قد حصل في تحقيق الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، ويتمثل بما يلي:

- بلغ عدد الأهداف التي تحققت إلى حد كبير (12) هدفاً من أصل (18)، أي بنسبة 67% من مجموع الأهداف المعتمدة.
- أما الأهداف التي تحققت إلى حد ما، فقد بلغ عددها (4) أهداف من أصل (18)، أي بنسبة 22% من مجموع الأهداف المعتمدة.

(*) تم إعطاء وزن نسبي لكل إجراء، وذلك من خلال قسمة عدد الإجراءات المعتمدة في كل هدف على 100

(**) من أجل معرفة مدى التقدم الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة، تم وضع مقياس تجميعي مؤلف من ثلاث درجات، هي: 1- الهدف قد تحقق إلى حد كبير، وهو الهدف الذي تم تنفيذ 80% فأكثر من الإجراءات التابعة له، 2- الهدف قد تحقق إلى حد ما، وهو الهدف الذي تم تنفيذ 50-79% من إجراءاته، 3- الهدف لم يتحقق، وهو الهدف الذي لم تتجاوز الإجراءات المنفذة فيه الـ 50% من مجموع الإجراءات المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية الثانية.

○ والأهداف التي لم تتحقق لسبب أو لآخر، فقد كان عددها (2)، أي بنسبة 11% من مجموع الأهداف المعتمدة. والجدول رقم (1-3) يبين الأهداف المشار إليها.

– الحكم النهائي على الأهداف المعتمدة: وبناءً على ما سبق، يمكننا الحكم النهائي على الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر على النحو المبين في الجدول رقم (20):

الجدول (20): الحكم النهائي على الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية

نتائج التقييم			عدد الإجراءات المعتمدة	عدد الأهداف المعتمدة	المحور		
الأهداف						الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة	
الحكم النهائي على الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)							
80 % فأكثر	(79-50%)	(أقل من 50%)					
(إبقاء)	(تعديل)	(استبدال)					
	✓		59.7%	6	الهدف الأول	5	السكان والقوى العاملة
		✓	80%	5	الهدف الثاني		
		✓	92.8%	7	الهدف الثالث		
		✓	88%	4	الهدف الرابع		
		✓	100%	4	الهدف الخامس		
1		4	المجموع				
20		80	%				
		✓	83.5%	6	الهدف الأول	3	النمو الحضري والإسكان والبيئة
	✓		62.8%	5	الهدف الثاني		
		✓	100%	2	الهدف الثالث		
1		2	المجموع				
33%		67%	%				
		✓	100%	3	الهدف الأول	4	التعليم والتدريب والشباب
		✓	100%	3	الهدف الثاني		
		✓	87%	2	الهدف الثالث		
		✓	83%	2	الهدف الرابع		
		4	المجموع				
		100%	%				
		✓	87.1%	6	الهدف الأول	2	الصحة العامة والصحة الإنجابية
✓			49.9%	7	الهدف الثاني		
1		1	المجموع				
50%		50%	%				
✓			32.1%	3	الهدف الأول	2	المرأة والطفولة
	✓		53.2%	2	الهدف الثاني		
1	1		المجموع				
50%	50%		%				
	✓		72.6%	4	الهدف الأول	2	كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
		✓	84.3%	6	الهدف الثاني		
	1	1	المجموع				
	50%	50%	%				
2	4	12	المجموع العام				
11%	22%	67%	%				

ويشكل الحكم على الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، كما وردت في الجدول رقم (20)، مصدراً من مصادر إعداد السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر، وذلك على النحو التالي:

- كل الأهداف التي تحققت إلى حد كبير سوف لن تتكرر في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة، بل سيتم استبدالها بأهداف أخرى جديدة تستجيب للتغيرات والتحولات السكانية والتنمية الحاصلة في البلاد.
- الأهداف التي تحققت إلى حد ما سوف يتم تكرارها في برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها من حيث المضمون والإجراءات، وذلك بما يتماشى مع مستجدات الواقع السكاني والتنمية للدولة.
- أما الأهداف التي لم تتحقق أبداً، فسيتم تكرارها في برنامج العمل المذكور.

ثانياً) التوجهات المستقبلية

رغم كل الإنجازات المتحققة في كل محور من محاور السياسة السكانية الثانية والتي تم عرضها في هذا التقرير إلا أن نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل هذه السياسة، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش في الدولة تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تؤثر سلباً على تحسين نوعية حياة الناس، الأمر الذي يتطلب إيجاد الحلول المناسبة لتذليلها، وهو ما يتم العمل عليه حالياً من قبل المكتب الفني للجنة الذي يسعى لوضع السياسة السكانية الثالثة، حيث يتوقع قريباً الانتهاء من المسودة الأولى لهذه السياسة، والتي تقسم إلى وثيقتين، هما:

❖ الوثيقة الأولى (الإطار العام المطور للسياسة السكانية الثالثة)، والتي تتضمن المبررات

والمنطلقات والمبادئ، إضافة إلى المضامين الأساسية للسياسة السكانية الثالثة

❖ الوثيقة الثانية (برنامج العمل التنفيذي للسياسة السكانية الثالثة)، وهي الوثيقة التي

ستعتمد على نتائج تقييم السياسة السكانية الثانية، ونتائج جلسات العصف الذهني التي نفذتها مجموعات العمل، إضافة إلى نتائج استطلاع الرأي الذي نفذته اللجنة الدائمة للسكان بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء حول أهم القضايا السكانية التي تواجه المجتمع القطري. ليصار بعدها إلى مناقشة محتواها من قبل المتخصصين وبمشاركة صندوق الأمم

المتحدة للسكان، تمهيداً لرفعها لمجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يلزم بشأنها

بناءً على ما سبق، وخلافاً للتقارير السابقة حول "حالة سكان قطر"، سوف لن يتضمن هذا التقرير توصيات عدة، بل توصية واحدة لا غير، وهي التأكيد على أن النجاح في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بعد اعتماده من قبل مجلس الوزراء، يتعلق أولاً وقبل كل شيء بالتعاون الوثيق بين اللجنة

والوزارات والهيئات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج، والتعاون بين الوزارات بعضها مع بعض، والعمل مع جميع الشركاء بروح الفريق الواحد لما في ذلك من خير يمكن أن يعود على ساكني الديار القطرية من مواطنين ومقيمين.

جميع الحقوق محفوظة © جهاز التخطيط والإحصاء - 2023
All rights reserved © planning and Statistics Authority - 2023